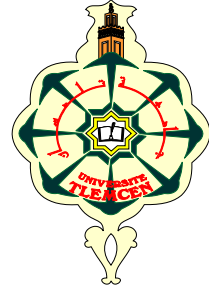


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية  
مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية  
تخصص: نقود بنوك ومالية

الموضوع:

**النظام المصرفي في ظل الاصلاحات الاقتصادية**

**دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMCI**

تحت إشراف:

أ.د. طاوي مصطفى كمال

من إعداد الطالب:

الشيخ ولد محمد عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن حبيب عبد الرزاق
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. طاوي مصطفى كمال
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. كرزابي عبد اللطيف

السنة الجامعية: 2010-2011

## تشكرات

في أول الأمر أتوجه إلى المولى عز وجل لأحمده حمدا كثيرا على أنه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات وأعانني على كتابة المذكرة وانجازها.

وأقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى أستاذي ومؤطري الدكتور طولي مصطفى كمال لقاء تحمله عبء الإشراف على المذكرة وما أمدني به من نصح وإرشاد وتوجيهات سديدة.

كما أتقدم بخالص التقدير للأستاذ بن بوزيان محمد والأستاذ بن شعيب نصر الدين اللذان ساهما بوقتتهما لإخراج هذا العمل إلى بر الأمان داعية الله لهم دوام التوفيق والسداد.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم المناقشة وقراءة هذه المذكرة دون أن أنسى في الأخير أن أشكر كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية

كما لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالسؤال عن مصير هذا البحث.



# إهداء

بكل احترام وتقدير أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من قال فيهما الله تعالى:

« وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إياه وبالوالدين إحسانا » .

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما و أطال في عمرهما.

إلى أخي " محمد عبد الرحمن ولد بنعوف " و أختي " مريم " حفظهما الله.

إلى من كان بفضلهما هذا البحث " محمد عبد الله ولد بنعوف " ، " فاطمة بنت

المخطار " حفظهما الله.

إلى " فاطمة الزهراء " ، " خيرة " ، " نسيمة " حفظهم الله

إلى كل الأهل و الأحباب.....

**الشيخ ولد محمد عبد الله**

# فهرس\_المحتويات

المحتويات	الصفحة
-----------	--------

- كلمة شكر

- الإهداء

I..... فهرس المحتويات .

1..... مقدمة عامة

## الفصل الأول : النظام المصرفي

11 ..... مقدمة الفصل الأول

12 ..... المبحث الأول: مفهوم النظام المصرفي

13 ..... المطلب الأول: مكونات النظام المصرفي

13 ..... أولا: البنك المركزي

13 ..... ثانيا: البنوك التجارية

15..... ثالثا: البنوك المتخصصة

18..... رابعا: بنوك الاستثمار

18..... خامسا: البنوك الإسلامية

19..... سادسا: بنوك الادخار

19..... المطلب الثاني : خصائص النظام المصرفي

19.....	أولاً: مرحلة نماء النظام المصرفي.....
21 .....	ثانياً: تركيز البنوك.....
22 .....	ثالثاً: تخصص البنوك.....
24 .....	المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء بالبنوك.....
24.. .....	أولاً: الميزانية التقديرية.....
24.....	ثانياً: التقارير.....
25.....	ثالثاً: المؤشرات الكمية.....
27.....	المبحث الثاني: البنك المركزي.....
28.....	المطلب الأول: وظائف البنك المركزي.....
28.....	أولاً: البنك المركزي بنك الإصدار.....
28.....	ثانياً: البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي.....
29.....	ثالثاً: البنك المركزي — المقرض الأخير للنظام المصرفي.....
29.....	رابعاً: البنك المركزي بنك البنوك.....
30.....	خامساً: الإشراف على عمليات المقاصة.....
30.....	سادساً: البنك المركزي رقيب على الائتمان.....

المطلب الثاني: قواعد وأسس الإصدار.....30

أولاً: نظام الغطاء الذهبي الكامل.....31

ثانياً: نظام الإصدار الجزئي الوثيق.....31

ثالثاً: نظام الذهب النسبي.....32

رابعاً: نظام الحد الأعلى للإصدار.....32

خامساً: نظام الإصدار الحر.....32

المطلب الثالث: دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية.....33

أولاً: أدوات مباشرة.....34

ثانياً: الأدوات غير المباشرة.....35

ثالثاً: السوق المفتوحة.....36

رابعاً: الأدوات الحديثة.....37

المطلب الرابع: استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية.....38

أولاً: المفهوم الأول للسياسة النقدية.....38

ثانياً: المفهوم الثاني للسياسة النقدية.....38

المبحث الثالث: وظائف البنوك.....41

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية.....41

أولاً: الوظائف الكلاسيكية للبنوك التجارية.....41

ثانياً: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية.....48

ثالثاً: خلق النقود.....52

المطلب الثاني: وظائف البنوك المتخصصة.....57

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية.....59

أولاً: الحسابات لدى البنك الإسلامي.....59

ثانياً: الخدمات المصرفية.....60

ثالثاً: أعمال التمويل والاستثمار.....61

خلاصة الفصل الأول.....62

## الفصل الثاني : المنظومة المصرفية الموريتانية وبرامج الإصلاح الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني.....63

المبحث الأول: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي.....64

- 64.....المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي أو "التكيف" وأنواعه.....
- 65.....أولاً: تعريف الإصلاح الهيكلي.....
- 66.....ثانياً: أنواع برامج الإصلاح.....
- 70.....المطلب الثاني: الأسس النظرية لعملية الإصلاح الهيكلي.....
- 72.....المطلب الثالث: آليات وشروط تقديم المساعدات من طرف المؤسسات المالية.....
- 73.....أولاً: آلية التمويل التعويضي.....
- 73.....ثانياً: آلية التمويل الموسع.....
- 74.....ثالثاً: آلية التمويل الإضافي.....
- 74.....رابعاً: آلية الإصلاح الهيكلي.....
- 75.....خامساً: آلية الإصلاح الهيكلي المدعوم.....
- 75.....المبحث الثاني: الإصلاح المصرفي من خلال مختلف البرامج التي عرفتتها موريتانيا.....
- 77.....المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في برنامج التقويم الاقتصادي.....
- 83.....المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الدعم و الدفع.....
- المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامجي الإصلاح الاقتصادي والإطار الوثائقي
- 87.....للسياسة الاقتصادية.....



92.....	المبحث الثالث: القطاع المصرفي بعد إعادة هيكلته.....
92.....	المطلب الأول : البنك المركزي الموريتاني.....
96.....	المطلب الثاني : المصارف الثانوية الموجودة في الفترة 85 – 95.....
97.....	أولا : المصارف التجارية.....
103.....	ثانيا: المصارف المتخصصة.....
111.....	المطلب الثالث: ظروف إعادة هيكلة المصارف وتكاليفها.....
115.....	المطلب الرابع: تطور العمل المصرفي في الفترة 2007-2009.....
127.....	المطلب الخامس: مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية.....
129.....	أولا: دور القطاع المصرفي في تمويل الصناعة.....
133.....	ثانيا : مساهمة المصارف التجارية في تمويل الصناعة.....
136.....	ثالثا: مساهمة القطاع المصرفي في تمويل قطاعي الزراعة و الصيد البحري.....
142.....	رابعا : مساهمة القطاع المصرفي في تمويل قطاع الخدمات.....
146.....	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث : دراسة تأثير الإصلاحات الاقتصادية على البنك الموريتاني للتجارة الدولية

147.....	مقدمة الفصل الثالث
148.....	المبحث الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية الموريتانية.
148.....	المطلب الأول :مرحلة استقلال الجهاز المصرفي الموريتاني.
150.....	المطلب الثاني: وحدات البنوك التجارية الموريتانية .
157.....	المبحث الثاني: المعوقات التي يعاني منها النظام المصرفي بعد عملية إصلاحه.
157.....	المطلب الأول: المعوقات المتعلقة بالإرادة وتنظيم المصارف.
161.....	المطلب الثاني: المعوقات المتعلقة بالواقع الاجتماعي والتعامل مع الزبائن.
164.....	المطلب الثالث: المعونات المتعلقة بتقديم القروض والديون المتعثرة.
170.....	المبحث الثالث: مكانة البنك الموريتاني للتجارة الدولية ضمن الهيكل المصرفي الموريتاني.
170.....	المطلب الأول:نشأة البنك وتطوره.
172.....	المطلب الثاني: نشاطات البنك.
172.....	أولا - مجموع الحصيلة.
174.....	ثانيا - الودائع .
175.....	ثالثا - القروض .
176.....	رابعا - المعاملات المصرفية .
176.....	خامسا : المبادلات مع الخارج.

سادسا : تحليل جدول حساب النتائج للبنك الموريتاني للتجارة الدولية BMCI بالنسبة ل 2007 -

2009.....177

سابعاً : تحليل الميزانية.....185

- خلاصة الفصل الثالث.....193

- خاتمة عامة.....192

- قائمة المراجع.....

- قائمة الجداول.....

## مقدمة عامة

إن الأنظمة الاقتصادية الحديثة لم تعد تلك الأنظمة التي تتعامل بالمقايضة أو أنظمة اقتصادية تعمل وفق نظم مالية ونقدية حديثة ومتطورة تستوفي قدرتها من التطور الكبير والمستمر الذي يشهده عالم المال والصناعة وكذلك عالم الخدمات والتكنولوجيا، بل أصبحت أنظمة معقدة ومتشعبة المجالات.

إن هذا التطور يحتاج إلى مبالغ مالية هائلة في كل فترة بأسرع وقت وبأكبر تسهيلات ممكنة ، بحيث يجب أن تتوفر لكافة الوكلاء و الأعران الاقتصادية المبالغ الكافية لضمان ممارسة نشاطهم سواء كانوا مستهلكين يطلبون هذه المبالغ لضمان توفير حاجياتهم الاستهلاكية، أو منتجين يسعون إلى تطوير مشاريعهم أو إنشاء أخرى، أو كان هؤلاء الوكلاء وسطاء يحتاجون هذه المبالغ لضمان وساطتهم المالية.

ومع نماء عالم التكنولوجيا، وظهور عالم الخدمات المتطورة بوتائر فائقة السرعة، و بروز أفاق متزايدة للاستثمار، وتشعب التعامل الدولي والعلاقات المالية، أصبحت حتمية خلق نظام مصرفي ذا كفاءة عالية وقدرة هائلة، باستطاعته توفير التمويل اللازم والإرشاد الضروري لكافة الوكلاء الاقتصاديين بما فيهم الدولة.

وبالفعل بادرت كل الدول إلى خلق وتطوير أجهزتها المصرفية حتى تكون في حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، فأنشأت مصارف مركزية ثم عززتها بمصارف ثانوية، تجارية ومتخصصة، كما

أمت بعض المصارف الأجنبية التي كانت تمارس نشاطها على أراضيها. وحاولت هذه الأجهزة توفير التمويل اللازم لتلبية حاجيات الزبائن وتقديم لهم الإرشاد والتوجيه، مراقبة المشاريع التي استفادت من التمويلات حتى تضمن استخدام التمويل المخصص له. كما حاولت هذه الأجهزة أن تخلق الثقة بالمصارف لدى الجمهور عن طريق تنمية الوعي المصرفي وتطويره، وتكوين الأطر الكافية المؤهلة التي تقع عليها تسيير وإدارة هذه المصارف.

لقد تطور العمل المصرفي كثيرا، وازداد انتشار المصارف ووصل عدد المتعاملين معها إلى أرقام خيالية، إلا أنه وخاصة في الدول النامية لازال دون المستوى، يعاني من بعض المشاكل والمعوقات. ففي هذه الدول والتي كانت إلى فترة قريبة تعاني من الاستعمار والتبعية في اقتصادياتها، لم تستطع الأنظمة المصرفية أن تصل إلى ذلك المستوى المرغوب فيه، من تطور الخدمات وسرعتها، بل كانت تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل مالية ترتبط بالتوزيع العشوائي للقروض، وبالتغالي في النفقات مما يزيد من التكاليف التي يتحملها النظام ككل، هذا فضلا عن سوء التسيير، وكذلك التبعية لأنظمة مصرفية أجنبية لا تأبه بمصالح اقتصاد البلد الذي تعيش فيه هذه المصارف.

ولم يشذ النظام المصرفي الموريتاني عن رفاقه، ولم يكن منهم أحسن حظا، فبعد الاستقلال في 28 نوفمبر 1960، ظلت موريتانيا تعاني من مشاكل كبيرة وحادة، تمثلت في عدم توفر أبسط المرافق وأجهزت الدول الحديثة فلا طريق معبد ولا ميناء للشحن ولا جامعة للتكوين، ولا مستشفى للاستطباب، ولا مصانع ولا منشآت، حتى ولا مبنى شامخ ينعت بأنه تراث استعماري. ولقد استمرت موريتانيا في الخضوع لفرنسا في مجال التعامل المالي والمصرفي، لعدم قدرتها على تحمل عبء إنشاء جهاز مصرفي وطني، كما استمرت المصارف الأجنبية المتواجدة على التراب الموريتاني في ممارسة نشاطه، وهي فروع لمصارف فرنسية أو أفريقية. ولقد تسببت هذه التبعية في توسيع الهوة بين القطاعات وتشويه الاقتصاد ككل بسبب الثنائية القطاعية التي عاشها آنذاك،

بذلك فقدت قطاعات الاقتصاد انسجامها، فبرزت وحدات اقتصادية متطورة وحديثة تمثلت في مصانع استخراج الحديد والنحاس في الشمال الموريتاني، إلى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتمد على آليات بسيطة وبدائية مثل قطاع الزراعة والتنمية في بقية البلاد.

ولقد حاولت الدولة في الفترة اللاحقة للاستقلال أن تخلق وحدات مالية تعزز وتدعم الوحدات الاقتصادية التي تحتاج إلى التمويل لكن هذه الوحدات المالية، لم تستطع أن توفر كل التمويل اللازم لعدم توفر الموارد المالية الكافية لذلك كما أن الوحدات المالية الأجنبية، لم تكن تهتم كثيرا بتقديم التمويل إلى هذه القطاعات الوطنية، بل اتبعت نظام انتقائية القروض، ومنحها للقطاعات التي ترتبط بالاستيراد وخاصة التجارة.

وقد يكون هذا من الأسباب التي دعت موريتانيا إلى الخروج من منطقة الفرنك الغرب إفريقي وإعلان إنشائها للبنك المركزي الموريتاني والعملة الوطنية في 1973، جاعلة بذلك حدا لتبعيتها النقدية لفرنسا من خلال عضويتها في الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا فقامت بتأميم المصارف الأجنبية المتواجدة وحول مقر البنك المركزي لإفريقيا الغربية إلى مقر البنك المركزي الموريتاني وعدلت القوانين حتى أصبحت تسمح بتعديل أنظمة المصارف، فتحوّلت المصارف إلى شركات مختلطة بين الحكومة الموريتانية والمصارف الأجنبية الممثلة في تعاون إفريقي، عربي، وفرنسي، مع الحكومة الموريتانية. وهكذا تولت موريتانيا من تسيير اقتصادها بكل استقلالية إضافة إلى توفير الحاجات الأساسية للتنمية عوض انتظار الدعم والمساعدات العربية.

وبادر البنك المركزي إلى وضع السياسة النقدية التي تنطلق من واقع الاقتصاد في مختلف أوضاعه، وكذلك عدلت أنظمة توزيع القروض بدل تلك الأنظمة التي كانت تنتهج استراتيجية التمييز بين الزبائن وانتقائية القروض، فشجع بذلك رجال الأعمال على الاندفاع نحو الاستثمار والعمل لخلق نشاط وطني جاد، وصناعة محلية قادرة على منافسة مثيلاتها.

إلا أن التسيير العمومي لهذه المصارف قد أدى إلى عدم الصرامة في تنفيذ السياسات والإجراءات الخاصة بالتسيير السليم لها، وكذلك ضعف الرقابة المفروضة على المصارف الثانوية من طرف البنك المركزي ففي ما يخص السياسة الائتمانية المنتهجة، هذه السياسة التي أدت إلى ظهور حجم كبير من القروض التي لا تتوفر الضمانات الكافية لاسترجاعها، بل كانت هي النواة الأولى لما عرف فيما بعد بمشكل الديون المتعثرة. والتي كانت من أهم المعوقات التي عانى منها النظام المصرفي الموريتاني خلال مختلف مراحلها.

وبالإضافة إلى مشكل الديون المتعثرة التي عصفت بالنظام المصرفي الوطني، بل وأدت إلى اختفاء بعض وحداته هناك بعض العوامل الأخرى التي لم تكن في صالح هذا النظام منها الوضعية الاقتصادية الهشة الناجمة عن تدهور أسعار الصادرات المتمثلة في مناجم الحديد والثروة السمكية وكذلك عدم الإقبال الواسع للجمهور على التعامل مع المصارف لعدم ثقته فيها، واجهت هذه المصارف أزمات سيولة حادة، بالإضافة إلى مشاكل عدم السداد، فأصبح النظام المصرفي مشلولاً في أغلب وحداته، ولم يستطع الخروج منها إلا بعد أن دخلت موريتانيا في سلسلة من البرامج الإصلاحية مع المؤسسات المالية التي قبلت منح التمويل، مقابل مجموعة من الشروط الخاصة بإصلاح القطاعات الاقتصادية. فبدأ الأول من هذه البرامج الإصلاحية سنة 1985 وتواصلت حتى الآن.

وفي مختلف هذه البرامج يوجد جانب يتعلق بالإصلاح المصرفي، تم في إطارها اقتراح إجراءات تتعلق بالتطهير المالي لبعض وحدات الجهاز ودمج بعضها وخصوصة البعض الآخر، كما تم تعديل القانون المصرفي حتى تلاءم مع الأنظمة الجديدة.

#### ● الإشكالية :

و من هنا يمكن صياغة إشكالية البحث في سؤال أساسي هو:

**ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني؟**

ومن خلال الإشكالية نطرح بعض التساؤلات التالية:

- ما هي مميزات النظام المصرفي الموريتاني، وما هي الملابس التي اكتنفت تكوينه في الفترات الأولى؟

- ما هي الوسائل التقنية والأساليب العلمية التي كان يخضع لها هذا النظام خلال مسيرة تطوره؟

- ما هي أهم المشاكل والمعوقات التي كان يعاني منها في مختلف مراحلها والتي قد تكون من الأسباب الجوهرية في تخلفه؟

- كيف كانت الإصلاحات المصرفية التي أجريت على النظام، وهل أدت إلى تحسين أدائه؟

- ما الدور الجديد الذي أصبحت السلطة النقدية تتولاه بعد الإصلاحات، وما مدى فعاليته في فرض الرقابة على المصارف الثانوية لتحسين من خدماته وتسييرها؟

● **فرضيات الدراسة :** للإجابة على هذه الإشكالية قد وضعنا الفرضيات التالية:

**1-** إن خضوع المصارف لظاهرة التسيير العمومي وسوء الإدارة أدى إلى تعثر مسيرتها، وقادها

إلى التخبط في بحر من المشاكل والمعوقات.



2- إن عدم تطبيق تقنيات العمل المصرفي، وعدم كفاءة أجهزة الرقابة، وغياب المعايير العملية الدقيقة، التي على أساسها يتم منح القروض وكذلك سهولة التحايل على المصارف من طرف المقترضين بسبب فساد الحالة المدنية، أدى إلي تراكم كم كبير من الديون المعدومة والمشكوك فيها، مما اثر على المحافظ المالية لهذه المصارف وعلى سيولتها.

3- لعب سوء التوزيع الجغرافي للمصارف وعدم توفرها في كافة أرجاء الوطن، وضعف الوعي المصرفي لدى المواطنين، وعدم ثقة الجمهور في التعامل معها وكذلك انتشار ظاهرة الاكتناز بين فئات كبيرة من الشعب، دورا لا يستهان به في تدني مستويات الودائع وفي تراجع وحصر الجمهور المصرفي في فئات محدودة، مما جعل اغلب السيولة تبقى عاطلة ومكدسة لدى الفئات الأخرى.

• **دوافع اختيار الموضوع :** ولقد وقع اختياري على هذا الموضوع الذي يتعلق بتطور

الجهاز المصرفي الموريتاني منذ نشأته وحتى اليوم لعدة أسباب من أهمها:

- أن ابرز المشاكل الاقتصادية التي يعيشها عالمنا اليوم، تتعلق بالمال والنقد وتذبذبات سعر الصرف، وفي اعتقاد إن العمل المصرفي يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الإشكالات، وعليه فهو أحرى بان يكون موضوع دراسة وتقصي حتى تتضح معالمه.

- أود من خلال هذا البحث أن أفق على أهم المشاكل التي عانى منها أو لازال يعاني منها النظام المصرفي الموريتاني، والي أي حد وصل في مسيرته التطورية، وما السبب الحقيقي في تباطؤ توره ونموه.

هذا فضلا على إن موضوع البحث يدخل في صلب تخصصي ولذلك أريد من خلاله التعمق في معرفة مختلف الأعمال المصرفية والمالية.

وكما أحاول من خلاله أن أوفر مرجعا جديدا يضاف إلى المحاولات السابقة التي قدمها بعض الباحثين من اجل إثراء المكتبة العربية.

● **منهج الدراسة :** وسنعمد من اجل الوصول إلى أهداف البحث علي المنهج الوصفي و  
علي المنهج التاريخي.

#### ● **الدراسات السابقة :**

ولا ادعي السبق في مجال هذا البحث إلا أنني لم أقف على مرجع يعتد به ويتناول نفس الموضوع، فكثير ما تم تناول الموضوع كجزء من عمل يتعلق بموضوع آخر. ولقد تناولته رسالتي ليسانس معدتين من طرف طلبة جامعة انواكشوط، هذا بالإضافة إلي بعض الوثائق التي يتم إعدادها في فترات معينة من طرف الخبراء وموظفي البنك المركزي الموريتاني لتقييم وضعية المصارف خاصة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي وكثيرا ما يعتمدون فيها التجربة العملية وليس على التخصص المعرفي.

#### ● **صعوبات البحث**

ولقد واجهتني طيلة فترة بحثي عدة مشاكل تتعلق أساسا بندرة المراجع وعدم توفرها وصعوبة الحصول عليها خاصة إذا كانت هذه المراجع حديثة وتغطي فترة قريبة، فتصبح محل تعميم شديد من طرف المسئولين.

كما انه في الغالب تكون هذه المراجع والوثائق معدة باللغة الأجنبية التي تتطلب جهدا كبيرا للترجمة والمراجعة،

#### ● **محتويات الدراسة :**

إن هذه الفرضيات وتلك التساؤلات ستكون أساس إشكالية الموضوع الذي انوي الخوض فيه من اجل المساهمة في توضيح معالمه، بإزالة الغموض عن بعض جوانبه، وإبراز نواقصه. ومن خلاله سأحاول إن وفقت إن أضع أمام الباحث والقارئ العربي هذا المرجع المتواضع عن مسيرة النظام المصرفي الموريتاني لعله يثري المكتبة العربية وخاصة الموريتانية والجزائرية.

وقد اتبعنا الإثراء الموضوع منهجية متمثلة في ثلاثة فصول ، خصصنا الفصل الأول للجانب النظري، تطرقنا للنظام المصرفي بصفة عامة ، وفيه تناولت مكونات هذا النظام، وخصائصه، ودور البنك المركزي، وما ينتج عن استقلاليته من أثر بالغ علي السياسة النقدية التي يستخدمها هذا البنك للإشراف والتأثير علي البنوك والاقتصاد بصفة عامة.بالإضافة إلي وظائف البنوك بما فيه البنوك المتخصصة.

أما الفصل الثاني يتعلق بالجانب النظري الذي ركزنا الدراسة فيه علي النظام المصرفي الموريتاني في ظل الإصلاحات الاقتصادية، حيث تناولنا مكونات هذا النظام ومراحل تطوره،ابتداء من الفترة التي كانت فيها موريتانيا عضوا في الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، و حتى انسحابها منه وتأسيسها مصرفا مركزيا وإصدارها لعملة وطنية، وأثر برامج الإصلاحات الاقتصادية علي النظام المصرفي، وكذلك تناولنا القطاع المصرفي بعد إعادة هيكلته، كما تعرضنا لمدي تطور العمل المصرفي.

أما في الفصل الثالث فسنتناول تأثير الإصلاحات الاقتصادية علي البنك الموريتاني للتجارة الدولية BMCI وذلك من خلال تعرضنا لنشأة وتطور البنوك التجارية الموريتانية و المعوقات التي عانى منها النظام المصرفي الموريتاني بعد عملية إصلاحه، هذا إضافة إلى تناولنا لمكانة البنك الموريتاني للتجارة الدولية ضمن الهيكل المصرفي الموريتاني من خلال تحليل نشاطاته.

الفصل الأول

النظام المصرفي

## مقدمة الفصل الأول

مع نماء عالم التكنولوجيا، وظهور عالم الخدمات المتطورة بوتائر فائقة السرعة، وبروز أفاق متزايدة للاستثمار، وتشعب التعامل الدولي والعلاقات المالية، أصبحت حتمية خلق نظام مصرفي ذا كفاءة عالية وقدرة هائلة، باستطاعته توفير التمويل اللازم والإرشاد الضروري لكافة الوكلاء الاقتصاديين بما فيهم الدولة.

فالجهاز المصرفي من خلال وظائفه يعتبر أحد العناصر الاقتصادية الهامة في كل الدول فهو المرآة العاكسة لكل تنمية اقتصادية و هذا بوجود بنك مركزي على قمة الجهاز المصرفي منحتة الحكومة عدة امتيازات جعلته يكتسب أهمية خاصة من بين كافة البنوك.

و للوضوح أكثر سنتطرق في هذا الفصل إلى النظام المصرفي وذلك من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول : مفهوم النظام المصرفي

المبحث الثاني : البنك المركزي

المبحث الثالث : وظائف البنوك

## المبحث الأول: مفهوم النظام المصرفي

يقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان، ومن ثم تكون وظيفة النظام المصرفي هي توفير الائتمان اللازم على الصعيدين، الفردي والقومي.

وقد عرف العالم القديم مؤسسات الاستيداع كما تعامل بالائتمان منذ أوائل العصور ومع ذلك فلم تفلح للصرافة مقومات الوجود كحرفة مستقلة، حتى أقدمت الدولة علي سك النقود. ويرجع الفضل الإغريق في النهوض بالفن المصرفي وفي نشر لوائه في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد نقل البطلمة نظام البنوك العامة إلى مصر. وتتلذ الرومان في الفن المصرفي على الإغريق، وانتشر العمل بالأصول المصرفية الإغريقية في معظم أرجاء العالم القديم باتساع دائرة النفوذ الروماني.

ويسترشد الاقتصاديون في الحكم على درجة نماء النظام المصرفي بعدة دلائل رئيسية ، ترتبط فيما بينها ارتباطا جوهريا ، ويمكن إجمالها في مايلي :

أولاً: مقدار تغلغل الوعي أو العادة المصرفية في نفوس الأفراد، ومدى انتشار المؤسسات المصرفية في شتى أنحاء البلاد.

ثانياً: حدود نفاذ وسائل البنك المركزي في الهيمنة على النظام الائتماني في مجموعه وتطبيقا لذلك، يتمثل قصور نماء النظام المصرفي في عدم تغلغل العادة المصرفية في نفوس الأفراد، وعدم وجود سوق نقدي يعتد به، وقصور سيطرة البنك المركزي على النظام الائتماني في مجموعه. ويتفاوت مدى نماء النظام الصربي الحديث.

## المطلب الأول: مكونات النظام المصرفي

تكون النظام المصرفي من مجموعة من المؤسسات الائتمانية، محورها البنك المركزي، وقوامها البنوك التجارية، وتتألف أطرافها من عدة أنواع من المؤسسات التي تتخصص في تقديم نوع معين من الائتمان أو التكفل بحاجات ميدان معين من ميادين النشاط الاقتصادي، وندناول هذه المكونات بالتفصيل .

## أولاً: البنك المركزي

البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة (غالباً) يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو الهيئة التي تتولي إصدار البنكوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>.

ورغم اعتقاد البعض بضرورة أن تكون البنوك المركزية مملوكة ملكية عامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة أو ملكية حكومية مشتركة مع القطاع الخاص واستمرارها على هذا الوضع تحي يومنا هذا، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة في قيام البنوك بوظيفتها كبنوك مركزية على أفضل وجه. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي لا يضع الربح في اعتباره بقدر ما يستهدف تدعيم النظام النقدي الاقتصادي للدولة.

## ثانياً: البنوك التجارية

يقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد، وتلتزم بدفعها عند الطلب في موعد يتفق عليه، والتي تمنح القروض قصيرة الأجل، وهي القروض التي لا تزيد مدتها عن سنة، ويطلق عليها أحياناً (بنوك الودائع) .

<sup>1</sup> د. هشام جبر، إدارة المصارف، جامعة القدس المفتوحة، 2008، الطبعة الأولى، ص 57.



كما يعرفها البعض الآخر، بأنها المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية، تحت الطلب أو الأجل) ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الاتمان) بقصد الربح.

ويقوم البنك بدور الوسيط، يدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، أو بين المودعين والمستوردين، فأكتسب الدور الأهم في النشاط الاقتصادي على مر الزمن.

وبالإضافة إلى منح القروض قصيرة الأجل التي تمنحها هذه البنوك، فإنها تقوم أيضا بخصم الأوراق التجارية.

ويمكن تقسيم أنواع البنوك التجارية إلى خمسة أنواع:

### 1 - بنوك ذات الفروع:

وتأخذ غالبا شكل شركات مساهمة ولها فروعها في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في أدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي إلا بما يتعلق بالمسائل التي ينص عليها نظام المصرف.

وخاصة ما يتعلق بالسياسات والمسائل المركزية الهامة، وتعمل وفق قوانين الدولة وتتميز سياسة الإقراض فيها بمنح قروض قصيرة الأجل تستخدم في تمويل رأس المال العامل لسرعة استرداده<sup>1</sup>.

### 2 - بنوك السلاسل:

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضم حجم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطها من خلال فتح سلسلة من الفروع، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها

<sup>1</sup> د. أمين عبدالله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، عمان الاردن، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2004، ص 18-22

البعض إداريا، ولكي يشرف عليها مركز رئيسي، يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق الأعمال بينها، ويقتر وجود مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.

### 3 - بنوك المجموعة ( المقايضة )

وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على توجيهها، وهي ذات طابع احتكاري.

### 4 - البنوك الفردية :

بنوك صغيرة يملكها الفرد أو شركات أشخاص، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة والتي لها قدرة التحول إلى نقد في وقت قصير وبدون خسارة.

### 5 - البنوك المحلية:

وهي بنوك تقتصر أنشطتها في منطقة جغرافية كالمحافظة أو حتى المدينة، ومثل هذه البنوك تخضع للرقابة من طرف السلطة المحلية أو قد يحظر علي البنوك المحلية تجاوز حدود منطقتها.

### ثالثا: البنوك المتخصصة

تعتبر البنوك المتخصصة أو مؤسسات الإقراض جزء هام من النظام المصرفي في أي بلد، وهي بنشاطاتها المختلفة تكمل نشاطات الأجزاء الأخرى من النظام المصرفي. وهي بنوك تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية، وذلك وفقا لتخصص المصرف، ويرجع السبب في هذا التخصص إلى ما تقتضيه ظروف تمويل كل هذه المشروعات ذات الطبيعة المتباينة، ففي مصارف التجارة الخارجية قد يصل أجل القروض إلى ستة أشهر، بينما في المصرف العقاري إلي ما يقرب من 20 سنة، أما عن موارد هذه البنوك فإنها في معظم الأحوال لا تستقيها من الودائع، كما هو الحال في البنوك التجارية، وإذا ما قبلت بعض هذه الودائع، فإنها لا

تمثل المورد الرئيسي للتوظيف بها، وهي عادة تعتمد في مواردها على رأسمالها، أو يخصص لها من ميزانية الدولة إن كان اقتصادها موجهًا، ومن السندات والقروض العامة التي تصدرها وتشارك فيها المصارف التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها. لذلك فإن البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها<sup>1</sup>.

وقد ظهرت البنوك المتخصصة وخاصة الصناعية منها في البلدان المتقدمة عقب الحرب العالمية الثانية من أجل المساهمة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب من مصانع إنتاجية مستخدمة الأموال الفائضة لدى القطاع الأهلي والحكومي وكذلك الحال في البلدان النائية وكاستجابة لواقع هذه البلدان ظهرت البنوك المتخصصة التي تقوم بنشاطات بنكية متنوعة وخاصة في مجال القروض. وهذه البنوك تمتاز بخصائص ذاتية وبدرجات معينة من السيولة مما يعطيها القدرة على تجميع الأموال من مصادرها المختلفة والقيام بتوظيفها خاصة في مجال القروض المتوسطة وطويلة الأجل وبتسهيلات ائتمانية. كما أن بعض من هذه البنوك المتخصصة لا يكتفي بتقديم القروض، ولكن تقوم بالاستثمارات المباشرة، إما عن طريق إنشاء المشروعات الجديدة أو المساهمة في مشروعات قائمة، وتقوم هذه البنوك أيضا بتقديم الخبرة والمشورة الفنية للمستثمرين في مجالات مختلفة. وفي الدول النامية تم وضع التشريعات المصرفية التي تنظم أعمالها بما يتفق وسياساتها الاقتصادية والمالية وقد اشتملت هذه التشريعات المصرفية على موارد وفقرات قانونية تتعلق بالبنوك المتخصصة.

<sup>1</sup> د. احمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليد الماضي والإلكترونية المستقبل، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2007 الطبعة الأولى، ص 45-48

وتصنف البنوك المخصصة في أي بلد من بلدان العالم علي أساس القطاعات الاقتصادية التي

تخدمها بتمويلها وتنقسم إلى الأنواع التالية:

### 1 - البنوك الزراعية:

وهي منشآت تختص بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الأفقي في الرقعة الزراعية بالدولة، وتمنح هذه المصارف قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لإستصلاح الأراضي، وقصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى تنضج، وتختلف سياسة البنك في هذه القروض وفقا لظروف الدولة التي يعمل في نطاقها.

وتعتبر مشروعات التنمية الحيوانية والدواجن وتربية الأسماك وزراعة الأشجار المثمرة وشراء الأراضي الزراعية وحفر الآبار ومشاريع الري ومشروعات تنمية المعيشة الريفية ومواجهة الأزمات الزراعية وتحسين الكفاءة التسويقية الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية عن طريق إدخال التقنية الزراعية الحديثة وغيرها من الأمثلة على الحالات والمشروعات الزراعية التي بحاجة للأموال من مصدر تمويل يراعي طبيعتها وأوضاعها المختلفة<sup>1</sup>.

### 2 - البنوك العقارية:

هي بنوك تهتم بتقديم السلف اللاآزمة لشراء العقارات في شكل أراضي وعقارات مبنية، وتعتمد هذه البنوك قي تمويل نشاطاتها على رؤوس أموالها وعقد القروض طويلة الأجل.

### 3 - البنوك الصناعية:

<sup>1</sup> د. طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2007 ، الطبعة الأولى ، ص 123

نشأت البنوك الصناعية في إطار خطط التنمية لإمداد المشروعات الصناعية بالتمويل طويل الأجل اللازم لشراء المعدات والآلات الإنتاجية ورأس المال اللازم للتشغيل، وتهدف إلى جذب المستثمرين لإقامة الصناعات مقدمة لهم العديد من الخدمات والتسهيلات الائتمانية.

#### 4 - بنوك التجارة الخارجية:

تختص هذا النوع من البنوك في تقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية وتنميتها عن طريق توفير التمويل اللازم والمراسلات التجارية الخارجية والتحويلات وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها من صور التسهيلات الائتمانية المختلفة .

وفي كثير من الدول تقوم البنوك التجارية أو البنوك المسماة شركات إعادة التصدير بهذه الوظيفة. والغرض من إنشاء هذا النوع هو النهوض بالتجارة الخارجية.

#### رابعا: بنوك الاستثمار:

من المتعذر إيجاد تعريف لها لتعدد نشاطاتها، ولقد ظهرت هذه البنوك لسد الفجوة التي تركتها البنوك التجارية فيما يتعلق بتمويل المشروعات المختلفة وخاصة الصناعية منها، حيث كان معظم نشاط البنوك التجارية يقتصر على إمداد المشروعات المختلفة بالقروض القصيرة الأجل والتي تمنح أساسا لتمويل رأس المال العامل.

وإذا كانت الأعمال التقليدية لها في الحاضر تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية فإنه في الوقت الحالي فقد امتد نشاطها ليشمل المشورة في مجالات الاندماج بين الشركات وتمويل عمليات البيع لآجل كما تلعب دورها في الأسواق المالية<sup>1</sup>.

#### خامسا: البنوك الإسلامية

<sup>1</sup> د. هشام جبر ، مرجع سابق ، ص 56

هي مجموعة من البنوك حديثة النشأة تسعى غالى نبد سعر الفائدة كأساس للتعامل بين البنك وعملائه، وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية.

ولقد قوبلت حركة إنشاء البنوك الإسلامية بإقبال المتعاملين معها بشكل فاق توقعات أكثر الناس. واستطاعت هذه البنوك خلال عملها في السنوات القليلة الماضية أن تثبت وجودها وأن تحقق نتائج ملموسة في مجال التمويل وجذب الودائع وإمكانية تحقيقها للأرباح للمودعين والمساهمين وإمكانية الانتشار والنجاح<sup>1</sup>.

### سادسا: بنوك الادخار

لقد نشأت هذه البنوك في أول الأمر في شكل وحدات مصرفية صغيرة مختلفة التبعية، إلا أنها في معظمها قد بدأت في التبعية لنظام البريد، وتطورت فكرتها وأصبحت اقرب وسيلة للمدخر لإيداع أمواله فيها، وتتميز بانخفاض الحد الأدنى للإيداع إلى الحد الذي يمكن من تجميع المدخرات الشعبية.

### المطلب الثاني : خصائص النظام المصرفي

وسنقتصر على دراسة الخصائص الأساسية للنظم المصرفية من ثلاث جهات، وهي مرحلة نماء النظام المصرفي، ودرجة تركيز البنوك، ومدى انتشار ظاهرة التخصص في النظام المصرفي.

#### أولاً: مرحلة نماء النظام المصرفي

هناك ثلاثة معايير لقياس درجة هذا النماء وهي:

#### 1 - مدى نماء الوعي المصرفي:

والمقصود بالوعي المصرفي أو العادة المصرفية هو تعود الأفراد على إيداع أرصدهم النقدية لدى البنك واعتمادهم في إجراء مدفوعاتهم النقدية على الشيكات. ويتمثل نماء العادة المصرفية، في

<sup>1</sup> د. خالد أمين ، حسن سعيد ، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 25 - 28 .

ارتفاع نسبة الودائع إلى جملة أنواع النقود، وفي ارتفاع نسبة المدفوعات التي تستخدم الشيكات في تسويقها إلى جملة المدفوعات النقدية بلا استثناء، الأمر الذي يتوقف بطبيعة الحال على عادات المجتمع المتعلقة بتسوية المدفوعات، وعلي مدي انتشار المؤسسات المصرفية في مختلف أنحاء البلاد.

## 2 - مدي قيام سوق نقدي يعتد بنشاطه :

تعرف النظم الاقتصادية نوعين رئيسيين من أسواق الائتمان: أسواق التعامل في القروض القصيرة الأجل وينظمها السوق النقدي، وأسواق التعامل في القروض طويلة الأجل التي يمثلها السوق المالي، وينفصل السوق عن بعضهما البعض في أكثر من نقطة واحدة.

وبصرف النظر عما توفره الأسواق النقدية المنظمة من أهمية واضحة بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعته، فإن لوجود مثل هذه الأسواق أهمية خاصة في تأمين سيولة النظام المصرفي وفي تمكين البنك المركزي من الرقابة على الأحوال الائتمانية في البلاد، إذ تجد البنوك في رحاب السوق النقدي منفذه التقليدي للتأثير على سياسة البنوك التجارية.

ومن الواضح أن صلاحية السوق النقدي لتأمين سيولة النظام المصرفي أو لتوفير أسباب نفاذ سياسات البنك المركزي إنما تتوافق على مدي نماءه.

ويستدل على نماء السوق النقدي بمقدار ما يتصف به من سعة وما يتمتع به من سيولة ونشاط، وما يتاح للمنافسة في تحديد شروط التعامل.

وتتشرك البلدان حديثة العهد بالنظام المصرفي - ومعظمها بلدان في أوائل مراحل النمو الاقتصادي - في قصور نماء أسواقها النقدية إن وجدت<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> د. احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدر الجامعية، الطبعة الأولى، 2007 ص 34.

## ثانيا: تركيز البنوك

إن زيادة حجم المشروعات وتركز الإنتاج، من أهم معالم النشاط الاقتصادي في العصر الحديث، والنظام المصرفي لا يشذ عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي من حيث انتشار ظاهرة التركيز فيه.

حيث تميز التطور المصرفي منذ منتصف القرن التاسع عشر بتركيز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك العملاقة، وازمحلال عدد البنوك الصغيرة في معظم البلدان.

ففي الاتحاد السوفيتي مثلا ينفرد بنك الدولة بتزويد النظام الاقتصادي بالإئتمان قصير الأجل ، فضلا عن لاطلاع بمسؤوليات البنك المركزي، وفي جنوب إفريقيا يسيطر مصرفان على نحو 95% من أصول النظام المصرفي، وفي كندا يسيطر ثلاثة بنوك على زهاء 70% من النظام المصرفي، وفي فرنسا يتركز النظام المصرفي في قبضة أربعة بنوك رئيسية مؤمنة تعرف اصطلاحا بشركات الائتمان، وفي إنجلترا تسيطر خمسة بنوك تجارية - تعرف البنوك الخمسة - على نحو 90% من أصول النظام المصرفي الإنجليزي.

ولقد اتخذ التركيز المصرفي صورا مختلفة باختلاف البلدان، ففي إنجلترا وكندا مثلا، تم التركيز بطرق الاندماج، وفي فرنسا تم التركيز عن طريق القضاء علي البنوك المحلية التي لم تستطع الصمود أمام منافسة الفروع التي أنشأتها البنوك الرئيسية في طول البلاد وعرضها، وفي الولايات المتحدة اتخذ التركيز صورة الاندماج أو تكوين الشركات القابضة.



## ثالثاً: تخصص البنوك

رأينا فيما تقدم كيف يتألف النظام المصرفي من عدة أنواع من المؤسسات الائتمانية، التي تأخذ فيما بينها بقدر ملحوظ من التخصص في تقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد والمشروعات. وتختلف درجة تخصص البنوك من بلد إلى آخر باختلاف مرحلة النمو الاقتصادي ودرجة نماء النظام الائتماني، وطبيعة التقاليد المصرفية التي تجري عليها البنوك في مزاولة نشاطها. وتثار مشكلة التخصص هذه عند الكلام على النطاق المأمون لنشاط بنوك الودائع أو البنوك التجارية.

ويمكن القول بصفة عامة أن هناك مذهبين رئيسين في هذا الموضوع، فهناك التعاليم المصرفية التي توطدت في القرن التاسع عشر في إنجلترا، وتذهب إلى الفصل بين عمليات الائتمان الطويلة الأجل وعمليات الائتمان في الأجل القصير، والقول بتخصص بنوك الودائع في القيام بالنوع الأخير من العمليات ومثلها، خصم الكمبيالات وتقديم الاعتمادات القصيرة الأجل اللازمة لتمويل الصناعة والتجارة والأعمال.

ويقابل هذا المسلك من جانب البنوك الإنجليزية، سياسة بنوك القارة الأوروبية وخاصة البنوك الألمانية التي تطلع بكافة أنواع العمليات المصرفية بلا تخصص ولا تخصيص. فكما تقوم هذه البنوك بعمليات الائتمان ذي الأجل القصير، تضطلع بتقديم القروض الطويلة الأجل اللازمة لتمويل الصناعة، وبالإضافة إلى تلك الخصائص التي تحدثنا عنها، شهد القطاع المالي بصفة عامة في كثير من البلدان النامية موجات تحرير واسعة خلال العقد الأخير من القرن الماضي مما أدى إلى إنهاء التدخل الحكومي المباشر في قرارات البنوك الخاصة بالائتمان وإلغاء القيود على محركات رؤوس الأموال الدولية.

ولا يعني التحرير المالي قيام نظام مصرفي حر، لأن الحكومات ستستمر في تدخل في القطاع المالي، ومن أهم مزايا التحرير المالي عمل في زيادة الوساطة المالية التي يقوم بها النظام المصرفي. وفي أغلب البلدان النامية يسيطر القطاع المصرفي على القطاع المالي، ولا تكون الأسواق المالية نامية بما فيه الكفاية، وكثيرا ما ينتج عن القيود التي تفرضها الحكومة على تصرفات البنوك أسعار فائدة سلبية، وإفراط الطلب في الائتمان يخصص للقطاعات والشركات المحظوظة بقرارات إدارية وليس بآليات السوق. أنا عن البلدان العربية فقد تميزت أنظمتها المصرفية خلال عهد السبعينيات بمجموعة من الخصائص من أهمها.

- 1 - إن الجهاز المصرفي التجاري والمخصص في بعض البلدان العربية مؤمم بالكامل (الجزائر، والسودان، العراق، اليمن، سوريا)، وبعضها مؤمم جزئيا (مصر وليبيا).
- 2 - أما البلدان العربية الأخرى فتعمل أجهزتها المصرفية في ظل اقتصاديات حرة، وبرؤوس أموال محلية وأجنبية.
- 3 - تسيطر الحكومات سيطرة كاملة أو شبه كاملة على المصارف المتخصصة في أقطارها. في جميع الأقطار العربية تقريبا.
- 4 - لا تزال البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية تلعب دورا مهما في بعض الأقطار العربية خصوصا في مصر وبلدان الخليج العربي.
- 5 - ذهبت التشريعات الحديثة في جميع الأقطار العربية إلى حصر الائتمان القصير الأجل بالبنوك التجارية وتكريس البنوك المتخصصة الأغراض التمويل طويل الأجل.
- 6 - نتيجة معظم قروض المصاريف التجارية في معظم الأقطار العربية نحو تمويل القطاعات التجارية، خصوصا التجارة الخارجية في حين تمثل القروض الصناعية والزراعية المرتبة الثانية.

7 - وأخيرا اعتبار النظام المصرفي في بعض الأقطار العربية مبعثرا، حيث تم التسامح بالتكاثر المصرفي، مما نتج عنه زيادة خطر التضخم في الائتمان المصرفي.

### المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء بالبنوك

من أهم أدوات تقييم الأداء بالبنوك هي :

#### أولاً: الميزانية التقديرية

للميزانية التقديرية دور حيوي في عملية تخطيط البنك، وعادة تحرص إدارة البنك على تنفيذ هذه الميزانية بأحسن أداء ممكن، ويتم عادة تقييم أداء الوحدات المختلفة للبنك من خلال تنفيذ المخطط الموضوعي في الميزانية، ولا يكفي أن تتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة الحالية إذ يعني ذلك تراكم الانحرافات خلال العام، فتصعب إصلاحها لذلك تجري المقارنات خلال فترات دورية وذلك الاكتشاف الأخطاء فور حدوثها والعمل على تلافي أي قصور، إلا أن ذلك يتطلب توفير بيانات الميزانية التقديرية وتكون معدة بطريقة سليمة وبالذقة المطلوب.

#### ثانياً: التقارير

تعتبر التقارير أهم الأدوات المستخدم في الرقابة باعتبارها أحدث وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة. هذا ومن الضروري أن تعد هذه التقارير في الوقت الملائم، وان تتسم بالبساطة في فهم محتوياتها بحيث لا تتطلب مجهوداً من رجال الإدارة لفهمها.

وتتضمن هذه التقارير مختلف نواحي الأنشطة المصرفية في الفروع، مثل تطور الودائع وفقاً لأنواعها وأرصدة القروض وفقاً لأنواع الضمانات، ومتوسط سعر الفائدة وتحليل إجراءات ومصروفات البنك وأسباب التغير في البنود المختلفة، إلى جانب التقارير المتعلقة بالنسب الخاصة بالاحتياطي والسيولة والمعاملات الخارجية للبنك.

## ثالثاً: المؤشرات الكمية

يعتبر استخدام النسب الحالية من الأدوات المستخدمة في تقييم نشاط البنك، إذ يمكن قياس التغيير الزمني في النشاط والعلاقات بين البنوك المختلفة للنشاط ومن أهم هذه المؤشرات<sup>1</sup>.

## -1 المعيار النقدي:

$$\frac{\text{نقدي} + \text{أرصدة البنوك}}{\text{ودائئ} + \text{حسابات جارية} + \text{أرصدة مستحق} + \text{للبنوك}}$$

## -2 نسبة الاحتياطي القانوني:

$$\frac{\text{أرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{شبكة وحوالات} + \text{مستحق} + \text{للبنوك}}$$

## -3 نسبة السيولة :

$$\frac{\text{نقدي} + \text{أرصدة لدى البنك المركزي} + \text{أدوات الخزانة} + \text{أوراق مالية حكومية}}{\text{ودائئ} + \text{مستحق} + \text{البنوك} + \text{شبكة وحوالات}}$$

<sup>1</sup> عبد الرحمن حموري، مرجع سبق ذكره، ص 103.

## أ- معدلات توظيف الأموال

1- معدل إقراض الودائع = القروض والسلفيات / الودائع والحسابات الجارية \* 100%

2- معدل توظيف الودائع = ( الاستثمارات + القروض ) / الودائع \* 100%

## ب- معدلات الربحية:

1- معدل رأس المال المدفوع = القروض والسلفيات / رأس المال المدفوع 10% .

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية \* 100% .

2- معدل العائد على الموارد = صافي الربح / إجمالي الودائع \* 100%

## المبحث الثاني: البنك المركزي

الدول النامية في الآونة الأخيرة، في إنشاء البنوك المركزية، متأثرة بذلك بالدول الصناعية الغنية حتى بات من النادر في وقتنا الحاضر أن تخلو الدولة من وجود بنك مركزي ومن بين تسعة عشر قطرا عربيا، كان هناك في بداية الستينات ثلاثة عشر قطرا عربيا يمتلك كل منها بنكا مركزيا، وأربعة أقطار تقوم بها مجالس نقد وقطر واحد منهم منصهم إلى منظمة عملة عربية (إمارات أبو ظبي) وقطر آخر منظم إلى منطقة غير عربية هي موريتانيا التي كانت عضوا في منظمة الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا<sup>1</sup> ما إن حل عقد السبعينات حتى تم إنشاء مؤسسات نقدية مركزية عربية جديدة كليا تقريبا وقد تعرض دور البنك المركزي ووظائفه وأهدافه للعديد من التغيرات الجوهرية منها نشأة البنوك المركزية في القرن السابع عشر إلى يومنا هذا ونظرا للدور ووظائفه لا بد أن يكون له صداه ليس فقط على المستوى الاقتصادي عامة، والمالي والمصرفي بصفة خاصة ولكن أيضا على المستوى السياسي.

ومن الجدير بالذكر أن البنوك المركزية لم يضطلع في بدء إنشائها بكثير من الوظائف التي تؤديها الآن، ولم توكل إليها معظم الوظائف التي يتصور قيام البنك المركزي بدونها اليوم فقد خضع البنك المركزي في تحديد وظائفه ومسؤولياته وتعيين وسائله وسلطاته لتطور تاريخي لا يمكن تفسيره دون الرجوع إلى التطور الاقتصادي والفكري الذي امتد عبر قرنين ونصف من الزمن. وسنعالج فيما يلي الوظائف الأساسية التي تزاو لها البنوك المركزية.

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد، تطور التاريخي لأنظمة النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 243.



## المطلب الأول: وظائف البنك المركزي

ينحصر وظائف البنك المركزي في المجالات التالية<sup>1</sup>:

## أولاً: البنك المركزي بنك الإصدار

تعطي الحكومة حق إصدار أوراق البنكنوت إلى البنك المركزي، حيث تقوم بعد التشاور مع الحكومة بتجديد حجم الإصدار النقدي الذي يتناسب مع احتياجات النشاط الاقتصادي الجاري إذ يؤدي الإفراط في الإصدار ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم ويؤدي التقليل في الإصدار إلى خنق النشاط الاقتصادي والضغط على معدلات النمو.

وبأن دور البنك المركزي الخاص في إصدار البنكنوت، نتيجة تطور نظام الذهب وانتقاله خلال التطور التاريخي في مرحلة المسكوكات الذهبية إلى مرحلة السبائك، حيث أصبح من الواجب على البنك المركزي أن يقدم للناس أوراقه التي تحمل وعودا بالدفع على المسكوكات الذهبية التي تنازلوا عنها له.

## ثانياً: البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي

يقوم البنك المركزي بدور بنك الحكومة، ولا يعني بنك الحكومة أنه مملوك ملكية عامة، وهو بهذا الوصف أداة للحكومة في تنفيذ سياستها النقدية، فالحكومة وليس البنك المركزي هي

<sup>1</sup>مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعي للطباعة النشر والتوزيع، الإسكندرية 1981. ص 85.

التي تصنع السياسة الاقتصادية سواء كانت نقدية أو مالية ويقوم البنك بتنفيذ السياسة النقدية التي تصنعها الحكومة<sup>1</sup>.

وقد قامت البنوك المركزية القديمة بهذا الدور بمجرد حصولها على امتيازات إصدار أوراق البنكنوت. حيث تحتفظ الحكومة لدى البنك المركزي بحساباته، وتجري عن طريق تنظيم مدفوع، وتقدم لها سلفاً قصير الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية، وفروضا استثنائية في الضرورة الملحة كالحروب والأزمات ويصطلح البنك المركزي فضلا عن ذلك بإصدار القروض العامة ويتولى حد منها، ويضع خيرته المالي، تحت تصرف الحكومة وتقوم بما يعهد إليه من أعمال أخرى كالرقابة على الصرف ويعطي البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية أو خارجية. ويضع المشروع في المعتاد قيود على سلطات الحكومة في اقتضاء القروض من البنك المركزي.

### ثالثا: البنك المركزي — المقرض الأخير للنظام المصرفي

يعتبر قيان البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير وطبعا أساسية من الوظائف التي يتولاها، وشرطا ضروريا لنجاح مساعيه في تدعيم النقد والائتمان<sup>2</sup>، والمقصود هذه الوظيفة هو كون البنك المركزي مستعدا على الدوام لمديد العون لسوق الائتماني في حالات الضيق المالي، أو عند الضرورة، يضع ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية أو غيرها من المؤسسات الائتمانية سواء مقبولة بل قد يعمل البنك المركزي على تخفيف حد الضائقة من تلقاء نفسه، بالقيام بعمليات السوق المفتوحة، كما قد يذهب في تحقيق ذلك إلى التعامل مباشرة مع الأفراد والمشروعات.

<sup>1</sup> د. احمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص 83

<sup>2</sup> محمد زكي شافعي/ مرجع سابق ذكره، ص 292.

## رابعاً: البنك المركزي بنك البنوك

يحتل البنك المركزي من النظام المصرفي الوطني منزلة بنك البنوك، فهو تحتفظ لديه البنوك باحتياطاتها النقدية، ويتولى الإشراف على عمليات المقايضة فيما بينها وتسوية الحسابات المختلفة، وإلى جانب ذلك فهو مكلف بنوع من الإشراف الإداري والفني على البنوك التجارية.

## خامساً: الإشراف على عمليات المقاصة

ويؤدي البنك المركزي من ناحية أخرى خدمات جلية للنظام المصرفي وذلك بالإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك<sup>1</sup>. وتجري هذه العمليات داخل غرفة المقاصة يوميا حيث يحضر لها كل بنك عن طريق ممثل يحمل معه كل الشيكات التي تحصل عليها البنك وهي في الأصل لبناء بنوك أخرى وتسمح هذه المقاصة بين البنوك بتسوية الحسابات. وتتم هذه التسوية عن طريق الحسابات الجارية التي يحتفظ بها البنك المركزي لكل واحد من البنوك. وحسب بعض المختصين فإن الدور الأساسي للبنك المركزي هو مركزه الاحتياطي من العملة الصعبة الموجود داخل البلد.

## سادساً: البنك المركزي رقيب على الائتمان

من أهم وظائف البنك المركزي هي الرقابة على الائتمان، وتحظى هذه الوظيفة بأهمية خاصة نتيجة للدور الذي تحتله السياسة الاقتصادية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية. ولعل السبب الرئيسي لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة هو أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان وهي بهذا تؤثر على غرض النقود وبالتالي على سير النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> J- dnizet. Monnaie et finance. Dunod. Paris. 1967.p : 12728.

## المطلب الثاني: قواعد وأسس الإصدار

لقد خضع البنك المركزي منذ البداية لقيود قانونية متعددة في إصدار البنكنوت. وتصنف يتصل هذه النقود بصفة أساسية بنوع من الأصول التي يتعين على البنك تغطية بنكنوتها، وتتخذ هذه الأصول شكل رصيد من الذهب أو من العملات تغطية بنكنوتها، وتتخذ هذه الأصول شكل رصيد من الذهب أو من العملات الأجنبية أو كلا العنصرين معا، ولا شك أن القرض الأخير هو أهم القيود على الإطلاق. ومن الجدير بالذكر أن الآراء مختلفة في شأن إصدار الأوراق النقدية، ففي حين يرى البعض أن تتولى الحكومة ممثلة بالبنك المركزي إصدار الكمية التي نراها مناسبة من الورق النقدية وذلك حسب حاجيات التعامل وبناء على متطلبات الأسواق النقدية، ويرى البعض الآخر أن تتقيد سلطة الإصدار من قبل البنك المركزي<sup>1</sup>.

فأنصار حرية الإصدار يرون بأن يقوم البنك المركزي بمتطلبات الجمهور من الأوراق النقدية على أساس الموازنة بين العرض والطلب أما أنصار تفيد الإصدار فيرون وضع قيود على حق البنك المركزي في إصدار النقود. ومع نشأة النظم النقدية والنظام المصرفي نشأت قواعد للإصدار النقدي منها<sup>2</sup>.

## أولاً: نظام الغطاء الذهبي الكامل

وطبقا لهذا النظام يقيد عملة الإصدار وفقا لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي، أي أن الاحتياطي الذهبي يكون نسبة 100 %، وبمعنى آخر أن النقد الصادر مغطى بالذهب بالكامل وبنسبة 100%. وهذا النظام إن كان يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر، إلا أنه

<sup>1</sup> د. هبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق سوريا 2002، ص 122.

<sup>2</sup> رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، الطبعة الأولى 2001، ص:46.

يؤدي إلى تغيير سلطة البنك المركزي في إصدار النقود، فلا يستطيع تلبية احتياجات السوق النقدية والتجارية، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، لذلك لجأت بعض الدول إلى إتباع طرق إصدار أخرى أكثر مرونة.

### ثانيا: نظام الإصدار الجزئي الوثيق

وهذه القاعدة استخدمت في إنجلترا منذ عام 1844 ثم اتبعت في بعض الدول الأخرى لاحقا ويقوم هذا النظام على أن يكون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية وجزء مغطى بالذهب، وبمعنى آخر أن البنك المركزي يغطي مقدار معين من النقود الصادرة بالسندات الحكومية وما زاد عن ذلك (إذ أراد البنك المركزي التوسع في الإصدار يغطي كاملا بالذهب وبنسبة 100%)، وهذا النظام إن كان مرنا إلا أن البنك المركزي لا يستطيع في كافة الظروف تغطية كمية النقود الصادرة بالذهب ما يؤدي إلى عدم التجاوب حجم الائتمان مع النشاط الاقتصادي.

### ثالثا: نظام الذهب النسبي

ويقوم هذا النظام أن يكون الذهب هو غطاء العملة المصدرة، ولكن في حدود نسبة معينة ولتكن 50% حيث تمثل هذه النسبة النهائية القصوى ويكون الغطاء النقدي لما تبقى من العملة المصدر، وأوراق حكومية وأصول أخرى تفرزها الحكومة ويتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية والجهود من ناحية أخرى، فالمرونة تتمثل في أن الغطاء الذهبي لا يمثل نسبة 100% والجمود يتمثل في أن هذه النسبة في حد ذاتها هي الحد الأقصى للإصدار.

### رابعا: نظام الحد الأعلى للإصدار

ويقوم هذا النظام على تحديد نهاية قصوى من الأوراق المصدرة والمتداولة، دون أن يستلزم القانون وجود الذهب في الغطاء النقدي.

#### خامسا: نظام الإصدار الحر

يسمح هذا النظام للبنك بإصدار كمية من النقود حسب ما يقدره البنك المركزي من احتياجات النشاط الاقتصادي بقرارات تصدر عنه مباشرة دون أي ارتباط برصيد من الذهب أو أي اعتبار مستوى آخر إلا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد القوي للنقود<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

### المطلب الثالث: دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة. والهدف من هذا التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي وذلك من اجل استقرار الأسعار.

المحافظة على قيمة العملة، وزيادة حجم الناتج والدخل القومي، ودفع معدل التشغيل وتوازن المدفوعات الخارجية.

وهذا تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التطور الاقتصادي والهيكل المصرفي والمالي، والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة من جانب آخر، وباختلاف المراحل الزمنية التي تمر بها الدولة من جانب آخر.

وقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي ثم أخذ هذا الاهتمام بتزايد أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي التي شهدها هذا القرن.

ولم يتبلور الدور الحقيقي للسياسة النقدية إلا في الثلاثينات من القرن الماضي، وتحت وطأة الكساد، وفي ذروة الثورة الكثرية، حيث أصبح ينظر إليها كأداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية، وبدأت بالفعل تشريعات البنوك المركزية، الصادرة خلال الثلاثينات والأربعينات، تتضمن تكليفا رئيسيا للبنك المركزي يشمل الحفاظ على الاستقرار النقدي من ناحية ودفع التشغيل الكامل

وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى كذلك فإن حاجة الدولة إلى إدارة الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي أدى بها إلى التحكم الصارم في أعمال البنوك المركزية، حتى ولو أدى الأمر على تأميمها وهو ما حدث بالفعل، حيث كانت أغلب التأمينات في أوروبا الغربية خلال عهدي الثلاثينات والأربعينات يمكن البنك المركزي من التأثير على حجم وسائل الدفع من خلال أدوات السياسة النقدية التي هي<sup>1</sup>:

### أولاً: أدوات مباشرة

هي أدوات السياسة النقدية التي يتمكن البنك المركزي بواسطتها من التحكم المباشر في حجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية (أو غيرها) أن تمنحه، من أهم صور هذه الأدوات ما يلي:<sup>2</sup>

أ- سقف الائتمان: حيث يتحدد سقف الائتمان بالنسبة للنظام المصرفي دفعة عامة، ثم يعاد تحديده بالنسبة لكل بنك على حدة وفقاً لمعايير متعددة، وقد تكون نسبة من التسهيلات البنك الائتمانية في تاريخ معين، أو نسبة من حجم ودائعه أو معيار آخر يحدده البنك المركزي.

ب- حصص إعادة الخصم التي يسمح بها لكل بنك على حدة

ج- القرض التحكمي لأسعار الفائدة حيث ما تعرض أسعار فائدة تمييزية لتشجيع منح الائتمان لقطاع معين.

<sup>1</sup> علي الحربلي، تطور النظام المصرفي في الدول العربية، مكتبة المصرية، القاهرة، 1973، ص: 36

<sup>2</sup> علي الحربلي، تطور النظام المصرفي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 46.



د- التسهيلات الائتمانية المباشرة بمعنى توفير قدر معين من التسهيلات الائتمانية لقطاعات معينة، كما في حالة الإعتمادات المقررة للبنوك المتخصصة.

هـ- تحديد الهامش: بالنسبة للإعتمادات التي تفتحها البنوك التجارية لتمويل أنشطة معينة، وبصفة خاصة تمويل شراء الأوراق المالية والعملات.

و- وتحديد الهامش يعني النسبة التي يجب أن يوفرها العميل من قيمة الاعتماد المفتوح.

ي- تقنين الإئتمان: ويعني تحديد حجم الإئتمان الموجه لقطاع معين أو قرض معين، كما يحدث غالبا عند الرغبة في الحد من الإئتمان الموجه للاستهلاك بصفة عامة أو الحد من استهلاك معينة بالذات.

### ثانيا: الأدوات غير المباشرة

تتميز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بأنها تمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الإئتمان على المستوى الكلي، وبصورة غير مباشرة بأنها أكثر مراعاة لقوى العرض و الطلب في السوق، وتسمح البنوك من ثم بقدر من الحركة والمناورة، ومن أهم صور الأدوات غير المباشرة ما يلي<sup>1</sup>:

أ- أسعار الخصم: وهي سعر الفائدة الذي يتقاضى البنك المركزي، مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة وذلك إما من خلال الاقتراض المباشرة، أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية، وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد بطريقة أعم بهدف تأثير على السوق النقدية و

<sup>1</sup> جريدة الصيرفي، الجمعية المهنية للبنوك الموريتانية لعدد (2-1) الصادر بتاريخ 1989/12، 1991/12 ص:84.

على قدرة البنوك التجارية، فإنخفاض سعر الخصم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإئتمان في السوق، بينما يؤدي زيادة سعر الخصم إلى التقييد من حجم الإئتمان وذلك بسبب التأثير المباشر بسعر الخصم لدى البنك المركزي على أسعار الفائدة السائدة في السوق من ناحية، و على كمية وسائل الدفع وإقبال البنوك على خصم ما لديها من أوراق تجارية، وتغيير حجم سيولتها وقدرتها على منح الإئتمان من ناحية أخرى ونظرا لوجود عدة عوامل قد تجرد من فاعلية استخدام سعر الخصم لدى البنك المركزي فإنها تحتاج من ثم إلى تدخل أدوات أخرى مكملة لتحقيق فاعلية أكثر.

ب- الاحتياط الإجمالي: تنص التشريعات عادة على إلزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، والهدف من ذلك في الأصل حماية المودعين ضد أخطاء التصرفات البنوك التجارية وقد أصبحت هذه الذات وسيلة فنية عال للتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان، ويتمثل هذا الاحتياط الإجمالي في احتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع التي يجوزها لدى البنك المركزي كحد أدنى وتؤدي زيادة هذه النسبة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان، بينما يؤدي تخفيضها إلى زيادة قدرة هذه البنوك على منح الإئتمان، وتستطيع تغيير هذه النسبة وفقا لظروف وأوضاع السوق النقدية بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة ورغم التوسع في استخدام هذه الأداة إلا أن فاعليتها قد تجرد بسبب ما تتخذه البنوك التجارية عادة من إجراءات للحد من تأثيرها، ومن ثم يتعين أن يكون هناك تدخل الأدوات مكملة حتى تكون فعاليتها أكبر.

### ثالثا: السوق المفتوحة

وتتمثل في دخول البنك المركزي مشتريا أو بائعا للأوراق المالية والتجارية في السوق النقدية، وذلك بهدف التأثير على السيولة السوق النقدية بصفة عامة، والتأثير من خلالها على

سيولة البنوك التجارية، باعتبارها أهم الأطراف المتعاملة في هذا السوق والواقع أن فاعلية هذه الأداة تتوقف إلى حد كبير على طبيعة السوق النقدية من حيث حجم وشمول واتساع وتوفير الأدوات المالية والتجارية القابلة للتداول فيه، وعلى استعداد أطرافه للمشاركة الإيجابية و الفعالة في عملياته كذلك فإنّ فاعلية هذه لأداة تتوقف على طبيعة مصالح الأطراف الرئيسية في وقت الاستخدام، فهذه المصالح قد تتلاقى ويتحقق الغرض من استخدامه وقد تتعارض فتفقد هذه الأداة فاعليتها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 215.

## رابعاً: الأدوات الحديثة

بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تشمل الأدوات المباشرة وغير المباشرة، هناك أدوات

أخرى حديثة تشمل<sup>1</sup>:

## 1- الإقناع الأدبي (الآراء أو التأثير الأدبي)

ويسمى أحيانا سياسة المصارحة حيث يحاول صانعو السياسة النقدية التأثير على المصارف والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي، فمن خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات يحاول المسئولون عن هذه السياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه.

ومع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج عنها آثار إلا إذا دعمتها الأدوات الأخرى التي

تعلمنا عنها سابقا.

## 2- الودائع الخاصة

ويعتقد أن هذه السياسة، يفرض على البنوك التجارية اقتطاع نسبة من أرصدها على شكل وودائع مجمدة عند البنك المركزي، يستحق عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني وتهدف هذه الوسيلة إلى تقليل من عمليات الإئتمان التي تقوم بها المصارف التجارية من خلال تقليل أرصدها.

<sup>1</sup> كامل فهمي بشاي، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، مرجع سبق ذكره، ص:97.

### المطلب الرابع: استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية

تزداد أهمية قضية استقلالية البنوك المركزي يوما بعد يوم سواء على المستوى النظري أو التطبيقي وخاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت مؤخرًا بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدرًا كبيرًا من استقلاليته لبنوكها المركزية، ونبغي أن نحدد بداية مفهوم استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، تمييزًا له كما يمكن أن يختلط به من مفاهيم أخرى. فمن ناحية يمكن التمييز بين مفهومين لاستقلال السياسة النقدية<sup>1</sup>.

#### أولاً: المفهوم الأول للسياسة النقدية

ويتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، وذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبيًا تتمثل في تعيين نوع من القواعد السياسية النقدية يتحتم إتباعها وفي الماضي كانت قاعدة الذهب هي المثلى لهذا النوع من القواعد ولكن في ظل الغياب المالي لمثل هذا النوع من القواعد ظهرت عدة اقتراحات لأنماط من القواعد.

#### ثانياً: المفهوم الثاني للسياسة النقدية

ويتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسة من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية التصرف الكامل في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وهذا هو المفهوم أكثر ارتباطًا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.

<sup>1</sup> كامل فهمي، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

ومن ناحية أخرى يتعين التمييز بين الاستقلالية في تمديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات.

فالبنك المركز يتمتع باستقلالية في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تمديد دقيق الأهداف وأهداف السياسة النقدية، و تصل هذه الحرية إلى أقصاها - نظريا على الأقل - إذا ما حول البنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد، دون أي تحديد أخرى فيتمتع البنك المركزي من ثم بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه وعلى نقيض من ذلك لا يتمتع البنك المركزي بأية استقلالية في تحديد أهدافه وعلى نقيض من ذلك لا يتمتع البنك المركزي بأية استقلالية في تحديد أهدافه أما كانت تلك الأهداف محددة بشكل دقيق وقاطع كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية، فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه. أما من حيث الاستقلال في تحديد أدوات، فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذ ما كانت له السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي نراها مناسبة ولازمة لتحقيق الأهداف. ولا يعتبر البنك المركزي مستقلا إذ ما كان ملتزما بقاعدة نقدية محددة أو إذا ما كان ملتزما مثلا بتمويل عجز الميزانية.

وبالطبع فإن الاستقلال الذي تسعى إليه البنوك المركزي الآن يرتكز أساسا على إعطاءها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية واختيار الأدوات المناسبة والأزمة لتحقيق أهدافها خاصة وأن هدف السياسة النقدية قد يتحدد بالفعل ويختصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة، والواقع أن إعطاء البنك المركزي استقلالية لا تلغى الحاجة لضرورة أن يكون مسؤول اتجاه جهة معينة، سواء كانت تلك الجهة تنفيذية أو تشريعية. أو قضائية أو أية جهة أخرى مشتركة فيما بينهم وتستلزم فكرة لمساءلة في حدها الأدنى ضرورة قيام البنك

المركزي شرح وتبرير تصرفاته وسياسته وما ترتب أو سبب عليها من نتائج سواء في مواجهة الرأي العام بصفة عامة، أو من خلال التقارير المنشورة والأحداث الصحفية المنتظمة، أو في مواجهة المؤسسات البرلمانية من خلال ممثل أمام لجائها المتخصصة.

وتكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير وتجتمع أهم هذه المعايير حول رئيسية هي:<sup>1</sup>

أ - مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.

ب- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشرة ومدى التزامه بمنح تسهيلات للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.

ج - مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها ومدى ولايتهم ، ومعدل استقرار في وظائفهم ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس يضاف إلى ذلك أيضا سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.

د - المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار قيمة العملة كهدف للسياسة النقدية وما إذا كان هو الهدف الوحيد أو هو الهدف الأول والرئيسي مع الأهداف الأخرى.

هـ - مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمساءلة وبالطبع تتفاوت تجارب الدول المختلفة في درجة الاستقلالية التي تمنحها أو تزيد منحها البنوك المركزية.

د- شريف لطفى محمد ، تطور النظم المصرفية في البلاد العربية و الإفريقية ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ، 1966 ص :4<sup>1</sup>

## المبحث الثالث: وظائف البنوك

تعتبر عمليات المصاريف في الأصل، من فئة العقود التي تخضع لأحكام القانون المدني كالوديعة والقروض والمقايضة وغيرها لكن عمليات المصارف تظل مختلفة عن هذه العقود من حيث الطبيعة القانونية التي تميزها عن طبيعة تلك العقود وتجعلها مستقلة عنها وهي مختلفة عن العمليات المدنية، خاصة لكونها تتطلب إجراء قيود في سجلات المصرف، ومن ثم فتح الحسابات المتنوعة لديه.

وسنتطرق فيما يلي لأهم وظائف البنوك سواء كانت تجارية أو غير تجارية.

## المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية وغير نقدية متعددة، هذه الوظائف يمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة كما يلي:

## أولا: الوظائف الكلاسيكية للبنوك التجارية.

## 1- قبول الودائع على اختلاف أنواعها

حيث تعتبر هذه الودائع من أهم مصارف التمويل للبنوك التجارية، لذلك تحرص البنوك على تنميتها، من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري، وبالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط إجراءات التعامل، من حيث السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.



وتبنى سياسة الودائع للبنك التجاري على جذب المزيد من الودائع، وتتفاوت الودائع من حيث يتم آجالها، والنشاط الاقتصادي للمودعين، والقطاعات التي ينتمون إليها حيث يتم تصنيفها وفقا لأجل الاستحقاق إلى <sup>1</sup>:

أ - الودائع الجارية وتحت الطلب: ويمكن للعميل السحب منها في أي وقت، ولا ندفع عنها فوائد، حيث يتم السحب منها بوساطة شبكات أو إيصالات صرف، أو أوامر دفع يجررها العميل.

ب - وودائع الأجل والودائع بإخبار سابق: لا يجوز السحب من الودائع الأجل قبل حلول أجل الاستحقاق، في مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معادلاتها حسب مدة الإيداع، و قد تجدد الوديعة تلقائيا ولمدة ماثلة، بناء على طلب كتابي من العميل، وإذا لم يطلب العميل ذلك عند حلول أجل الاستحقاق بتوقف حساب الفائدة و يحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب .

ج - وودائع التوفير: تدون هذه الودائع بدفتر التوفير الذي يحتفظ به العميل ويقدمه عند كل عملية السحب والإيداع - الأفراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبيا بدون تضحية بالسيولة.

د - الوديعة المحمدة: من أمثلة هذا النوع، التأمينات النقدية التي تتقاضاها البنوك التجارية، نظير إصدار خطابات الضمانات والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد إنهاء الغرض من إصداره ويتقاضى البنوك أيضا تأمينات نقدية، نظير تمويل الإعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج كما تصنف الودائع حسب النشاط الاقتصادي إلى:

هـ وودائع البيوت التجارية: وتتماشى حركة الودائع بالنسبة لهذا البند، وفقا لطبيعة لنشاط التجاري، وما يتصف به من استقرار وتقلب لذلك ينبغي دراسة ظروف وأوضاع المؤسسات

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، نفس المرجع، ص 122.

التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير توقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها، وبالتالي وضع

السياسات التي تتلاءم وظروف هذه الفئة ، سواء من حيث السيولة أو استثمار هذه الودائع

كودائع المنشآت الصناعية : يرتبط السحب والإيداع بالنسبة لهذه الفئة بالدورة الإنتاجية، فمع

بداية الدورة الإنتاجية تزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخاصة ومستلزمات

الإنتاج ودفع الأجور والمرتببات ومع تمام الدورة الإنتاجية، تبدأ الودائع في الزيادة نتيجة

المبيعات النقدية وتحصيل الذمم والمستحقات الأخرى وقد يحدث في بعض الأحيان زيادة

المسحوبات عم المعدل العادي، بسبب عمليات التجديد والتوسع، وأداء التعويضات النقدية،

ويتطلب كل هذا وجود سياسة قائمة على أساس دراسة سلوك هذا النوع من الودائع بحيث

يمكن الملائمة بين متطلبات السيولة والربحية .

كودائع المنشآت الخدمية: وهي الخاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة، وقد تحتاج

هذه المؤسسات إلى مبالغ كبيرة لعمليات التجديد والتوسع، لذلك يجب أخذ هذه العناصر في

الاعتبار لرسم سياسة السيولة واستثمار هذه الودائع.

كودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين: وتتمثل هذه الودائع في ودائع الأطباء والصيدلة والمحامين

وهذه الودائع متزايدة باستمرار.

كما تصنف الودائع حسب قطاعات المودعين إلى:<sup>1</sup>

قطاع الأعمال العامة:

ويشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي سواء كان ذلك في شكل سلع أو خدمات،

ويستثني من ذلك تلك التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين (البنوك و شركات التأمين).

قطاع الأعمال المنظم:

ويتضمن شركات المساهمة، والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة، الدولة والتي لا تتبع للدولة .

قطاع الأعمال الغير منظم ويتضمن:

❖ شركات الأشخاص.

❖ الجمعية التعاونية

❖ قطاع الخدمات العامة

❖ قطاع الأفراد : ويشمل ما يلي :

○ أفراد و منشآت فردية.

○ هيأت محلية لا تهدف للربح مثل النقابات والجمعيات الخيرية .

قطاع العالم الخارجي: ويشمل المؤسسات العامة للتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية، وشركات التأمين.

- المستحق للبنوك: وهي إحدى مصادر التمويل الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تسيير العمليات الخاصة في الفترات الموسمية حيث يستند الطلب على القروض والسلف والتي لا تتجاوز الموارد المتاحة للبنك الفردي.

- تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبادئ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيتها وأمنها.

وهذه الأسس الثلاثة (السيولة، الربحية، الأمانة) ينبغي مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية لإدارة أي بنك لا تستطيع أن تستثمر أموالها في منح التسهيلات الائتمانية، إذ أنها تحقق أساس الربحية ولا تحقق متطلبات السيولة<sup>1</sup>.

أما إذا قامت إدارة البنك بالاحتفاظ بكافة الأموال التي لديها ولم تقم بإقراضها فإن ما يحدث هو العكس، فتكون إدارة البنك راعت متطلبات السيولة لكنها لم تحقق الربحية المطلوبة. وما يحدث في الواقع العملي هو أن إدارة البنك تقوم بعملية التوازن بين متطلبات الربحية ومتطلبات السيولة وسوف تناقش فيما يلي عناصر السياسة الائتمانية، حيث لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض، والتي يتم إقرارها واعتمادها من قبل الإدارة العليا بالبنك، والمتمثلة في مجلس إدارة البنك وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق سلامة القروض التي يمنحها البنك وتنمية أنشطته وتحقيق عائد مرضي، تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض.

أ - الربحية:

تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها وإذا حققت الإدارة أرباحها أكثر فإن ذلك يعني أنها من غيرها. ولا يجب أن ننسى أن الوظيفة الأساسية لإدارة البنك هي تحقيق الأرباح<sup>2</sup>.

5 - زيادة رضوان، إدارة العمليات المصرفية، دار البيضاء، الطبعة السادسة، 1997 ص 24.  
5- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 199 .

ب- السيولة:

سيولة أي أصل من الأصول تعني سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل خسارة. وتعني السيولة في البنوك القدرة على الالتزامات المتمثلة في مجابهة طلبات السحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان.

إن سيولة البنك تعتمد على عدة عوامل من أهمها :

- مدى ثبات الودائع: فكلما كانت نسبة الودائع الأجل إلى إجمالي الودائع أكبر كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة أكبر و ذلك لأنه وفقا لبنود الاتفاقيات بين البنك والعمل، فإنه لا يجوز أن يسحبها إلا بعد الاستحقاق.

- قصر مدة تسهيلات الائتمانية الممنوحة كلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك كبيرة ، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان أكثر.

- فالقروض الطويلة الأجل قد لا توحى بالاطمئنان لدى إدارة البنك، وذلك لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير أثناء هذه الفترة الطويلة ويمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

- السيولة الحاضرة: وهي عبارة عن النقدية الحاضرة لدى البنك وتحت تصرفه وتمثل (النقدية) بالعملة المحلية الودائع لدى البنوك الأخرى، لشبكات تحت التحصيل).

- السيولة شبه النقدية: تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها، أي بيعها ورهنها مثل أذون الخزانة، والكمبيالات المخصوصة والأوراق المالية (الأسهم والسندات) وتسمى الأصول الاستثمارية لخدمة السيولة.

أما عن نسب السيولة فهي أربعة:

1 - نسبة الرصيد النقدي : و تحسب من خلال المعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي} + \text{النقدي لدى البنك}}{\text{الودائع بالعملة المحلية} + \text{الالتزام الأخرى}}$$

2 - نسبة السيولة العامة تعني السيولة العامة، قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتاريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة.

3 - نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فائدة، بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي.

و تحسب هذه النسبة بالمعالة التالية :

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة البنكية لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{شيكات وحوالات وخطابات دورية مستحقة للدفع} + \text{الأرصدة المستحقة البنوك} + \text{مبالغ مقرضة من البنك المركزي}}$$

4 - نسبة السيولة القانونية:

يراقب البنك هذه النسبة أربعة مرات في الشهر ويحسب وفقا للمعادلة التالية<sup>1</sup>:

- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 180<sup>1</sup>

نسبة السيولة القانونية :

نقدي، وذهب لدى البنك + أرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية و أوراق  
مالية و استثمارات + أدوات الخزانة

إجمالي الودائع بالعملة المحلية + مبالغ مقترضة من البنك المركزي + مستحققات  
البنوك + شيكات حوالات و خطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع

ج- الأمان: يأتي الأمان من مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنحها لعملائها

سيتم تسديدها في الوقت المدد، وسيدعى التوصل إلى قرار بشأن مدى توفر الأمانة للقرض ما يلي:

1 - أهمية المقترض للتعاقد على الاقتراض آخذين في الاعتبار الشكل القانوني للمنشآت وحدود  
الاقتراض والتعويضات المخولة للتعاقد على الاقتراض.

2- السمعة التجارية للمقترض ومدة انتظامه في الوفاء بالالتزامات.

3- الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشآت طالبة الاقتراض، وخبرتهم السابقة، وما  
يتمتعون به من قدرات ومهارات.

4- مدى نجاح المنشأة في أعمالها ومكانتها في السوق بين المنافسين.

5- المركز المالي للمنشأة ومدى توازن هيكلها التمويلي وكفاءة رأس المال لتحقيق أغراضها.

6- حجم القروض ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض ومدى ملاءمته لإشباع  
الحاجات المطلوب تمويلها.

7- مدة القرض، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالقرض.

8- ضمانات القرض، ومدى سلامتها وتعرضها للتقلبات الأسعار، وإمكانية مراقبتها.

9- لظروف الخاصة بنشاط العميل، والمخاطر التي قد يتعرض لها في المستقبل سبب الظروف الاقتصادية والتشريعات والتطور التكنولوجي<sup>1</sup>.

10- وبعد أن كلمنا الوظائف الكلاسيكية للبنوك التجارية، سنتطرق فيما يلي للوظائف الحديثة التي تقوم بها في العصر الحديث.

### ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

لقد تغيرت نظرة المصرف إلى نفسه، من مجرد (دكان) لتجميع الأموال واقتراضها، إلى مؤسسة تهدف أولاً قبل كل شيء إلى تأدية خدمات نافعة للمجتمع لتضمن لنفسها البقاء والنمو والازدهار والحصول على الأرباح وسيلة إلى تأدية هذه الخدمة هي محاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل على ولوج أبوابها، باعتبار أن اقتراب متعامل جديد للمصرف يعتبر ربحاً في حد ذاته وبعض هذه الخدمات ناشئ بالضرورة مما تقضيه طرق الائتمان المختلفة التي تستخدمها المشروعات التجارية والصناعية والتي تتطور بتطور طرق الإنتاج والتوزيع .

وانطلاقاً مما سبق، فإن المصرف يسعى جاهداً إلى رفع رقم أعماله وإلى ضغط وترشيد مصروفاته وأعباءه ومحاولته إلى رفع رقم أعماله أدت به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها المتعاملين معه، وفيما يلي أهم هذه الخدمات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل لطباعة والنشر، 1999 ص 203.



## أ - مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها :

تقوم البنوك التجارية في الأردن بعمل من أعمال بنوك الاستثمار حيث تساعد الشركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما نطرحها للاكتتاب، وفي تلقي الدفعات الأولى ومن ثم تلك الأسهم مقابل عمولة محددة، تأخذها البنوك من الشركة، وبموجب هذه الخدمة تصبح البنوك من مؤسسات سوق رأس المال الأولية والتي يطلق عليهم اسم سوق الإصدارات .

وهي بذلك تقدم خدمة جلييلة لكل من المستثمر والشركة حيث تسهل عملية الاكتتاب دون أن يتكلف المستثمر لقاء هذه الخدمة أية مبالغ، لأن المصارف تأخذ عمولتها من الشركة .

## ب - خلق بعض أدوات الاستثمار المالي :

تقوم البنوك التجارية بدور مهم في الأسواق المالية بصفتها من مؤسسات الوساطة المالية التي تسهل تدفق الأموال من وحدات الفائض (المدخرين) إلى وحدات العجز (المقترضين) في المجتمع وتعدد الوسائل والأساليب التي تتبعها هذه البنوك، ويؤدي بعض هذه الوسائل إلى خلق أدوات استثمارية جديدة ومن أمثلة ذلك شهادات الإيداع، ويتم ذلك كما يلي :

يقوم المودع بإيداع أمواله لفترة زمنية محددة لقاء فائدة محددة ويعطيه المصرف بالمقابل شهادة تبث ذلك تسمى شهادة إيداع يظهر فيها المبلغ والفائدة وموعد استحقاق المبلغ. وهذه الشهادة قد تكون قصيرة الأجل، إذا كان المبلغ لا يستحق خلال فترة تقل عن سنة، أو طويلة الأجل إذا كان المبلغ يستحق خلال فترة تزيد عن سنة. وتقوم البنوك التي تصدر هذه الشهادات

بتنميطها بمعنى أن العناصر التي تحتوي عليها هذه الشهادات مثل المبلغ، والفترة الزمنية، وسعر الفائدة تكون موحدة، فيقوم (المودع) بشراء شهادة أو أكثر حسب المبلغ الذي يستثمره وفي نهاية المدة تستحق الشهادة ويسترد المستثمر مبلغه، مضافا إليه الفائدة التي يستحقها لكن المنفعة التي يجنبها المستثمر المودع من شراء شهادة الإيداع تمكنه في أن لو قام المستثمر بإيداع نقود لأجل في البنك فإنه لا يجوز له استرداد المبلغ المودع قبل موعد استحقاقه، إلا إذا خسر المودع الفوائد المستحقة عليه، ولكن إذا اشترى شهادة إيداع بالمبلغ، فإن هذه الشهادة تكون قابلة للتطهير، فهو يستطيع أن يبيعها بسعر ملائم تدخل فيه الفوائد التي يستحقها من موعد شرائه لها من البنك إلى موعد بيعها، وهو بذلك يسترد أمواله، ولا يخسر الفوائد التي يكون قد استحقها.

أما بالنسبة للبنك فإن شهادة الإيداع تجعله يطمئن بأن المودع لن يسترد أمواله إلا في موعد استحقاقها مما يمكن المصرف من استثمار هذه الأموال بجرية في مجالات تعود عليه بالربح.

### ج - تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين:

لوحظ مؤخرا أن البنوك أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في شراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر من مصلحة البنك ومصلحة المشروع الذي يتعامل معه، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله. فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال الأزمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع على تطوره وعلى قدرته على الوفاء بالتزاماته، ولا يترتب عليها إفراط في هذه السيولة تشكل أعباء على المشروع.

## د - ادخار المناسبات:

تشجع البنوك المتعاملين معها، أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو التدريس للأبناء الجامعية أو شراء هدايا في الأعياد حيث تعطيتهم فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، كأن تمنحهم الحق على الاقتراض بشروط سهلة. وهذا النوع من الخدمات يؤدي على زيارة موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات، المتعامل، على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخل لأجلها ذلك المتعامل، فيقوموا بسحب مدخراته وغالبا لا يؤثر هذا السحب على موارد البنك لسببين :

- إن هناك مناسبات عديدة يدخر لها أنواع مختلفة من المتعاملين، فمثلا في الوقت الذي سحب فيه المدخرون أموالهم لمواجهة نفقات الأعياد، نجد غيرهم يدخر استعداد لمواجهة نفقات مناسبات أخرى، كالاصطياف أو الزواج..... الخ.

- إن ارتفاع عدد المدخرين وتنوع المدخرات، يقلل كثيرا من آثار عملية السحب بالقياس إلى حجم المدخرات المودعة.

## هـ - البطاقة الائتمانية:

وهي أسهر الخدمات المصرفية الحديثة التي أستحدثها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من هذا القرن وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك، تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه. وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على منح الائتمان لحامل البطاقة ، على أن يقوم سداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلام فاتورة من مختلف

المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل إلى البنك هذه الفاتورة في نهاية كل شهر ولا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد على أن يدفع فوائد مقدارها 5.1% في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد.

وتتمكن البنوك التجارية بفضل وظائفها المتمثلة في قبول الودائع وإقراضها من خلق النقود التي تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية، وفيما يلي شرح مفصل لهذه الوظيفة.

### ثالثاً: خلق النقود :

يعني خلق النقود، قدرة البنك التجاري على تقديم أموال للجمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى البنك، بل من الأموال التي تودع لدى البنك على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب.

وسيقوم أولاً بشرح مقدرة البنوك التجارية مجتمعة على خلق النقود ثم بعد ذلك تشرح مقدرة البنك التجاري منفرداً على خلق النقود.

#### 1 - خلق الودائع في حالة البنوك مجتمعة كبنك واحد له عدة فروع:

مع التجارب لاحظت البنوك التجارية أن العملاء لا يقومون بسحب ودائعهم كلها في فترة واحدة وإنما بسحب من الودائع ما يمكن نعطيهِ بما يودع منها، ونتيجة لذلك تجتمع أموال طائلة لدى البنوك التجارية، تستطيع أن تقرض منها جزء كبير وتحتفظ بنسبة معينة تتراوح من 10% - 30% منها لمواجهة طلبات الساحبين، دعنا تقترض من الآن ما يلي :

أ - أن جميع البنوك التجارية قد أدمجت في بنك واحد فقط له عدة فروع منتشرة في البلد.

ب- أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة 25 % كاحتياط قانوني ويقوم باستثمار 75% على شكل قروض متنوعة.

ج- أن جميع المتعاملين مع لبنوك التجارية لا يبقون أموالا في بيوتهم بل يحتفظون بكل ما يمتلكون لدى البنك التجاري على شكل ودائع.

دعنا الآن نتصور الآثار المترتبة على حصول البنك الوحيد في الدولة على وديعة مقدارها (10.000) دينار حصل عليها من أحد الأشخاص و أودعها لدى البنك التجاري ما الذي سيقع على الفرضيات السابقة.

سيقوم البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة 25% باحتياط نقدي تحت الطلب لدى البنك المركزي (2500) دينار ويقترض الباقي وهو (750) دينار إلى حد الأشخاص ولنفرض اسمه سامي ونترض أن سامي اشترى بالمبلغ (7500) دينار بضاعة من شخص اسمه سمير، حيث قام سمير بإيداع هذا المبلغ (7500) في حسابه لدى البنك أو إحدى فروع المنتشرة، حيث يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة 25 % الوديعة الجديدة ويقوم باقتراض المتبقي وقدره (5625) دينار لشخص آخر تفترض أن اسمه محمود الذي يقوم بإيداع المبلغ في البنك أو أحد فروع. وتستمر العملية باقتطاع 25 % باحتياطي قانوني و 75% يفرض من جيدي. وفي نهاية نجد أن البنك استطاع أن يفرض مبلغ (40.000) دينار وتستطيع ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01 - 1) عملية خلق الوديعة في حالة كون البنوك تعمل مجتمعة

رقم الوديعة	الوديعة	الاحتياط القانوني	القروض
1		2500	10000
2		1875	7500
3		1400.25	5626
4		1054.69	4571.31
5		/	/
6		/	/
7		/	/
8		/	/
9		/	/
	40000	10.000	30.000

المصدر: رشاد العصار، رياضي الحلبي، مرجع سبق ذكره، ص 99

لاحظنا من الجدول السابق أن الوديعة (10.000) دينار شكلت أربعة أضعافها وذلك من خلال

التسيير التالي<sup>1</sup>:

الاحتياط القانوني يساوي  $4/1=100\%/25$

لذا نضرب الوديعة في مقلوب الكسر بالشكل التالي:

$$40.000=4 \times 10000$$

كذلك نجد أن مجموع ما شكله المبلغ المستثمر (القروض) إضافة إلى المبلغ المودع كاحتياط قانوني =

الاحتياطي (25) + الوديعة المستثمر (75%)

<sup>1</sup>زيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

$$40.000 = 10.000 + 30.000$$

فلو رمزنا للوديعة الأولى (10.000) ب:أ

ولنسبة الاحتياطي القانوني (25%) ب:س

و الوديعة المشتقة (75%) ب: ق

فيمكن إيجاد الوديعة لمخلوقة بالمعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$ق = \frac{أ - أس}{س}$$

ومنها:

$$ق - \frac{أ}{س} = ق$$

وبتطبيق الأرقام في المثال السابق نجد:

$$30.000 = 10.000 - 40.000 - 10000 - \frac{10.000}{\frac{100}{25}} = ق$$

2- عملية خلق النقود في ظل وجود البنك منفردا:

علمنا سابقا أن البنوك التجارية تخلق أربعة أضعاف الأولى إذا كان الاحتياطي القانوني 25%،

وخمسة أضعاف إذا كان الاحتياطي النقدي 20%.

<sup>1</sup>زيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

لكن السؤال المطروح الآن هل يتحقق ذلك عندما يكون البنك التجاري منفردا في السوق؟، بالطبع سيكون الجواب لا، البنك منفردا لا يستطيع أن يخلق أربعة أو خمسة أضعاف الوديعة الأولية وذلك لأنّ البنك التجاري عندما يفرض مبلغا من المال لأحد الأشخاص فإن عليه أن يتوقع أن جزء كبير سيذهب إلى بنوك أخرى وأن نسبة ضئيلة منه فقط ستعود إليه، وبالتالي البنك منفردا أقل قدرة على خلق النقود، و لتوضيح ذلك دعنا نفترض الآتي:

أ- أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة من الوديعة الأولية كاحتياط نقدي ولتكن هذا النسبة مثل (20%) ويقوم بافترض الباقي (80%).

ب- نفترض إنما ستعود على البنك التجاري من المبلغ المقرض أي (80%) على شكل إيداع في حسابات عملاء آخرين وهو (25%) نلاحظ أن البنك التجاري منفردا يستطيع أن يخلف من الوديعة الأولية (10.000) دينار وديعة مشنقة قدرها (25.00) دينار فقط.

ولتوضيح ذلك أكثر تتابع الجدول (01 - 2) عملية خلق النقود

رقم الوديعة	الوديعة	نسبة الاحتياط النقدي	نسبة الاستثمار القروض	نسبة ما يعود للمقرض من الوديعة المستحقة
1	10.000	2000	8000	2000
2	2000	400	1000	400
3	400	80	320	80
4	80	16	64	16
5	16	3.2	12.8	3.2
6	3.2	0.64	2.56	0.64
7	0.64	0.128	0.512	0.128
8	0.128	0.0256	0.1024	0.0256
	12500	2500	10.000	2500



المصدر: رشاد العصار، رياض حلبي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

$$2500 = 10000 - 12500 = \text{إن الوديعة المشتقة}$$

ونستطيع إيجاد ذلك بالمعادلة التالية:

$$\text{ش} = \frac{(س - 1)}{(س - 1)(ن - 1)} \text{ أن}$$

$$\frac{(0.2 - 1)0.25 \times 10000}{(0.2 - 1)1.025 - 1} =$$

$$\frac{(0.2 - 1)0.25 \times 2500}{(0.8 - 25) - 1} =$$

$$12500 = \frac{100 \times 2000}{0} .8 = \text{الوديعة المشتقة}$$

حيث ترمز (ش) الوديعة المشتقة، و(أن) نسبة ما يعود للمصرف على شكل ودائع و(س) نسبة الاحتياط القانوني و(أ) الوديعة الأولية.

وبالإضافة إلى هذا تقوم البنوك التجارية بوظائف هامة في العصر الحديث، منها إصدار

خطابات الضمان، وفتح الإعتمادات المستندة، اللذان يلعبان دورا هاما في دعم التجارة

الخارجية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

## المطلب الثاني: وظائف البنوك المتخصصة

تساهم البنوك المتخصصة في تطوير وتنمية أهم القطاعات الاقتصادية، ويطلق عليها البعض مصطلح بنوك التنمية لما لها من أثر كبير على الاقتصاد تنمية الصناعة وتطوير الزراعة والسياحة والتعاونيات والمجالس المحلية بحاجة لأموال من مصادر التمويل تراعي أوضاع هذه القطاعات المختلفة، وفي كثير من بلدان العالم توجد بنوك متخصصة لتمويل القطاعات الاقتصادية العامة التي تكون مملوكة بالكامل للحكومة أو بمشاركة القطاع الخاص وأكثر ما تقوم به البنوك المتخصصة هو تقديم القروض المتوسطة طويلة الأجل للمشروعات الاقتصادية المؤسسة على أسس اقتصادية سليمة بما يضمن استمرار بنائها ومساهمتها في التنمية لكي يضمن البنك الممول الاستخدام السليم للأموال المقرضة منه لا بد أن يستند إلى قرار إعطاء القروض المتوسطة طويلة الأجل للمشروعات الاقتصادية المؤسسة على أسس اقتصادية سليمة بما يضمن استمرار بنائها ومساهمتها في التنمية لكي يضمن البنك الممول الاستخدام السليم للأموال المقرضة منه لا بد أن يستند إلى قرار إعطاء القروض على الدراسة والتحليل والتقييم للمشروع والمراد تمويله وتتضمن هذه الدراسة جميع الجوانب النية والمالية والتسويقية بما يضمن نجاح المشروع مستقبلا حيث أن نجاح المشروع يؤدي إلى المساهمة في جانب من جوانب التنمية الاقتصادية وهو ما يضمن أيضا استيراد الأموال المقرضة كما تم الاتفاق عليها من البنك.

كما تقوم البنوك المتخصصة بالاستثمارات مباشرة عن طريق إنشاء مشروعات والمراد تمويله وتتضمن هذه الدراسة جميع الجوانب الفنية والمالية والتسويقية بما يضمن نجاح المشروع مستقبلا أن نجاح المشروع يؤدي إلى المساهمة في جانب من جوانب التنمية الاقتصادية وما يضمن أيضا استيراد الأموال المقرضة كما تم اتفاق عليها من البنك.

كما تقوم البنوك المتخصصة بالاستثمارات مباشرة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة، مملوكة بالكامل لها، أو يشاركها القطاع الخاص وهذه المشروعات إذا ما نجحت فإنه يكون لها دور كبير ومؤثر في التنمية الاقتصادية وذلك بما يتعلق بالموارد الطبيعية والعمل المنتظم والأموال وتلعب البنوك المتخصصة دورا هاما في الاستخدام الأمثل لناصر الإنتاج، وذلك لما لديها من إمكانيات في تنظيم عناصر الإنتاج، فهي لا تقدم الأموال فقط بل تقدم المشورة الفنية ودراسات تساعد على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي قد تعترض نجاح المشروعات الاقتصادية، ومما لا شك فيه أن ممارسة البنوك المتخصصة في إنشاء المشروعات الاقتصادية أو المشاركة في إنشاءها مقيد بما تحويه التشريعات المصرفية المعلوم بها في البلد، من مواد فقرات قانونية منظمة لأعمال هذه البنوك ومتفقة مع الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة ومع توجيهات وسياسة الحكومة اتجاه التنمية الاقتصادية بصفة عامة وكثير من الدول النامية وضعت خطط للتنمية الاقتصادية فيها تلعب البنوك المتخصصة دورا بارزا من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية التي تحجم البنوك التجارية عن تمويلها، وقامت بخلق الأجواء المناسبة للاستثمارات، ووضعت التشريعات الاستثمارية تشجع على القيام بهذه الاستثمارات، وتقع على البنوك المتخصصة مسؤولية أداء دورها من خلال قيامها باستثمارات أو المشاركة فيها وتقديم العروض للأصحاب المشروعات الاستثمارات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>زيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص : 45.

## المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية

إنّ منهجية العمل لدى البنك الإسلامي يقوم على أساس جمع المدخرات والودائع لغاية استثمارها في المجالات الاستثمارية، على أساس توزيع الأرباح على الأموال الداخلة في الاستثمار، وحصّة البنك مقابل الإدارة والجهد، وبذا تكون الوظائف الأساسية للبنك الإسلامي<sup>1</sup>.

## أولاً: الحسابات لدى البنك الإسلامي:

أ- حسابات الإئتمان:

وهي التي يودعها أصحابها برسم الأمانة دون أن تشارك في أرباح البنك أو أن تتحمل مخاطر الاستثمار و يكون السحب والدفع منها غير مقيد شروط وهي:

حسابات الجارية الدائنة: التي يمكن أن تستعمل فيها الشبكات وتخدم بذلك المواطن من مكان عمله

حسابات تحت الطلب: التي يصدر مقابلها دفتر خاص بكل حساب، وتخدم رغبة العملاء الذين يودون الحضور شخصياً إلى البنك في حالة السحب.

ب - حسابات الاستثمار المشترك

يقبل البنك الودائع من المودعين المستثمرين في حسابات الاستثمار المشترك، على أساس اعتبار الأموال المودعة شريكة في الأرباح المستحقة في السنة المالية التي شاركت فيها، كما تتحمل مخاطر

<sup>1</sup> أحمد عبد العزيز النجار، بنوك بلا فوائد، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

الاستثمار، وفق قاعدة الغنم والغرم، و تنقسم هذه الحسابات إلى حسابات التوفير وحسابات تحت إشعار وحسابات الأجل.

### ج- حسابات الاستثمار المخصص:

يقبل البنك الودائع في حسابات الاستثمار المخصص، حيث يقدم البنك للمودعين والمستثمرين لهذه الغاية، دراسة عن الجدوى الاقتصادية لمشاريع مختلفة، بحيث تناسب هذه المشاريع الرأس المالية المخصصة لذلك ويكون المستثمرين لغنم وعليهم الغرم لأنه في هذا النوع من الودائع يقرر العميل نوع الإستثمارات بعد دراسات للجدوى الاقتصادية المقدمة من البنك والمنظمات المأخوذة عليها وتكون أرباح هذه العمليات مستقلة عن عمليات واستثمارات البنك المشتركة الأخرى ودور البنك في هذه الحلة هو إدارة الاستثمار بعد تقديمه للدراسات الاقتصادية ويتقاضى البنك عن نسبة مئوية من الربح، يتفق عليها عند ابتداء لقاء هذا العمل<sup>1</sup>.

### ثانيا: الخدمات المصرفية

أ- تأدية قمة الشيكات المسحوبة، وتحصيل الأوراق التجارية، وتحويل الموال في الداخل والخارج، وفتح اعتمادات مستندية وتبليغها، وإصدار الكفالات المصرفية، وخطابات الضمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية العديدة<sup>2</sup>.

ب- إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بالأجر.

<sup>1</sup> د . خالد أمين ، حسن سعيد ، العمليات المصرفية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص 155

<sup>2</sup> ناظم محمد الثوري، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

ج- القيام بدور الوصي المختار لإدارة الشركات وتنفيذ الوصايا، وفقا للأحكام الشرعية والقوانين المرعية، وبالتعاون مع الجهة الدينية ذات الاختصاص.

د-عداد الدراسات اللازمة لحسابات المتعاملين مع البنوك في الاستثمارات الخاصة وتقديم المعلومات والاستثمارات المختلفة.

### ثالثا: أعمال التمويل والاستثمار:

إن التطبيق العملي لأعمال التمويل الاستثمار على غير أساس الربا، وسينسجم مع التطبيق الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم به البنك، فالبنك يقوم بالتمويل اللازم كليا أو جزئيا للاستثمارات المباشرة أو غيرها، كما يوظف الأموال لأصحابها حسب الإنفاق، كما للبنك أن يؤسس شركات في مختلف المجالات، وتملكا لأموال المنقولة وغير المنقولة، واستثمارها واستثمارها وتطويرها في مختلف المجالات الاقتصادية.

## خلاصة الفصل الأول

تناولنا في الفصل الأول النظام المصرفي، وفيه تعرضنا لمفهوم النظام المصرفي الذي نقصد به البنك المركزي، والبنوك التجارية، بالإضافة إلى النظم والقوانين التي تنظم نشاط هذه المؤسسات. ويعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية ويأتي علي قمة هذا النظام كما أن نشاطاته في غاية الأهمية ووجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية، ويتمتع بالسيادة والاستغلال.

أما المكونات الأخرى لهذا النظام فهي تقوم بوظائف حيث تقوم البنوك التجارية فضلا عن قبول الودائع وتقديم القروض قصيرة الأجل يخلق النقود التي تعتبر من الوظائف الحساسة بالنسبة للاقتصاد ككل، ونتيجة لذلك يقوم البنك المركزي بوضع مجموعة من الإجراءات لمراقبة هذه البنوك، وذلك بما يتماشى مع حاجة الاقتصاد والى جانب هذه الوظيفة الحساسة تقوم البنوك المتخصصة بتوفير الأموال الضرورية لتمويل التجارة الخارجية من جهة وتمويل المشاريع المنتجة من جهة أخرى في القطاعات الرئيسية (الزراعة، الصناعة، الإسكان).

# الفصل الثاني

المنظومة المصرفية الموريتانية

وبرامج الإصلاح الاقتصادي



## مقدمة الفصل الثاني

مرت اقتصاديات العالم الثالث في مرحلة السبعينات بأوضاع صعبة نتيجة للتراجع المستمر لأسعار صادراتها وعدم تنوع هذه الصادرات خاصة بعد التراجع المستمر لأسعار النفط، ولذلك فقد لجأت هذه البلدان إلى الاقتراض من الدول المصنعة والمؤسسات المالية، لكي تمول حاجياتها الضرورية التي عجزت عوائد الصادرات عن تغطيتها، وبدأت تظهر في معظم هذه الاقتصاديات الحاجة الملحة إلى البحث عن تمويل لمعالجة العجز الدائم في موازين مدفوعات هذه البلدان.

ولقد أدت هذه الوضعية إلى ظهور مشكل المديونية وإعادة الجدولة التي تطالب بها البلدان المدينة لعجزها عن سداد الديون وخدمتها، فلجأت مرغمة إلى المؤسسات الدولية المالية طالبة الدعم المالي وقابلة بكل الشروط التي أمثلتها هذه المؤسسات، التي تبنت حتمية إعادة هيكلة هذه الاقتصاديات وإصلاحها وهذا ما عرف لاحقا ببرامج الإصلاح الهيكلي.

وهذا ما سنتعرض إليه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإصلاح المصرفي من خلال مختلف البرامج التي عرفتها موريتانيا

المبحث الثالث: القطاع المصرفي الموريتاني بعد إعادة هيكلته.

## المبحث الأول: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

بعد توالي عجز موازين مدفوعات الدول النامية، أرغمت هذه الأخيرة على اللجوء إلى المؤسسات المالية للاقتراض والحصول على التمويل الضروري لتنميتها، فأجبرت على الانصياع لشروط هذه المؤسسات وهو ما تجلّى في وصف آليات وطرق لإصلاح هذه الاقتصاديات وإعادة بنائها. من أجل القضاء على العجز في موازين المدفوعات وتطوير وتحسين الإنتاج، وتقليص التضخم، وإعادة التقييم الصحيح لعملات تلك البلدان، وذلك لضمان استرجاع هذه الديون.

سنتناول في المطلب الأول من هذا المبحث مفهوم الإصلاح (التكيف) وأنواعه على أن نتعرض في المطلب الثاني للأسس النظرية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وفي المطلب الثالث سنتناول شروط تقديم المساعدات.

## المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي أو "التكيف" وأنواعه.

تم تأسيس صندوق النقد الدولي في 27 ديسمبر 1944 في مؤتمر بروتون ودز بحضور 44 دولة، وهيئة مالية دولية. وكان يسعى إلى تحقيق جملة

من الأهداف هي:<sup>1</sup>

❖ العمل على تطوير وتبني نظام صرف مستقر.

❖ تبني نظام نقدي دولي والعمل على تطويره.

<sup>1</sup> عز الدين صالحاني. صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربي والدراسات الاقتصادية، بدون تاريخ. ص 18.

❖ مساعدة البلدان في الدفاع عن عملاتها خاصة في ظل وجود الاختلالات الظرفية لموازن المدفوعات.

❖ تشجيع التجارة الدولية وانتقال رؤوس الأموال.

ولم يظهر اهتمام كبير بالمواضيع التي تتعلق بالعالم الثالث، وذلك لكون أغلبية البلدان المكونة له كانت لا تزال خاضعة للاستعمار، ولم يشارك في المؤتمر آنذاك سوى أربع دول مما سمي فيما بعد بالعالم الثالث وهي مصر، سوريا، الهند والبرازيل.

وبعد استفحال مشكل المديونية لجأت دول العالم الثالث إلى المؤسسات الدولية طالبة للتمويل وإعادة الجدولة، وتمت الاستجابة لها بتقديم التمويل المشروط بإعادة تكييف اقتصادياتها. فما هو التكييف وما هي أنواعه؟<sup>1</sup>

أولاً: تعريف الإصلاح الهيكلي.

- هناك من يطلق عليه الإصلاح وهناك من يعرفه بالتكييف وقد ورد في أدبيات الفكر الاقتصادي مجموعة من التعاريف لهذا المصطلح الذي ظهر في بداية الثمانينات.

وسنورد هنا مجموعة من التعاريف لهذا المصطلح.

- هناك من يعرف التكييف بأنه عبارة عن إعادة بناء الاقتصاد حتى يعيش في حدود طاقته، ولا يمكن إعادة هذا البناء دون تكلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسية.

<sup>1</sup> ناصر السعيد: دور الدولة في القطاع المالي، إطار نظري للتحليل، التطبيق على حالة المغرب. مجلة الاجتهاد- العدد 38- السنة العاشرة- دار الاجتهاد، بيروت - لبنان - شتاء 1998، ص36-38.

- وهناك من يعرفه بأنه مجموعة الإجراءات والترتيبات الخاصة التي تهدف إلى تحقيق معدل نمو معتبر والقضاء على عجز ميزان المدفوعات وتقليص معدل التضخم. وبعبارة أخرى تكييف أنماط الاستهلاك وتخصيص الموارد.
- وقد عرفه نائب مدير البنك الدولي بأنه عملية تعتبر سياسية واجتماعية وكذلك اقتصادية تهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي وتخفيض الدين من أجل استئناف النمو ويشترط صندوق النقد الدولي على البلد الطالب للتمويل الالتزام الدقيق بما جاء في بنود البرنامج وإلا سقط حقه في الاستفادة من التمويل.
- وعموما فإن سياسات الصندوق التي يسعى إلى تحقيقها من خلال تعاملاته مع البلدان الخاضعة لبرامج الإصلاح الاقتصادي تتحدد في المبادئ التالية:
- تطوير التعاون والاستقرار النقدي الدولي حتى يحدث نموا معتبرا للتجارة الخارجية، ويتطور مستوى الدخل الحقيقي والتشغيل.
- تقديم العون إلى الدول الأعضاء من أجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.
- العمل على كبح تلك السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات بإجراءات تعيق حرية التبادل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> خالد الهادي. المرأة الكاشفة كصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر- دار هومة - أفريل 1996. ص28.

ثانيا: أنواع برامج الإصلاح.

عند اشتداد أزمة ديون العالم الثالث في الثمانينات، أرغمت البلدان المدينة على اللجوء إلى التفاوض من المدينين لطلب إعادة الجدولة وكذلك على طلب تمويلات جديدة، قدمت إليها من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مع الالتزام بإعادة هيكلة هذه الاقتصاديات وإصلاحها. وبما أن الدائنين ينتمون إما إلى نادي باريس الذي يشمل دائني القطاع العام ونادي لندن الذي يضم دائني القطاع الخاص أو ما يعرف بجماعة المصارف الخاصة، فقد تعاونت هاتان الهيئتان مع المؤسسات المالية الدولية في إطار جدولة ديون البلدان المدينة، وأصبحت هذه المؤسسات المالية تفرض برامج للإصلاح على هذه البلدان من أجل ضمان تحسين أداء وفعالية هذه الاقتصاديات المدينة وهو ما تجسد في برنامجي التثبيت والإصلاح الهيكلي<sup>1</sup>.

## 1- برامج الاستقرار والتثبيت:

تهدف برامج التثبيت إلى إعادة التوازنات الكبرى على المستوى الداخلي والخارجي والتي تتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة، والاختلال في العرض والطلب، وتنطلق هذه البرامج من نظرية الاستيعاب التي ترجع الاختلال إلى الإفراط في الاستهلاك سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

<sup>1</sup> بول.ر. ماسون وآخرون، هل يمكن أن يكون وضع رقم مستهدف للتضخم إطارا نظريا للسياسة النقدية في البلدان النامية؟ التمويل والتنمية، م35، مارس 1998، ص18.

وتمكن معالجة هذه الزيادة بالاستيعاب أو الإلغاء من خلال خلق متزايد للسيولة وذلك بالتوسع في توزيع القروض، وبالتمويل النقدي للنفقات العامة، مما قد يؤدي إلى ظهور توترات تضخمية.

ويعتمد تحليل أسباب الاختلال على نموذج سالتير "Salter" 1959 وسيفان "Sivan" وهو نموذج للتوازن العام خاص بالمنطقة الحرة. والذي يحتوي على تفاعل بين المقاربة النقدية بالاستيعاب من أجل تغيير الاختلالات الثلاثة التي تتعلق بالعجز في الميزانية العامة، وميزان المدفوعات والدين الخارجي<sup>1</sup>.

ومن هنا فإن برامج التثبيت هي عبارة عن إجراءات تهدف إلى إعادة التوازن عن طريق التحكم في الطلب الكلي، ويمكن التأثير على هذا الطلب من خلال الحد من الاستهلاك العام وذلك بتخفيض الإنفاق العام على الاستهلاك الجاري والتخلي عن دعم الأسعار وتقديم الإعانات التي توجه إلى مؤسسات القطاع العام، ونفقات التحويل، وكذلك يجب العمل على زيادة الإيرادات إما بتوسيع الوعاء الضريبي أو بزيادة نسبة الضريبة.

وبخصوص القطاع الخاص، فيمكن الحد من الطلب الاستهلاكي بواسطة زيادة الاقتطاع الضريبي، واستعمال طرق جديدة وفعالة لتسيير العمال على مستوى مؤسسات هذا القطاع.

أما على المستوى النقدي، فإن الإجراءات تهدف إلى تخفيض سيولة الاقتصاد عن طريق المراقبة الفعالة لتوزيع القروض، باستخدام نسب الفائدة كوسيلة لرفع كلفة التمويل، كما أن برامج التثبيت هذه تنصح دائما بإعادة تقييم العملات المحلية عن طريق تخفيضها.

<sup>1</sup> بن عبد الفتاح دحمان – محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف. رسالة ماجستير – الجزائر 1997. ص116.

ولذلك فهذه الإجراءات كلها تهدف إلى معالجة العجز الحكومي انطلاقاً من الحد من الإنفاق وزيادة الإيرادات.

## 2- برامج الإصلاح الهيكلي:

إن مفهوم الإصلاح الهيكلي، يشتمل على نوع من الغموض فهو يشير تارة إلى تصحيح عجز ميزان المدفوعات، ويشير تارة أخرى إلى إصلاح بنية الإنتاج، ولذلك فله استعمال مزدوج.

وعليه، فإن الإصلاح الهيكلي في البلدان النامية يمكن تعريفه بأنه الإصلاح المستمر لميزان المدفوعات بواسطة تعديل الهياكل الاقتصادية (الإنتاجية).

وعلى العكس من برامج التثبيت التي تركز على الطلب فإن الإصلاح الهيكلي يركز على جانب العرض، ولذلك فهو يهدف إلى زيادة العرض في السلع والخدمات من خلال إجراءات ذات طبيعة هيكلية تسعى إلى الحد من التشوهات التي تحول دون التخصيص الأمثل للموارد.

وتتعلق هذه التشوهات تؤثر أيضاً على القطاع الخارجي وذلك من خلال رفع التعريفات الجمركية من أجل حماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية، وهذا ما أدى إلى وجود قطاعات عديمة المر دودية تستولي على أكبر قدر من الموارد، قد تخصص هذه الموارد في حالة عدم وجود الحماية لقطاعات منتجة لسلع معدة للتصدير ذات جودة معتبرة.

وقد ينتج هذا عن سياسة الصرف غير الفعالة، مما يؤدي إلى تقييم زائد لسعر الصرف الشيء الذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية.

إن كل هذه التشوهات التي عانت منها الاقتصاديات النامية حاولت برامج الإصلاح الهيكلي أن تقدم الوصفة الشافية لها وذلك ما تجسد في بعض الإجراءات التي من ضمنها:<sup>1</sup>

هناك بعض الإجراءات التي تتعلق بالقطاع العام من خلال تصفية أو خصخصة بعض المؤسسات وهيكله البعض الآخر، وكذلك بعض الإصلاحات الإدارية وبالخصوص الحد من تدخل الدولة والتي يجب أن تتخلى عن بعض القطاعات.

ويمكن أن تظهر بعض الإجراءات التي تؤثر على بنية الأسعار من أجل تحسين المردودية وخفض تكلفة الاستثمار لتشجيع القطاعات التي تستوعب اليد العاملة، ومن شأن هذه الإجراءات أن تحفز من زيادة الأجور الحقيقية وأن تؤدي إلى زيادة نسبة الفائدة الحقيقية لتشجيع الادخار وتحد من الطلب الاستهلاكي للوصول إلى تخصيص أمثل للموارد.

كما أن هذه الإجراءات تهدف إلى تحرير الأسعار، خاصة من خلال رفع أسعار المنتجات الزراعية لتشجيع الادخار وتحد من الطلب الاستهلاكي للوصول إلى تخصيص أمثل للموارد.

كما أن هذه الإجراءات تهدف إلى تحرير الأسعار، خاصة من خلال رفع أسعار المنتجات الزراعية لتشجيع الزيادة في العرض، والتي تدخل ضمنها سياسات قطاعية أخرى تشمل القطاع الصناعي من أجل تحسين الأداء.

هذا بالإضافة إلى سن قوانين جديدة تمهد لتحرير السوق وخلق المنافسة الفعالة مثل قوانين الاستثمار الجديدة التي تعطي الحماية الشاملة لرأس المال وخاصة الأجنبي منه.

وكذلك منح امتيازات جبائية مثل وضع تعريفية جمركية متناقصة وتحرير نظام التسويق.

<sup>1</sup> منى قاسم - الإصلاح الاقتصادي - دور المصارف في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص38.



وعموما فإن برنامج الإصلاح الهيكلي يتمتع بالخصائص التالية:

- 1- يستغرق مدة متوسطة أو طويلة ولذلك فهو ضروري للاستجابة للصدمات الخارجية المستمرة.
- 2- يركز على تكييف العرض أكثر من تركيزه على تخفيض الطلب.
- 3- ينطوي على إعادة تخصيص الموارد "تغيير البنيات" مثل إعادة هيكلة القطاع العمومي، والخصوصي، دعم العرض الموجه للتصدير وتصحيح الأسعار.

### المطلب الثاني: الأسس النظرية لعملية الإصلاح الهيكلي.

إن الأسس النظرية لعملية الإصلاح التي يطالب بها الممولون والدائنون للدول التي تعاني من عجز موازين مدفوعاتها وضخامة مديونيتها تنطلق من نظرية ميزان المدفوعات، والتي قد استخدمت في تحليل سياسات التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية وكذلك في تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها من أجل تقويم خلل موازين مدفوعات البلدان المدينة.

وترتكز هذه النظرية على أن ميزان المدفوعات سيكون في حالة توازن إذا استطاع البلد، خلال فترة زمنية معينة الوفاء بالتزاماته المالية من العوائد المتحصل من العمليات الجارية، والتدفقات العادية التلقائية من رأس المال إلى الداخل، هذا دون اللجوء إلى تحمل عبء زيادة كبيرة في البطالة، أو تغيير الواردات. بمجرد تجنب العجز في ميزان المدفوعات.

إلا أنه عندما لا تتم تغطية العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفق في رأس المال إلى الداخل، تنشأ الحاجة إلى إجراء عمليات رأسمالية أو تسرب الذهب إلى الخارج، وهنا يتعرض البلد إلى اختلال خارجي يتطلب إجراء علاجي.

كما تنطلق النظرية من أن الاختلال الخارجي إنما يعبر عن عدم توازن داخلي، لذلك فالعجز يحدث إذا كان مستوى الإنفاق في سنة معينة يزيد عن الناتج المحلي مضافاً إليه الموارد التي يمكن الحصول عليها بالانسياب العادي لرأس المال إلى الداخل إما عن طريق القروض أو الاستثمار أو خروج الذهب إلى الخارج، ويرجع هذا كله إلى أن العجز في ميزان المدفوعات إنما هو فرق بين الصادرات والواردات أي فجوة التجارة الخارجية، ولذلك فهذا العجز إنما هو فائض في الطلب تعبر عنه فجوة الموارد المحلية بالفرق بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي وبين الإنفاق الحكومي والضرائب، وهذا بغض النظر عن تأثير العوامل الخارجية<sup>1</sup>.

وعموماً فإن الدولة تلجأ إلى تبني برامج الإصلاح من أجل العمل على:

✚ إعادة التوازن لميزان المدفوعات وإعادة تكوين احتياطات الصرف.

✚ إعادة هيكلة جهاز الإنتاج الوطني من أجل تحسين فعاليته وجعل منتجاته سلعا دولية قادرة على المنافسة.

ومن الناحية النظرية فإن هناك ثلاث طرق لتمويل العجز في ميزان المدفوعات واستعادة التوازن وهي:

<sup>1</sup> عبد الله الوناس – أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة – رسالة ماجستير – جامعة الجزائر 1996. ص 181.

- 1- التأثير على مكونات ميزان المدفوعات من خلال بعض الإجراءات التدخلية المباشرة مثل الحد من تصدير رؤوس الأموال وفرض الرقابة على الصرف ودعم الصادرات وتقييد الواردات.
  - 2- الاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
  - 3- إجراء بعض التغييرات في النشاط الاقتصادي من أجل تعديل هيكل مستوى الطلب الكلي، بحيث يتم القضاء على فائض الطلب الذي يتسبب في العجز، وهذا ما يتم بإتباع سياسة انكماشية تتلاءم مع الموارد المتاحة ومن أمثلة هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة، وتخفيض عجز الميزانية والضغط على معدل نمو الكتلة النقدية.
- ويتبنى صندوق النقد الدولي عادة الطرق الأخيرة لكونها تعتمد على آليات السوق في معالجة الاختلال والعجز، أما الطريقة الأولى فيرفضها لكونها تعتمد على التدخل الحكومي من أجل إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

### المطلب الثالث: آليات وشروط تقديم المساعدات من طرف المؤسسات المالية:

تتقدم جميع الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إلى الصندوق طالبة المساعدة من أجل علاج هذا العجز، وقد بدأ الصندوق في تقديم القروض في عام 1962 عندما استفحل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وقدمت هذه القروض تحت اسم الاتفاقيات العامة للاستقرار، حيث أبرمت اتفاقية بين مجموعة العشر الصناعية الأعضاء في الصندوق تهدف إلى عودة عملات أهم البلدان إلى قابلية التحويل، وكذلك توفير الضمان للصندوق لمواجهة طلبات اللجوء إلى موارده.

وتلي هذه الاتفاقيات شكل ثاني من الاستقراض وهو الذي خصص لمواجهة عجز موازين مدفوعات البلدان الأعضاء التي تأثرت من جراء ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 73-1974. وبعد ذلك ظهرت الدفعة الثالثة من الإقراض والتي تجسدت في آلية التمويل الإضافي في عام 1979 وكذلك في 1981 لتطبيق سياسة اللجوء الموسع.

أما أهم الآليات التي يقدم بها الصندوق تمويلاته لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المتخلفة فهي:

#### أولاً: آلية التمويل التعويضي:

بالإضافة إلى الشرائح الاحتياطية التي تمثل تسهيلاً ائتمانياً آلياً أو تلقائياً لكل بلد عضو الحق فيه، وكذلك الشرائح الائتمانية هناك تسهيل آخر هو الذي يتجسد في آلية التمويل التعويضي والتي ظهرت لأول مرة سنة 1963، وتهدف إلى توفير موارد إضافية للبلدان الأعضاء المصدرة للمواد الأولية التي عانت من عجز في موازين مدفوعاتها بسبب هبوط مفاجئ في عائداتها من الصادرات.

هذا التمويل الإضافي يهدف إلى إعادة التوازن في الميزان لوضعه السابق في الفترة القصيرة، وذلك من أجل الحيلولة دون لجوء البلد إلى تبني إجراءات قد تعيق التجارة الخارجية، ويعتبر السحب من هذه الآلية، مستقل عن حق العضو في السحوبات الاحتياطية، كما يستطيع البلد المعني الاستفادة من هذه التسهيلات في السحب في حدود 100% من حجم حصته على أن لا يتجاوز السحب خلال سنة واحدة 25% وأن تسترد هذه القروض في فترة خمس سنوات.

## ثانيا: آلية التمويل الموسع.

إن البلدان النامية تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها تعود إلى أسباب هيكلية وهذا ما يؤثر على التجارة الدولية الشيء الذي دفع إدارة صندوق النقد الدولي في 13 سبتمبر 1974 إلى تقديم تسهيلات موسعة خارج إطار السحوبات الاحتياطية على أن يلتزم البلد المعني بتنفيذ برنامج اقتصادي من أجل القضاء على هذه الأسباب الهيكلية.

وعليه فإنه يتوجب على البلد تقديم طلب الحصول على ما يسمى بترتيبات الدعم التي يؤكد فيها الصندوق دعمه للبلاد ويبين له الإمكانيات التي يستطيع من خلالها الاستفادة من موارده.

وفق هذه الترتيبات يخول الصندوق للبلد المعني السحب على موارده بحدود معينة وخلال فترة معينة، وعند اقتناع الصندوق بسلامة الخطوات المتخذة يمنح البلد قروضا يستطيع سحبها خلال أربع سنوات على أن يسدها بأقساط متساوية، وأن لا تتجاوز سحوبات القروض والسحوبات النظامية نسبة 165% من حصة البلد.

## ثالثا: آلية التمويل الإضافي:

أقر المجلس التنفيذي للصندوق في عام 1979 البدء بهذه الآلية على أن يتم تمويلها عن طريق الاقتراض، واشترط الصندوق على البلدان الراغبة في الاستفادة من هذه الآلية، أن تثبت حاجتها الماسة إلى تمويل إضافي يفوق قدرتها الافتراضية.

وتوجه هذه الآلية إلى البلدان المتخلفة التي تواجه صعوبات كبيرة بسبب ضخامة العجز في موازين مدفوعاتها، مقارنة بحجم القروض التي يمكن الحصول عليها، والتي تعتمد هي الأخرى على حجم الحصة.

وطبقا لهذه الآلية فإن للبلد العضو الحق في الحصول على قروض تصل إلى 140% من الحصة خلال فترة سنتين قابلة للتجديد إلى ثلاث سنوات، أما سداد هذه القروض فيبدأ بعد ثلاث سنوات ونصف من الحصول عليها وتنتهي بانتهاء السنة السابعة، أما معدل الفائدة فهو تصاعدي يبدأ ب: 0.2% للسنة الأولى يضاف إليها 0.125% كرسوم لكل سنة تلتها.

#### رابعا: آلية الإصلاح الهيكلي.

تخصص هذه الآلية لمساعدة الدول ذات الدخل المنخفض، ولقد أنشئت في مارس 1986 اعتمادا على تسديدات الصندوق الائتمانية، وتتضمن هذه الآلية مشروطة متقاطعة، فمن ناحية تتناول الإصلاحات الهيكلية التي هي من اختصاص صندوق النقد الدولي، ولذلك فهي موجهة لدعم البرامج الهادفة إلى معالجة الاختلالات العميقة.

تتميز هذه الآلية بأن معدل الفائدة لا يتجاوز 0.5%، وأن فترة التسديد تمتد إلى عشر سنوات مع فترة سماح خمس سنوات ونصف، ويمكن أن يصل مبلغ هذه الآلية إلى 70% من حصة البلد موزعة على مدار ثلاث سنوات.

## خامساً: آلية الإصلاح الهيكلي المدعوم:

لقد أحدثت هذه الآلية في ديسمبر 1987 وتشكل موارد هذه الآلية من التسديدات والفوائد وهبات الدول الأعضاء وهي كسابقتها موجهة للبلدان ذات الدخل المنخفض. وبنفس الشروط التي تتمتع بها آلية الإصلاح الهيكلي إلا أنه يتم منح هذا التسهيل مع تدابير أكثر صرامة في تطبيق البرامج المقترحة من طرف الهيئات المانحة.

## المبحث الثاني: الإصلاح المصرفي من خلال مختلف البرامج التي عرفتها موريتانيا:

إن الاقتصاد الموريتاني خلال عقدي السبعينات والثمانينات كان يمتاز بوجود اختلالات كبيرة على مستوى ميزان المدفوعات والميزانية يرجع ذلك إلى النقص الكبير الحاصل في التمويلات، خاصة أن الخطة الاقتصادية الرابعة اعتمدت بشكل كبير على الدعم والمساعدات والقروض من بعض البلدان الصديقة والشقيقة وكذلك المؤسسات الدولية.

ويرجع تاريخ أول تعامل لبلادنا مع المؤسسات المالية إلى سنة 1980-1982 عندما تبنت برنامج تثبيتي معدم باتفاقية استفادت بموجبها موريتانيا من سحب وصل إلى 35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يمثل 136% من حصتها في صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا البرنامج لم يفلح في معالجة الاختلالات، بل تددت الوضعية فأصبح الناتج المحلي ينمو بمعدلات سالبة، وتجدرت الاختلالات المالية وازداد العجز في الحساب الجاري وتفاقت الديون<sup>1</sup>.

ونتيجة لهذه الوضعية تراجع وتباطأ الإنتاج الهزيل وانتشرت البطالة وتدهورت مستويات معيشة المواطنين، وازدادت حدة التضخم وعجزت الدولة عن توفير احتياجاتها الأساسية من

<sup>1</sup> الصوفي ولد الشيباني، سياسة الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة في تنفيذها، مصدر سابق. ص.

الواردات كما عجزت عن المحافظة على سمعتها لدى الدائنين بسبب توقفها عن سداد الديون التي وصلت إلى 235% من الناتج المحلي الإجمالي في 1984.

وبعد أن وصلت وضعية الاقتصاد الموريتاني إلى هذا المنحدر الخطير لم يكن أمام السلطات الموريتانية إلا الامتثال لشروط المؤسسات المالية والخضوع لرغباتها فتقدمت بطلب إعادة جدولة الديون إلى نادي باريس وكذلك بطلب التمويل لتنميتها إلى الصندوق والبنك الدوليين وبذلك خضعت لمجموعة من برامج الإصلاح في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد.

كان أول هذه البرامج برنامج التقييم الاقتصادي والمالي الذي غطى الفترة 85-1988، والذي يهدف إلى معالجة الاختلال في كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة وإصلاح القطاع العمومي والسيطرة على معدلات التضخم.

ثم اشفع هذا البرنامج ببرنامج آخر عرف ببرنامج الدعم والدفع غطى الفترة 1989-1991 يهدف هو الآخر إلى مواصلة الإصلاحات وتعميمها من خلال الدعم بتسهيل الإصلاح الهيكلي المدعوم في مايو 1989 من أجل تكثيف إجراءات التحرير الاقتصادي وهيكلية وتطهير المؤسسات العمومية وعقلنة الاستثمارات.

هذا فضلا عن مجموعة من البرامج لهادفة إلى هيكلة بعض القطاعات مثل برنامج هيكلة القطاع الزراعي (Pasa) وبرنامج هيكلة المؤسسات العمومية (Pasep).

وجاء بعد برنامج الدعم والدفع برنامج الإصلاح الاقتصادي (Pas) الذي غطى الفترة 92-95، وقد حاول أن يتجاوز الصعاب التي عانى منها البرنامج السابق بسبب الضغوط الخارجية التي نتجت عن الأزمة مع السنغال وانعكاسات حرب الخليج الثانية.



وفي أكتوبر 1994 تمت المصادقة من طرف المجلس الإداري للصندوق النقد الدولي على اتفاقية جديدة مع موريتانيا تغطي الفترة 95-97 تمنح بموجبها موريتانيا تسهيلات إصلاح مدعم بمبلغ 42,75 مليون أوقية حقوق السحب الخاصة، وذلك وفقا لإجراءات اتفاقية الإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية والقابلة للتجديد. وستتطرق في هذا المبحث لمختلف الإصلاحات التي خضع لها القطاع المصرفي في هذه الفترة فسنتناول في المطلب الأول أهم الإصلاحات التي حدثت في برنامج التقييم الاقتصادي والمالي ثم نتناول الإصلاحات التي شملها برنامج الدعم والدفع على أن نعرض في مطلب ثالث على تلك الإصلاحات التي انطوى عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي، كذلك الإطار الوثائقي لسياسته الاقتصادية.

### المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في برنامج التقييم الاقتصادي

يعتبر هذا البرنامج بداية تعامل موريتانيا مع المؤسسات المالية ولقد غطى الفترة 1985-1988، وحاول إعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، ووضع أسس تنمية مستمرة من خلال جملة من الأهداف تعمل على تشجيع القطاع الخاص وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحرير الاقتصاد<sup>1</sup>.

وبسبب الوضعية الصعبة التي كان الاقتصاد الموريتاني يعاني منها فإنّ المصارف لم تسلم هي الأخرى من هذه المصاعب، بل كانت الأزمة أكثر حدة على مؤسسات هذا القطاع، وكان لزاما أخذ إجراءات سريعة لإنقاذ هذا القطاع وإعادة هيكلته، تجسدت هذه الإجراءات في المحاور التالية:

<sup>1</sup>د/ سيد عبد الله المحبوبي - الهجرات الداخلية و التنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج المطبعة الجديدة نواكشوط 1997 - ص 35.

❖ تحويل حصص البنك المركزي من رؤوس أموال المصارف التجارية على الدولة بهدف تخفيض مساهمته في هذه المصارف، وذلك من أجل التركيز على دوره التقليدي في الرقابة و الإشراف عليها ووضع السياسة النقدية وكذلك الائتمانية للدولة.

❖ تطهير ميزانية اتحاد بنوك التنمية وهو المصرف الناتج عن اندماج البنك الموريتاني للتنمية و التجارة (BMDC) و الصندوق الوطني للتنمية (FND)، كما طهرت ميزانيات كل من البنك الدولي لموريتانيا و الشركة الموريتانية للبنك، ولقد شملت مصاريف التطهير التي تحملت بها الدولة سداد المتأخرات التي يطالب بها الوكلاء الأجانب، وكذلك الديون الجمدة على المؤسسات العمومية، ومعالجة القروض الخاصة التي لا يمكن استرجاعها كما شملت إعادة تكوين رأس مال هذه المصارف، هذا بالإضافة إلى مراقبة الدولة لرأسمال اتحاد بنوك التنمية ومحاولة تحسين إدارته عن طريق خلق تعامل في مع بعض المصارف الأجنبية.

❖ تدعيم وتعزيز رقابة البنك المركزي على المصارف الثانوية من أجل الحدّ من الأخطاء الكثيرة التي حدثت في الماضي بسبب ضعف الرقابة وضعف وسائلها، إلا أنه في ظلّ هذه الرقابة سمح للمصارف، بحرية تحديد سعر الفائدة وحرية عقد القروض دون شروط مسبقة من البنك المركزي مما حدّ من فعالية هذه الرقابة خاصة في ظلّ ضعف وعدم فعالية أدوات السياسة النقدية و الائتمانية.

❖ خصوصية البنك الدولي لموريتانيا (BLMA) و الشركة الموريتانية للبنك (SMB) وسمح للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي بالمساهمة في رؤوس أموال هذه المصارف وكذلك المساهمة في إدارة هذين المصرفين.

❖ بالإضافة إلى هذه المحاور الأساسية في الإصلاح ومراعاة الوضعية المالية للمصارف، تمّ اقتراح إدماج بعض هذه المصارف وخصوصة البعض الآخر في إطار خطة تقويمية للجهاز المصرفي، تعدها هيئة مصرفية تقوم بدراسة الوضعية الحالية لهذه المصارف وذلك من أجل رفع مستوى الوحدات المصرفية وتحسين أدائها.

وتعرف عملية الدمج المصرفي بأنها دمج مصرف أقل خسارة مع مصرف آخر أكثر خسارة ومن أمثلتها دمج (FND) مع (BMDC) في 1987/08/21 وأبح المصرف الناتج عن الإدماج يعرف باتحاد بنوك التنمية (UBD). كما حدثت عملية دمج أخرى بين (SMB) و (BIMA) في 12 ديسمبر 1988، كانت تهدف إلى معالجة الاختلال لدى هذه المصارف والبحث عن حلول للعجز الصافي كما حاولت تقليص التكلفة التشغيلية لهذين المصرفين.

أما بالنسبة للخصوصية فقد تمّ تبني مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وكذلك المبادرة الخاصة وتجسدت هذه الإجراءات في وضع سقوف لحجم الائتمان الممنوح للحكومة بينما يسمح للخواص الحصول على أكبر قدر من القروض، كما خففت الرقابة على الأسعار وتمّ تحريرها فيما بعد وتمّ إلغاء الرخص بالنسبة للسلع الوسيطة وأدخلت تسهيلات على تحويل عائدات الصادرات، ووضعت إجراءات مؤسسية وتنظيمية ترمي لتشجيع المبادرات الخاصة وتنظيم القطاع الخاص وتحمي ووفر الضمانات الضرورية لحماية الرأس المال الأجنبي<sup>1</sup>.

وقد بدأت خصوصية المؤسسات المصرفية في 19 ماي سنة 1986 عندما تمّ بيع حصة الدولة في البنك العربي الإفريقي في موريتانيا (BAAM) وبعدها اشترت حصة الأجانب من هذا المصرف تمّت وخصصته كليا.

<sup>1</sup> محمد ولد عمار وآخرون، سياسة وإدارة سعر الصرف في البلدان العربية - صندوق النقد العربي - سبتمبر 1997 أبو ظبي - ص 503.

ولقد كلفت إعادة هيكلة المصارف وإصلاحها ما يناهز 919 مليار أوقية وهذه تكلفة باهظة قد تؤثر كثيرا على جهود التنمية المحلية تأثيرا بالغا.

أما في مجال السياسة النقدية المتبينة من أجل تحقيق أهداف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، فقد ركزت هذه الإجراءات على وسائل مراقبة حجم الكتلة النقدية ووضع سقف لحجم الائتمان الممنوح للحكومة وإصلاح هيكل أسعار الفائدة، وكذلك توجيه القروض الداخلة إلى القطاعات ذات الأولوية<sup>1</sup>.

ولقد حاولت آليات السياسة النقدية، أن تتسجم مع هدف الحد من وسائل الدفع في المجتمع، بحيث أصبحت مكونات الكتلة النقدية تنمو بشكل يتناسب مع معدل نمو الطلب على الأصول النقدية، وبالفعل نما حجم الكتلة النقدية فانتقل حجمها في عام 2006 من 12634 مليون أوقية إلى 17512 مليون أوقية في عام 2008.

ومن ناحية أخرى ظلت نسبة الموجودات النقدية المتاحة إلى إجمالي الكتلة النقدية شبه ثابتة تتراوح بين 75% و 78% في السنوات 2007-2009 على التوالي واستقر معدل نموها على 6% خلال هذه السنوات مما يشير إلى تحسن ملحوظ في التحكم في نمو وسائل الدفع كهدف من أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي بينما لوحظ ارتفاع نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الكتلة النقدية في نفس الفترة حيث وصلت إلى 23% في 2007 و 24% في 2008 مقارنة مع 14% خلال 2006، كما لوحظ ارتفاع معدل نمو أشباه النقود خلال فترة البرنامج حيث وصل هذا المعدل إلى 31% وهو معدل يتجاوز بكثير معدل نمو الموجودات النقدية المتاحة.

<sup>1</sup>البنك المركزي الموريتاني - تقرير عن النظام المالي الموريتاني - مارس 1998 - ص 10.

وعموما فقد ظلت مصادر النظام النقدي تنمو بمعدل متوسط وصل إلى 12,25% خلال الفترة 2006 – 2008.

وبخصوص نمو مقابلات الكتلة النقدية فيلاحظ تحسن يعكسه تطور الموجودات الخارجية الصافية وخاصة وضعية الالتزامات الخارجية الصافية، وبلغ معدّل هذا النمو 0,8% في 2006، 0,7% في 2008 رغم أنه كان معدلا سالبا.

وفيما يتعلق بالقروض الداخلية فإنّ الديون الصافية على الدولة ظلت تنمو بمعدلات سالبة، ووصل معدل نموها إلى 40% خلال الفترة 06-08، ولوحظ تراجع في نسبتها إلى إجمالي القروض الداخلية ففي 2006 كانت نسبتها 22,2% وفي 2007 وصلت إلى 20,2% أما في سنة 2009 فقد وصلت إلى 16,7%، وكانت القروض على الاقتصاد تمثّل الجزء الأعظم من إجمالي القروض الداخلية ووصلت نسبتها إلى 9% في نفس الفترة.

وطبيعي في ظل البرامج التي تشجع المبادرة الخاصة وتراجع دور الدولة وهيمنتها على القطاعات الاقتصادية أن تتراجع نسبة قروض الدولة وتزداد نسب الديون إلى الاقتصاد وهذا ما تعكسه النسب السابقة.

جدول رقم 02 - 6 بين الوضع الماضي المختصر لحساب مجموع المصارف الثانوية - أصول وخصوم في الفترة 2001-2009

بمليارات الأوقية

النسب	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
	53645	51791	53168	68190	665047	61261	61862	52775	50765	مجموع الأصول
11,069	3083	5355	12486	12775	10925	5191	4031	2291	2845	احتياطات
5,174	4165	3853	3556	3561	4305	1285	1100	2231	2503	موجودات خارجية
1,209	1424	(252)	(1918)	(579)	(166)	(742)	(612)	(465)	(217)	ديون على الدولة
	37279	34634	30722	42500	41191	40101	39314	35411	31739	ديون على الاقتصاد
	7694	7697	8322	9933	10245	15426	18029	13307	13895	أبواب أخرى من الأصول
	53645	51791	53168	68190	66504	61261	62714	52775	50764	مجموع الخصوم
	11629	11015	10674	11145	11508	11986	11646	11178	10813	ودائع تحت الطلب
	9101	8476	7817	7612	6635	7187	6181	5769	3947	ودائع لأجل
	1180	938	498	57	81	158	51	115	111	ودائع الدولة
	4451	5054	9246	13583	13287	12656	14145	9387	9395	الزامات خارجية
	7	7	7	3358	3351	4380	1801	2668	2417	قروض البنك المركزي
	23260	22359	20709	21972	20802	14017	13905	12597	12226	حساب رأس المال
	4017	3942	4217	10463	10844	10877	14985	11061	11855	أبواب أخرى من الخصوم

Source – Statistique financière internationales – FMI Mars09P. F436-F437

## المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الدعم و الدفع

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة و تعزيز الجهود والإجراءات الإصلاحية التي اتخذت في فترة برنامج التقويم الاقتصادي و المالي الذي حاول معالجة الإختلالات الاقتصادية والمالية العميقة، ويغطي هذا البرنامج الفترة 89-1991 وهو ينطلق في تحديد إستراتيجية الهادفة إلى خلق نمو مستمر وتحسن أداء الوحدات الاقتصادية من المحاور التالية:

- 1- تحسين حالة المدفوعات الخارجية من خلال إتباع آليات لتحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية وكذلك لتوجيه العرض والطلب.
- 2- إجراء إصلاح كلي للجهاز الإنتاجي الوطني حتى تتعزز وتنوع القاعدة الإنتاجية وتعمّ الجودة هذه المنتجات.
- 3- تطبيق سياسة فعالة لترشيد النفقات العامة وتخفيضها وزيادة الإيرادات من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.
- 4- العمل للوصول إلى مستوى مديونية ومعدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد الوطني.
- 5- التقليل من العبء الاجتماعي للبرنامج من خلال وضع استراتيجية متماسكة لتعبئة الموارد البشرية عن طريق إعادة توزيع الدخل بصفة عادلة وخلق فرص عمل جديدة ومن خلال هذه المحاور تمّ تحديد الأهداف<sup>1</sup> الماكرو اقتصادية للبرنامج والتي تجسدت في محاولة تحقيق معدّل نمو سنوي في الناتج الإجمالي في حدود 3.5%، وتحقيق مستوى استثمار عام يصل إلى 16,6% من

<sup>1</sup> Mohamed Salem oul Abdessalem. **Problématique de l'ajustement de l'ajustement de l'économie Mauritiabienne**. Mémoire DEA Université de Tunis III (FScE.J), 1989. P104.

الناتج المحلي الإجمالي بدل 20% المحدد في البرنامج وممن أهدافه كذلك تحقيق ادخار عادي في الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض عجز الحساب الجاري حتى يصل 9,8 من الناتج المحلي الإجمالي، ثم الوصول بمعدل خدمة الدين إلى حدود تتناس مع قدرات الاقتصاد على الدفع وزهي 20% إلى 25% من حصيلة عائدات الصادرات في سنة 2009.

ولقد شملت الآليات التي اعتمدها البرنامج على إجراءات متعددة تتعلق بالمالية العامة والنقود والقروض وإصلاح المؤسسات العمومية وتحرير الأسعار.

وسنركز هنا على أهم الإجراءات التي اتخذت في مجال النقود والقروض والتي استهدفت التحكم في عرض النقود وذلك للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدلات التضخم، ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال:

السعي إلى تجميد القروض الصافية للدولة عند مستواها في 2008، ووضع رقابة دقيقة لنمو قروض الاقتصاد، وذلك لضمان توجيهها إلى القطاعات الإستراتيجية والقابلة للنمو، وبالفعل فقد لوحظ نمو معدلات القروض إلى اقتصاد في سنوات برنامج الدعم والدفع فوصلت هذه المعدلات، إلى 15,8% بدل 12% في المتوسط، ولقد تراجع هذا المعدل إلى 11,7% في سنة 2009.

وهذا التراجع يدلّ على إصرار البرنامج على الحدّ من نمو القروض إلى الاقتصاد وهو ما يتماشى مع السياسة النقدية الانكماشية التي ينتهجها البرنامج.

وبخصوص توزيع القروض فلقد انتهج البرنامج سياسة أحدثت تغير نسبيا في الأولوية النسبية لبعض القطاعات مقارنة ببرنامج التقييم الاقتصادي، فبعد أن كانت الصناعة تمثل المرتبة الثانية تراجع لتترك مكانتها لقطاع التنمية الريفية بعد قطاع الخدمات الذي يحتل المرتبة الأولى.



وبخصوص القطاع المصرفي تمّ في إطار برنامج الدعم والدفع تدعيم وتعزيز إجراءات إعادة تنظيم وهيكله المصارف التجارية، وطبقت عليها قواعد التسيير السليمة المحددة في البرنامج من خلال تدعيم رقابة البنك المركزي على هذه المصارف<sup>1</sup>.

وتمثلت إجراءات إعادة الهيكلة لهذا القطاع في البداية في إعادة تأهيل البنك الوطني الموريتاني (BNM) الناتج عن دمج كل من الشركة الموريتانية للبنك (SMB) والبنك الدولي لموريتانيا (BIMA)، كما شمل الإصلاح فتح رأس مال المصرف المذكور أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي على أن لا تتجاوز نسبة مشاركة القطاع الخاص أكثر من 30% في هذه الفترة، وكذلك تولى البنك المركزي كسلطة نقدية تحسين خبرة العاملين في هذا البنك، بل وبحث عن شراكة فنية أجنبية تضمن إدارة سليمة وفعالة لهذا البنك.

وحاولت الحكومة من خلال هذا البرنامج تأمين الكفاءات الأساسية لاتحاد بنوك التنمية (UBD) الناتج عن اندماج كل من البنك الموريتاني للتنمية (BMCD) والتجارة والصندوق الوطني للتنمية (FND)، وقامت بتكوين العاملين فيه، ولقد حاولت أن تخلق منه مصرفا شعبيا غير مركزي على أن يشترك في رأس ماله القطاع الخاص من أجل ضمان جلب المدخرات المحلية وذلك لضمان التوزيع الفعال للقروض حتى تستفيد منها المجموعات المحلية.

وقامت الحكومة كذلك في ظلّ هذا البرنامج بدعم الهيكلة المالية لكل من البنك - العربي الليبي الموريتاني (BALM) وكذلك البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI) ودعم تسييرها كما أن البرنامج سمح للبنك المركزي أن يتعاقد مع المصارف التجارية كلا على حده من أجل تحديد الواجبات التي يجب القيام بها فيما يخص إعادة هيكلة رأس المال وإدارة المصرف وأهدافه المالية.

<sup>1</sup> الصوفي ولد الشيباني - رسالة ماجستير - مصدر سبق ذكره - ص 67.

وتعزيزا لهذه الإصلاحات تمّ تبني سياسة نقدية انكماشية تسعى إلى إبقاء نمو معدل الكتلة النقدية في حدود تتلاءم مع وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم.

وبالنسبة لمراقبة نمو معدّل الكتلة النقدية فيلاحظ أنّ الإجراءات المتبعة قد حرصت على إبقائه في حدود متوسطة إلاّ أنه زاد عن المتوسط الذي سجله في البرنامج السابق حيث وصل 11,6 % و 10,8 % في 2008 و 2009.

وعلى العموم فإنّ معدّل نمو الكتلة النقدية قد شهد ارتفاعا مقارنة بسنوات برنامج التقويم الاقتصادي و المالي.

ومادام الحديث عن الإصلاح المصرفي والسياسة النقدية لا بأس أن نقدّم جدولا يوضح وضعية النظام النقدي ومقابلاته.

جدول رقم 02 - 2 : يبين مصادر النظام النقدي ومقابلاتها في الفترة 2006-2009.

بمليارات الأوقية

البيان / الفترة	2006	2007	2008	2009
النقود اليدوية	6040	6139	7352	7898
النقود الكتابية	9022	10668	11569	11484
مجموع النقد	15062	16807	18921	19382
أشباه النقود	5562	5769	5982	6988
مجموع الكتلة النقدية	18624	22576	24903	26370

قروض خارجية طويلة المدى	2163	1898	3376	5450
مصاريف أخرى صافية	3705	1328	244	16982
مجموع المصارف	24492	25802	28035	14838

المصدر: الكتب الوطني للإحصاء دليل إحصائي لموريتانيا 2009.

يلاحظ من الجدول السابق أنّ مجموع النقد أو الكتلة النقدية ظلت تنمو بمعدلات متزايدة وقد كان واضحا أنّ هناك قدرا كبيرا من التحكم في ذلك المعدل من سنة إلى أخرى.

أما أشباه النقود فإنها بعد أن سجلت معدلا سالبا في سنة 2006 حيث تراجع من 3971 مليار أوقية إلى 3562 مليار أوقية عرفت معدل نمو مرتفع في سنة 2008 حيث وصلت إلى 5769 مليار أوقية ولقد ساهم ذلك كثيرا في رفع معدل نمو الكتلة النقدية.

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامجي الإصلاح الاقتصادي والإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية.

لقد كان برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي غطى الفترة 92-1996 كان يهدف إلى الوصول إلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3,5% ومحاربة التضخم حتى تتراجع نسبته إلى أقل من 3,6% وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة مع معدل التضخم الشائع في الاقتصاد الموريتاني والذي وصل إلى 12%، وأخيرا عمل هذا البرنامج من أجل تخفيض عجز الحساب الجاري إلى 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Marches tropicaux et méditerranéens N°2604/Oct 95 spécial Mauritanie p 18.

لقد سعى الإصلاح المصرفي في هذا البرنامج إلى تدعيم الإصلاحات التي جرت في تلك البرامج السابقة وركز هذا البرنامج على:

تعزيز دور القطاع الخاص في القطاع المصرفي، وقد تجسد ذلك في إعادة هيكلة البنك الوطني لموريتانيا (BNM) الذي أصبح رأس ماله في بداية 1993 مملوكا بأكمله من طرف القطاع الخاص، وكذلك البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI).

وتم اقتراح إدخال القطاع الخاص في رأس مال اتحاد بنوك التنمية (UBD) إلا أنه وبسبب الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها محافظه المالية، لم يستجيب الخواص لهذا العرض، ولم يكن أمام الحكومة إلاّ تحمل الخسارة و إعلان تصفية مشترك بين الدولة و القطاع الخاص المتمثل في مجموعة تحويل بنك البركة الإسلامي إلى مصرف يستحوذ القطاع الخاص على 90% من رأس ماله و10% الباقية من نصيب البنك المركزي الموريتاني.

وفي نفس الفترة وفي يناير 1995 تمّ إنشاء مصرف مشترك بين القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي هو البنك العام لموريتانيا، وتمت دراسة إمكانية إنشاء مصرف يتولى توفير السكن وهو مصرف تسهم فيه أهم المؤسسات العمومية بالإضافة إلى البنك المركزي الموريتاني هذا فضلا عن مساهمة القطاع الخاص المتمثل أساس في أهم المصارف وكذلك مؤسسات التأمين.

ورافق هذه الإجراءات استصدار قانون جديد بخصوص تحصيل الديون المصرفية والتي يعتبره البعض هي السبب في أغلب الأزمات التي يعاني منها القطاع، بل و تأسست وكالة مكلفة بتحصيل هذه الديون في سنة 1993، مسيرة من طرف الدولة.

أما بخصوص السياسة النقدية فلقد واصل البنك المركزي تنفيذ سياسته الانكماشية، حيث رفع معدل الخصم إلى 11% سنة 2007 بدل 10 % في سنة 2008، كما حدت معدلات الفائدة الدنيا على الحسابات الادخارية بـ 9%، وسعيا منه لتطوير وتحسين أداء الوساطة المالية، تمّ طرح أذون الخزينة في السوق المفتوحة وكان من نتائج هذه السياسة الانكماشية أن تراجع معدل نمو الكتلة النقدية من 6 % في 2008 إلى 2% في 2009.

ولقد اعتبر البرنامج عدم كفاءة عمال القطاع المصرفي عائقا أما تطوره فركز على ضرورة تكوين هؤلاء العمال وزيادة تدريبهم، ولقد أرجع هذا البرامج الكثير من التجاوزات والفوضى والتسيب الذي يشهده القطاع إلى ضعف التكوين ومستوى التأهيل ونقص الخبرة، وبدأ المركز الدولي لتكوين الأفراد المرتقيين "CIFPB" بتدريب وتكوين بعض الأطر المصرفية الموريتانية منذ 1988 كما قام شركاء موريتانيا في الإصلاح الاقتصادي، بإعداد دورات ينظمها خبراء البنك الدولي وكذلك صندوق النقد الدولي وذلك في شكل برامج تكوينية تستهدف سيطرة العمال على الأساليب والتقنيات الأكثر تطورا.

أما البرنامج المعروف بالإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية فعمل على تعميق تلك الإجراءات الهادفة إلى التطبيق السليم للطرق الفنية والتقنية لقواعد التسيير السليم خاصة تلك النسب الاحترازية التي تركز عليها برامج الإصلاح والتي تحد من المخاطر<sup>1</sup>.

وتم تحرير أسعار الصرف وأصبحت الأسعار تحدد يوميا على أساس سلة من العملات المهمة في التجارة الخارجية لموريتانيا كما تم الترخيص لفتح مكاتب صرف مستقلة عن المصارف مهمتها التعامل بالعملات الأجنبية، وذلك من أجل توسيع السوق الحرة ومنافسة المصارف سعيا

<sup>1</sup> Marchés tropicux et méditerranéens n0 2604, Op cit P 31.

إلى مصلحة السوق والمستهلك، وتمثلت هذه المكاتب وكذلك المصارف حسابات لدى وكلائهم الخارجيين، وبالفعل في 31 دجبر 1995.

أعلن البنك المركزي رسمياً توحيد سعر الصرف، وتمت زيادة الحصة التي يمكن للمصدر أن يستفيد منها ووصلت إلى 80% بدل 40% وبقيت 20% المتبقية لتدعيم احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة.

وما دام الحديث عن إصلاح النظام المصرفي فلا بأس من تقديم بعض الأرقام لتوضيح وضعية الكتلة النقدية ومقابلاتها في هذه الفترة<sup>1</sup>.

جدول رقم 02 - 3 يوضح مصادر النظام النقدي ومقابلاتها خلال الفترة 2005-2009.

بمليارات الأوقية

البيان / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإصدار النقدي	9097	8598	7383	5093	5854
النقود الكتابية	11841	11218	10819	11134	11727
مجموع النقد	20938	19816	18202	16227	17581
أشباه النقود	6635	07612	7817	8476	9109
مجموع الكتلة النقدية	27573	27428	26019	24703	26690
بنود أخرى صافية	3838-	7836-	14500-	7758-	5850-

<sup>1</sup> البنك المركزي الموريتاني، نشر إحصائية ربع سنوية، مارس 2009، البنك المركزي الموريتاني

مجموع المصادر = مجموع المقابلات	23735	19592	8261	10203	10803
موجودات خارجية لدى البنك المركزي	6218	5486	12425	21030	34425
موجودات خارجية لدى البنوك التجارية	4305	3561	3556	3853	4165
مجموع الموجودات الخارجية	10523	9047	15981	24883	38590
التزامات خارجية	-	41934-	40597-	35757	40752
	39763				
ديون صافية على الدولة	11159	9289	1351	4421-	5419-
ديون على الاقتصاد	41816	43190	31526	35498	38411
قروض داخلية	52975	52479	32877	21077	12992

### المصدر: المصرف المركزي الموريتاني - نشرة إحصائية فصيلة - مارس 2009

نلاحظ من الجدول أن الكتلة النقدية استمرت تتناقص ببطء حتى 2008 حيث شهدت زيادة مفاجئة، بحيث انتقلت من 24703 مليار أوقية إلى 26690 مليار أوقية في ديسمبر 2009 وهذه الزيادة تجسدت في زيادة كل مكونات الكتلة النقدية.

## المبحث الثالث: القطاع المصرفي بعد إعادة هيكلته

لقد تناولنا في المباحث السابقة موضوع القطاع المصرفي وتطرقنا لمختلف المراحل التي مرت بها الإصلاحات الاقتصادية وخاصة ومدى تدخل البنك المركزي الموريتاني في الإشراف عليها.

والآن سنتطرق لمكوناته بعد إعادة الهيكلة والتطهير على أن نخصص المطلب الأول للبنك المركزي والمطلب الثاني نتحدث فيه عن المصارف الثانوية المتواجدة ان ذاك وأخيرا نتناول في مطلب أخير ظروف إعادة الهيكلة المصرفية وتكاليفها .

## المطلب الأول : البنك المركزي الموريتاني

في الفصل الأول من هذا البحث تحدثنا عن البنك المركزي عن أهدافه ووظائفه وهيكله الإداري وسنخصص هذا الجانب للحدث عن موارده واستخداماته ثم نتحدث عن الإصلاحات الجديدة التي حدثت على نظامه.

## ➤ موارد و استخدامات البنك المركزي

لقد حدد النظام الأساسي للبنك المركزي مهمة البنك المركزي في:

التدخل في مجال القروض والنقود والمبادلات من أجل توفير المناخ الملائم للنمو الاقتصادي

بشكل منسق مع الجهات المختصة ومن اجل المحافظة على استقرار العملة الوطنية

ولقد نشأ البنك المركزي كما سبقت الإشارة إليه طبقا للقانون رقم 136/73 الصادر

بتاريخ 1973/05/30 وذلك بعد خروج موريتانيا من الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، ولقد



نصت المادة الأولى على طبيعة هذا المصرف وهي أنه " مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي، ولها الحق في استخدام بعض موارده في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك مقابل سندات حكومية كما يحق له أن يساهم في رأس مال بعض المؤسسات المصرفية ".

يحتفظ البنك المركزي، بالإضافة إلى دوره في توجيه وتحديد السياسة النقدية والإصدار النقدي وإشرافه على المصارف الثانوية ومراقبة السياسة الائتمانية يحتفظ بحسابات لصالح الخزينة والمصارف الثانوية.

من خلال هذه الحساب يقرض الدولة ويقوم بإعادة تمويل المصارف الثانوية عن طريق إعادة الخصم.

ومن أجل توضيح وضعية البنك المركزي ارتأينا الحديث عن موارد واستخدامات هذه المؤسسة من خلال ميزانيتها للسنوات 2002 إلى 2009.

#### 1. الاستخدامات (الأصول):

سنستعرض ميزانية مجمعة للبنك المركزي الموريتاني ليسهل علينا توضيح وضعية هذه المؤسسة.

جدول رقم 02 - 4 يوضح الميزانية العامة للبنك المركزي الموريتاني خلال الفترة 2002-  
2009 بمليارات الأوقية.

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الفترة البيان
79457	65962	57554	52095	49230	42867	31345	27622	مجموع الأصول
34425	21030	12425	5486	6218	7598	5309	4137	موجودات خارجية
33737	19915	11709	4823	5556	7045	4868	3576	موجودات من العملة الصعبة
17102	17109	17109	17949	18979	14057	12991	11475	ديون على الدولة
2793	2334	1872	2571	2353	5980	2858	3682	ديون على البنوك الأولية
25137	25489	26148	26089	21680	15232	10207	8328	أبواب أخرى من الأصول
79457	65962	57554	52095	49230	42867	31345	27622	مجموع الخصوم
9089	10462	20724	21966	22810	14706	12102	8961	القاعدة النقدية
5854	2093	7383	8598	2097	1298	7335	6139	منها: إصدار نقدي
36301	30703	31351	28351	26476	28656	15989	16712	التزامات خارجية
42847	30935	13489	8024	7573	4580	2761	1768	ديون الدولة
4821	4059	4415	4888	4946	4496	4177	4149	حساب رأس المال
3601-	0197-	2425-	1134-	2575-	9571-	(3684)	(3968)	أبواب أخرى من الخصوم

- المصدر: البنك المركزي الموريتاني - نشرة إحصائية مارس 2009

لقد واصلت الأصول نموها باستمرار فانتقلت من 27622 مليار أوقية عام 2002 لتصل إلى 52095 مليار أوقية سنة 2006 و 79457 مليار في سنة 2009 وقد نتجت هذه الزيادة عن الزيادة الملحوظة في كل من بندي الموجودات الخارجية وأبواب أخرى من الأصول الذي يشمل من ضمن ما يشمل المباني والأثاث والمعدات وكذلك أسهم البنك المركزي الموريتاني في المؤسسات الأخرى، وقد شهد البند تزييدا سريعا لموجوداته حيث انتقل من 8328 مليار أوقية سنة 2002 إلى 25137 مليار أوقية في سنة 2009 وهو ما يمثل أكثر من ثلث مجموع الموجودات.

أما بند الديون على الدولة فقد ظل ينمو حتى 2006 حيث وصل إلى 17949 مليار أوقية بدل 18979 مليار أوقية في سنة 2007 و يعود ذلك إلى تشجيع الدولة للقطاع الخاص وتقديمها له ما يحتاجه من قروض , ووضع سقف على حجم الائتمان الحكومي والقطاع العام.

في حين شهد بند الموجودات الخارجية من العملة الصعبة اضطرابا فلم ينمو بوتيرة ثابتة فمن 3576 مليار في 2002 وصل إلى 7045 مليار أوقية سنة 2004 وهي تمثل 90% من الموجودات الخارجية .

أما بند الديون على البنوك الأولية فقد شهد هو الآخر تذبذبا اتسم بنوع من الاضطراب، ولم يشهد زيادة ملحوظة إلا في سنة 2004 وصلت إلى 5980 مليار أوقية بدل 3682 مليار أوقية في 2002 و 2793 مليار أوقية في 2009، وكانت هذه الزيادة تعود إلى الوضعية المأساوية التي تعاني منها البنوك الأولية و خاصة فيما يتعلق بسيولتها.

## 2- الموارد الخصوم

أخذ حجم الكتلة النقدية في التزايد فانتقل حجمها من 8961 مليون أوقية سنة 2002 إلى 22810 مليار أوقية في 2005 إلا أن هذا التزايد بدأ يتراجع منذ 2007 كما أن مساهمة الإصدار النقدي في حجم الكتلة النقدية أخذت في التراجع هو الآخر حيث سجل في 2004 نسبة 39,1% مقابل 64,5% في 2002 و يعود ذلك إلى زيادة اعتماد الجمهور على النقود الورقية و الائتمانية .

أما بند الالتزامات الخارجية فقد أخذ في التذبذب حيث وصلت قيمتها إلى 36301 مليار أوقية في 2009 بدل 16712 مليار أوقية في 2002 وتمثل نسبة هذا البند أكثر من 45% من إجمالي الخصوم في حين تعود هذه الزيادة إلى تولى البنك المركزي الموريتاني التزامات الدولة الموريتانية في الخارج.

وواصلت ديون الدولة في التزايد طيلة هذه الفترة وانتقلت من 1768 مليار أوقية سنة 2002 إلى 42847 مليار أوقية 2009 وهو ما يمثل أكثر من 50% من إجمالي الخصوم .

### المطلب الثاني : المصارف الثانوية الموجودة في الفترة 85 – 95

تعرف المادة الثانية من القانون 011/95 الخاص<sup>1</sup> بالتشريع المصرفي الصادر في 17 يوليو 1995

المصرف: " يسمى مصرفا في مفهوم هذا القانون, المؤسسات التي تمارس كمهنة اعتيادية استلام أموال من الجمهور

سواء كانت آنية أو لأجل و التي توظفها لصالحها أو لصالح زبائنها في عمليات القرض , أو عمليات البورصة أو التي تضع وسائل دفع آنية خاصة تحت تصرف زبائنها .

<sup>1</sup>القانون 011/95 الصادر في 17 يوليو 1995 خاص بالتشريع المصرفي

ويسمح هذا القانون للمصارف بممارسة النشاطات الاعتيادية التالية :

- تجمع المصادر لأجل أو تحت الطلب .
- عمليات القروض بمختلف أنواعها بما فيها التعهدات بالتوقيع مثل الضمانات الإحتياطية أو الكفالات أو الرهن.
- العمليات المتعلقة بالصرف
- العمليات ذات الطابع التوسطي على القيم المنقولة أو أية وسائل مالية مهما كانت طبيعة العمليات مثل : شراء، بيع، سمسرة، اكتتاب، توظيف الأموال، الحفظ .
- العمليات المتعلقة بإصدار الأسهم .

أما ما عدى العمليات المذكورة آنفا فيجب أن تكون محل ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي الموريتاني .

وبعد سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والمصرفي بصفة خاصة وفي ظل القانون الجديد المنظم للمهنة المصرفية تقلص عدد المصارف إلى ستة مصارف بعد عمليتي الدمج وتصفية اتحاد مصارف التنمية، وأغلب هذه المصارف هي مصارف تجارية تتدخل في نفس المجال ولصالح نفس الزبائن، مع فارق بسيط في العمليات المقدمة من طرف بنك البركة الإسلامي الموريتاني و بنك الإسكان الموريتاني الذي يعتبر مصرف متخصص<sup>1</sup>.

وسنحاول أن نتعرض لمختلف هذه المصارف حتى نوضح حالتها الحالية.

<sup>1</sup> Banquier, Bulletin de liaison publier par APBM Nouakchott N°09 Juin 1992 P2

## أولا : المصارف التجارية

تتكون المصارف التجارية من خمسة مصارف هي البنك الموريتاني للتنمية للتجارة الدولية, البنك الوطني لموريتانيا , البنك العام لموريتانيا و البنك البركة الإسلامي الموريتاني و كذلك بنك شنقيط .

## 1 - البنك الموريتاني للتجارة الدولية ( BMCI )

كان يعرف بالبنك العربي الإفريقي في موريتانيا الذي أنشأ سنة 1974 برأس مال قدره 150 مليون أوقية مكتتبا بالكامل و موزعا كما يلي

❖ -51% للبنك العربي الإفريقي الدولي , بالقاهرة

❖ -49% للبنك الإفريقي الدولي بالقاهرة.

لقد وصل رأس ماله إلى 500 مليون أوقية سنة 1984 وحينها تنازلت الدولة عن 40 % من رأس ماله و تغير اسمه ليصبح البنك الموريتاني العربي الإفريقي وتم في سنة 1986 تنازل الطرف الأجنبي عن حصته في رأس المال لصالح القطاع الخاص الوطني ومجددا تم تغيير اسمه إلى اسمه الحالي.

كما تنازلت الدولة عن باقي حصتها من رأس المال في سنة 1992 لصالح القطاع الخاص وبذلك أصبح رأس ماله مملوكا بصفة كلية من طرف القطاع الخاص<sup>1</sup>.

كما يساهم في الكثير من المؤسسات مثل الشركة الوطنية للصناعة و المناجم و هي أهم مؤسسة في الاقتصاد الوطني و كذلك أفريك سام بنك المصري.

<sup>1</sup> محمد الأمين ولد سيدنا، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، رسالة ماجستير معهد البحوث و الدراسات , القاهرة 1998 ص 50 .

## 2- البنك الوطني لموريتانيا (BNM)

تم إدماج الشركة الموريتانية للبنك و البنك الدولي لموريتانيا ليتولد عن هذا الاندماج البنك الوطني الموريتاني ولا زالت الدولة بعد هذه العملية تمتلك نسبة 46% من رأس ماله بالإضافة إلى الملاك الأصليين في المصرفين المذكورين و لقد وقعت عملية الدمج هذه في سنة 1988.

ولم يشذ هذا المصرف عن الوضعية العامة التي كانت تعاني منها المصارف بل و لم يكن أحسن حظا منهم فلقد عانى هو الآخر من أزمات حادة ومشاكل صعبة تجسدت في أزمات سيولة حادة ومشاكل الديون المجدمة المتراكمة وكذلك مشاكل تتعلق بسوء التسيير.

ونتيجة لهذه الحالة وتفاديا لإفلاس هذه المؤسسة قامت الحكومة في فترات مختلفة بتقديم العون إليها تجسدت في سنة 1989 بغلاف مالي قدره 50,32 مليون أوقية دفعة أولية لتعزيز رأس ماله، ثم أشفعت بدفعة أخرى قدرت ب 197 مليون أوقية في سنة 1990 ولم تكن هذه هي الوصفة الشافية بل تدهورت حالته حتى وصلت خسائره في نفس السنة أكثر من 60 مليون أوقية<sup>1</sup>. وبسبب تفاقم هذا الوضع ونتيجة لاستحالة تصفيته خاصة بعد تراجع عدد المصارف والذي أصبح لا يتجاوز عدد أصابع اليد ومن أجل ضمان المنافسة وحرية النشاط المصرفي تم الإعلان عن خصصته .

لقد تمت عملية خصصة هذا المصرف في أغسطس من عام 1991 وتولى القطاع الوطني امتلاك رأس ماله و تمت زيادة رأسماله سنة 1992 ليصل إلى 1,5 مليار أوقية .

<sup>1</sup> محمد الأمين ولد سيدنا - ماجستير - مصدر ذكره ص 64

يملك هذا المصرف مكاتب وفروع في كل من نواكشوط التي يوجد فيها المقر و انواذيبو - ازويرات روصو بوغي - كيفة و سيلباني.

وبعد تولي القطاع الخاص لرأسماله تحسنت وضعيته المالية من خسارة قدرت ب 67 مليون إلى ناتج صافي قدر 149,5 مليون في سنة 1993 بل تحولت الخسارة إلى ربح معتبر<sup>1</sup>.

### 1- بنك شنقيط

هو البنك العربي الليبي (CB) المعروف سابقا والذي تعرضنا له في الفصل الثاني ولقد أنشأ طبقا للقانون 252/72 الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 1972 وهو مسجل في قائمة المصارف لدى البنك المركزي الموريتاني تحت الرقم واحد أي أنه أول مصرف يحصل على الترخيص من طرف البنك المركزي الموريتاني.

وقد كان رأس ماله عند التأسيس حوالي 520 مليون أوقية موزعة حسب الآتي 49% الحكومة الموريتانية و 51% للبنك العربي الليبي الخارجي.

ونتيجة للمشاكل والأزمات التي عانى منها بوصفة أحد الحلقات المهمة في النظام المصرفي وكذلك أحد أهم مصادر التمويل ارتفعت ديونه الجمدة من 20 مليون أوقية سنة 1992 إلى أكثر من 1725 مليونين أوقية سنة 1995، إلا أن السلطات الموريتانية والليبية لم تقبل التخلي عن هذا المصرف وخصوصته بل ارتأت إعادة تمويله عن طريق رفع رأس ماله وهو ما وقع فعلا سنة 1994 ليصل إلى ملياري أوقية مملوكة مناصفة بين البلدين، يوجد مقره الرئيسي في نواكشوط ويملك فرعا واحدا داخل البلاد في انواذيبو.

<sup>1</sup> تقارير سنوية للبنك الوطني الموريتاني BNM لسنوات 95-96 و كذلك ميزانية المصرف خلال 1995.



ولقد تحسنت الآن وضعية هذا المصرف، تطور حجم ودائعه وزاد ليصل إلى 774386000 أوقية في سنة 2008 بدل 547730812 أوقية سنة 2009<sup>1</sup>.

ولقد حقق ربحا صافيا متناميا ومستمرًا وصل إلى أكثر من 62985 مليون أوقية لسنة 2008.

## 2- البنك العام لموريتانيا (GBM)

أنشئ هذا المصرف في 27 نوفمبر 1995 على شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 500 مليون أوقية موزعة على الشكل التالي:

- ❖ 65% القطاع الخاص الوطني.
- ❖ 30% الشركة العامة البلجيكية.
- ❖ 5% الشركة المالية الدولية

ويعتبر هذا المصرف المؤسسة الوحيدة التي يشارك فيها رأس المال الأوروبي وهو يتدخل في جميع النشاطات<sup>2</sup> المصرفية التي يسمح بها القانون المنظم للمهنة المصرفية 011/95.

لقد بدأ المصرف نشاطه منذ يناير 1996 ويمتلك فرعين في نواكشوط و انواذيبو ولازال حديث النشأة للحكم عليه.

## 3- بنك البركة الموريتاني الإسلامي (BAMIS)

<sup>1</sup>تقارير سنوية للبنك شنقيط لسنوات 93-94-95-96

<sup>2</sup> Jean Bouline- Jean Pierre desnon : **Apport au secteur privé en Mauritanie** – Etude de cadrage des interventions de coopération française en Mauritanie. Nauakchott. Avril 1996.P3.

تم تأسيس هذا المصرف في 21 سبتمبر 1985 على شكل مساهمة برأس مال قدره 500 مليون أوقية موزعة حسب النسب التالية:

❖ 50% مجموع البركة السعودية

❖ 40% قطاع خاص وطني.

❖ 10% البنك المركزي الموريتاني

وهو مصرف تجاري يتعامل في كل الأنشطة مع أنه كيف تعاملاته حتى تتلاءم مع معتقدات المجتمع الإسلامية<sup>1</sup>.

وقد حدد النظام الأساسي لهذا المصرف آليات استخدام التمويل المتوفر وحددها في المراجعة، المشاركة، المضاربة والتأجير هذا بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الأخرى كفتح الحسابات وقبول الودائع وإصدار الكفاءات وخطابات الضمان، وتحصيل الفوائض والسندات.

ولم يمنع هذا المصرف من مشاكل الديون الجمدة وارتفعت مقاديرها حتى دفعت بالمساهم الأول وهو مجموع البركة السعودية إلى أن تزيد رأس مال المصرف ليصل إلى 3,7 مليار أوقية وليكون بذلك أكبر بنك في موريتانيا من حيث رأس المال ولذلك أعيد توزيع نسب رأس المال بالشكل التالي:

❖ 85% مجموع البركة السعودية.

❖ 15% القطاع الخاص الموريتاني.

<sup>1</sup> محمد الأمين ولد سيدنا - ماجيستير - مصدر سبق ذكره، ص 54.

وفي 1996 تمت الموافقة في إطار الجمعية العامة للمساهمين على بيع حصة مجموعة البركة السعودية لصالح القطاع الخاص الوطني وذلك لكون الطاقم التسييري لهذه المؤسسة لم يفلح في إنقاذها من الأزمات المتتالية، وأصبح هذا المصرف مصرف وطني بعد انسحاب مجموعة البركة السعودية، وهو بالإضافة إلى مقره الاجتماعي بنواكشوط فرعاً واحداً في انواذيبو.

وعموماً فإنّ عدد المصارف التجارية ظلّ ضئيلاً لم يتجاوز الخمسة وهي تزاوّل كلّ أعمال المصارف التجارية والمتخصصة ولا تتعامل إلاّ في الأجل المتوسط والقصير مما يعني أنّ التمويلات المقدمة من طرفها لن تخدم كثيراً التنمية، بل تذهب إلى قطاع التجارة، وتعتمد هذه المصارف كثيراً على رأس مالها بسبب ضعف نموّ الودائع وكذلك لضعف الوعي المصرفي.

### ثانياً: المصارف المتخصصة

مع تنامي الحاجة إلى تمويلات جديدة لخلق تنمية اقتصادية دائمة ومع عزوف المصارف التجارية عن تقديم التمويل الطويل الأجل الذي يمكن استخدامه في مشاريع تنموية، برزت حتمية وجود مصارف متخصصة في تمويل التنمية قد تكون مصارف زراعية، صناعية أو سكنية.

ومن أهم العوامل التي تساعد على وجود ونجاح مصرف متخصص وجود نمو اقتصاد سريع ودرجة نمو السوق النقدي والسوق المالي وكذلك نوعية الودائع التي تحتفظ بها هذه المصارف<sup>1</sup> وفي موريتانيا التي هي في أشد الحاجة إلى مؤسسات تقدم التمويل للتنمية وإلى مصارف متخصصة قطاعية، فلا وجود لمصارف متخصصة، كما لا يوجد مصرف صناعي، ولا مصرف زراعي، ولا مصار ادخار ولا أعمال، ولا مصارف استثمار، ولذلك فعند الحديث عن المصارف

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة - الاقتصاد النقدي والمصرفي - الدار الجامعية للطباعة والنشر الاسكندرية 1981-ص145.

المتخصصة فإننا سنخلص بالذكر مؤسستان إحداهما توقفت بسبب سوء الوضعية والإفلاس وهي مؤسسة اتحاد بنوك التنمية والأخرى مازالت في بداية مشوارها وهي مصرف متخصص في تمويل الإسكان.

بعد الاستقلال قامت الدولة من أجل ضمان توفير التمويل لمشاريع التنمية بإنشاء البنك الموريتاني للتنمية، تولى توفير بعض التمويل لبعض القطاعات وخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وفعلا قام بمنح قروض قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة وبشكل فوضوي لم يتوخى الدقة والحذر وأخذ الضمانات اللازمة في منحها، بل منحت لبعض الشخصيات الكبيرة ذات المصدقية والوزن الاجتماعية ولم تكن الضمانات سوى ضمانات وهمية منخفضة القيمة قد لا تمثل قيمتها 10% من قيمة القرض.

ونتيجة لاستمرار المصرف في تقديم القروض بصفة عشوائية وفوضوية أصبح حجم الديون المدومة أو المجمدة يتضاعف سنة بعد أخرى وبدأت تظهر أزمات سيولة حادة لديه فلجأت الدولة إلى ضخه بمساعدة مالية لتجاوز تلك الأزمات.

ولم تفجح هذه التسهيلات والمساعدات في إنقاذ هذا المصرف ولذلك اضطرت الدولة إلى دمج مع مؤسسة أخرى لتمويل التنمية هي الصندوق الوطني للتنمية سنة 1987 ونتج عن هذا الدمج اتحاد بنوك التنمية الذي توجه إلى تقديم الكثير من القروض خاصة لقطاع الصيد والزراعة حتى وصلت ديونه المجمدة سنة 1992 ما قدر بـ 1735 مليون أوقية، لم يستطع تحصيل قسط ليل منها واستمرت أعباء النشاط في التزايد وتدهورت حالته المالية، فاضطرت الدولة مرة أخرى إلى تصفيته سنة 1993 متحملة ما قيمته 20 مليار أوقية كالتزامات للعملاء المحليين والأجانب.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجربة هذا المصرف تمويل المشروعات التي لا ترتبط بالتنمية، عشوائية تقديم هذه التمويلات وسهولة تحويل التمويل القصير الأجل إلى تمويل متوسط الأجل بغير ضمانات سليمة ومدروسة فيكفي معرفة أحد أعضاء مجلس الإدارة للحصول على قرض أي أنه وسيلة إغناء لبعض طبقات المجتمع.

ولقد انعكس فشل اتحاد بنوك التنمية على العمل والوعي المصرفي فسادت قناعة بأن القروض المصرفية لا يجب سدادها وأنه بعد فترة من أخذها سيفشل المصرف وتحويل إلى أعباء تتحملها الدولة، كما أن تجربة اتحاد البنوك تركت لدى الزبون العادي عدم ثقة بالمصارف وبالتالي شاع العزوف عن التعامل مع المصارف التابعة للقطاع العام.

ولذلك اختفت أهم تجربة لمصارف التنمية في 1993، ولم تظهر بوادر إنشاء مصارف متخصصة إلاّ في سنة 1995 عندما أنشئ بنك الإسكان الموريتاني<sup>1</sup>.

#### - بنك الإسكان الموريتاني

إنّ غياب سياسة رشيدة لتوفير السكن للمواطن وكذلك غياب استراتيجية وطنية طويلة المدى لإيواء الأعداد الكبيرة النازحة من الأرياف والتجمعات القروية في ظل تدهور الأحوال المعيشية وتدني الدخول من الأسباب التي دفعت بالحكومة الموريتانية إلى الإعلان عن تأسيس مصرف متخصص في توفير السكن في نوفمبر 1995 برأس مال قدره ملياري أوقية يشترك فيها القطاع العام وشبه العام والقطاع الخاص موزعة كالاتي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد الأمين ولد سيدنا ماجستير - مصدر سبق ذكره، ص59.  
<sup>2</sup> التقرير السنوي لبنك الإسكان سنة 1996.

البنك المركزي الموريتاني: 27,5%

الشركة الوطنية للصناعة و المناجم: 20%

بنك شنقيط: 10%

البنك الموريتاني للتجارة الدولية: 10%

البنك الوطني لموريتانيا: 10%

شركة التأمين و إعادة التأمين "نصر": 10%

شركة البناء و الإنشاءات الموريتانية: 5%

الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي: 5%

البنك العام لموريتانيا: 2,5%

وبدأ المصرف باستقبال ملفات طالبي التمويل في أكتوبر 1996 ويشترط للحصول على قروض المصرف أن يكون المستفيد عميلا لدى المصرف وله حساب جاري به، كما يجب أن يكون موظفا أو لديه رصيد معقول في حسابه لدى المصرف، وعلى المستفيد أن يوفر 30% من تكلفة القرض كتمويل ذاتي منه، وبنوي المصرف أن يبدأ تقديم قروضه في نهاية 1999.

ويقدم هذا المصرف عدة أنواع من القروض منها قروض قصيرة الأجل لصالح الزبائن والموظفين حيث يمكن للموظف أن يقوم بتسبيق راتبه لمدة ثلاثة أشهر.

أما الصيغ العامة التي يعتمد عليها المصرف فهي تتم على مراحل، فبعد فتح الحساب الخاص بالادخار السكني يبدأ المصرف باقتطاع النسبة المتعارف عليها من خلال الاتفاق الذي يربطه بالعميل، وتواصل هذه العملية لمدة أربع سنوات في بعض الأنظمة وخمسة في الأخرى. وبعدها يحق للعميل الحصول على الدفعة الأولى من التمويل والتي تمثل جميع مدخراته خلال هذه السنوات، وهي الحصة المخصصة لتمويل أساس البناء وبعد تتمته يحصل على الحصة الأولى للقرض ثم الحصة الثانية، كما يمكن أن يكون هناك قرض تكميلي إذا لم تكف الدفعات الأولى.

ويحسب إجمالي التمويل بإضافة حجم المدخرات المحددة إلى مجموع الفوائد التي تحصلت عليها الودائع خلال تلك الفترة وهو محدد ب: 11%، ويضاعف الجميع.

مجموع التمويل: الودائع خلال الفترة المحددة + مجموع الفوائد (X)3.

على أن يتمّ السداد على 13 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار أربع سنوات و20 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار خمس سنوات بالنسبة لتقديم الودائع الادخارية، ويستمر الاقتطاع من راتب أو رصيد العميل بنفس النسبة التي تمّ الاتفاق عليها سابقا.

لا زال هذا المصرف إلى حد الآن لا يمارس إلاّ نشاطات مصرفية عامة، لقد قام ببناء حي سكني بالتعاون مع شركة البناء والإنشاءات يحتمل أن يكون هو الدفعة الأولى من توفير السكن، ويتكون هذا الحي من 100 منزل اجتماعي ورأس مالي.

وبالإضافة إلى مقره الاجتماعي بنواكشوط لم يفتح إلاّ وكالة واحدة في العاصمة الاقتصادية وانواذيبو.

وفي آخر الحديث عن المصارف نرى أنه من الأحسن أن نعطي صورة عن الوضعية

للمصارف وحساباتها وذلك ما ستعكسه الجداول الموالية التالية:



جدول 02 - 5 : يوضح البنوك التجارية الموريتانية. (رأس المال والقروض والفوائد) في سنة 2009

البنك العام لموريتانيا	البنك الموريتاني للتجارة الدولية	البنك الوطني الموريتاني	بنك شنقيط	بنك البركة الموريتاني الإسلامي	بيانات
0,5 مليار أوقية	5,5 مليار أوقية	1,5 مليار أوقية	2 مليار أوقية	3,7 مليار أوقية	مبلغ رأس المال
القطاع الخاص 70% بنوك غربية 30%	100% القطاع الخاص الموريتاني	القطاع الخاص الموريتاني 100%	البنك العربي الخارجي الدولة الموريتانية 50%	مجموع البركة السعودية 10% القطاع الخاص الموريتاني 90%	تركيبة رأس المال
قروض التصدير ، قروض قصير باسثناء السحب علي المكشوف، كفالة الضمان	قروض التصدير ، قروض قصير باسثناء السحب علي المكشوف، خطابات الضمان	قروض تصدير، السحب علي المكشوف، السلفات القصيرة الأجل	قروض تصدير، قروض استرداد، السحب علي المكشوف، السلفات القصيرة الأجل	عمليات التمويل علي الطريقة الإسلامية، قروض التصدير ، قروض قصير باسثناء السحب علي المكشوف، خطابات الضمان، كفالة الضمان	نوعية القروض
24 شهرا	24 شهرا	24 شهرا	24 شهرا	12 شهرا	قصيرة الأجل مدة القروض
20%	20%	21%	21%	20%	معدل الفائدة
أن يكون للمنفيد له سنتان يتعامل مع البنك	أن يكون للمستفيد أكثر من 3 سنوات الإمكانية إنجاز المشروع ، إحضار دراسة	التمويل الذاتي من تكلفة 30% له مردودية ، أن يكون الهدف من القرض	فتح حساب لدي المصرف يوضح من تكلفة 20% تمويل ذاتي	ملكية الحساب يظهر حركة نشاط حسابية المشروع أن يكون للنشاط مردودية	مقياس اختبار الإقراض

الضمانات	كفيل تضامني، أو رهن عقاري أو ودائع لدي البنك	المبالغ المطلوبة في شكل رهن عقاري من %150 إلى %200	القروض وودائع %100	كفيل تضامني أو رهن عقاري	كفيل تضامني أو رهن عقاري
----------	--	--	--------------------	--------------------------	--------------------------

المصدر: من إعداد الطالب

جدول رقم 02 - 6 يبين الوضع الماضي المختصر لحساب مجموع المصارف الثانوية - أصول وخصوم في الفترة 2001-2009

بمليارات الأوقية.

النسب	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
	53645	51791	53168	68190	665047	61261	61862	52775	50765	مجموع الأصول
11,069	3083	5355	12486	12775	10925	5191	4031	2291	2845	احتياطيات
5,174	4165	3853	3556	3561	4305	1285	1100	2231	2503	موجودات خارجية
	1424	(252)	(1918)	(579)	(166)	(742)	(612)	(465)	(217)	ديون على الدولة
	37279	34634	30722	42500	41191	40101	39314	35411	31739	ديون على الاقتصاد
	7694	7697	8322	9933	10245	15426	18029	13307	13895	أبواب أخرى من الأصول
	53645	51791	53168	68190	66504	61261	62714	52775	50764	مجموع الخصوم
	11629	11015	10674	11145	11508	11986	11646	11178	10813	ودائع تحت الطلب
	9101	8476	7817	7612	6635	7187	6181	5769	3947	ودائع لأجل
	1180	938	498	57	81	158	51	115	111	ودائع الدولة
	4451	5054	9246	13583	13287	12656	14145	9387	9395	الزامات خارجية
	7	7	7	3358	3351	4380	1801	2668	2417	قروض البنك المركزي
	23260	22359	20709	21972	20802	14017	13905	12597	12226	حساب رأس المال
	4017	3942	4217	10463	10844	10877	14985	11061	11855	أبواب أخرى من الخصوم

Source – Statistique financière internationales – FMI Mars09P. F436-F437

وعند تحليل معطيات الجدول السابق نجد أنه بالنسبة لخصوم المصارف التجارية نلاحظ أنّ هذه المصارف اعتمدت في توفير مواردها بالدرجة الأولى على الودائع بمختلف أنواعها بنسبة تصل إلى 31,5% من إجمالي الموارد و على رؤوس أموالها بدرجة ثابتة بنسبة وصلت إلى 27,9% في المتوسط من إجمالي الموارد ويأتي البند الخاص بأبواب أخرى من الخصوم في الدرجة الثالثة بنسبة تصل إلى 17,9% في المتوسط ثم التزامات خارجية بنسبة 17,3% من إجمالي الموارد ثم القروض من البنك المركزي. بمتوسط 4,2% في المتوسط

أما جانب الاستخدامات فقد وجهت بنسبة 62,5% من إجمالي الأصول كمتوسط خلال الفترة المدروسة للديون على الاقتصاد في المرتبة الأولى وتأتي بعدها أبواب أخرى من الأصول في المرتبة الثانية بنسبة 22% من إجمالي الأولى، أما في المرتبة الثالثة فتأتي الاحتياطات بنسبة 11% كمتوسط خلال الفترة 2001-2009، ثم موجودات خارجية في مرتبة رابعة بنسبة 7% في المتوسط.

وعليه فإنّ موارد واستخدامات المصارف التجارية لازالت تعكس الحالة الغير مرضية للمصارف الوطنية وكذلك تراجع الوعي المصرفي بسبب الأزمات المالية لهذه المصارف وإفلاس بعضها.

## المطلب الثالث: ظروف إعادة هيكلة المصارف وتكاليفها

لقد ظلت وضعيّة النظام المصرفي تمتاز بصعوبات هيكلية ناجمة عن سنوات متعاقبة من سوء التسيير الإداري، ولم تكن صورته بالداخل أحسن منها في الخارج، وظلت تعهدات والتزامات هذا القطاع تعاني من عدم السداد و التنفيذ، وأصبح التفكير حتميا وإجباريا للخروج من هذه الأزمة الحادة.

ولتحقيق هذا الغرض تمّ استحداث إدارة رقابة المصارف وإعادة الهيكلة المصرفية على مستوى البنك المركزي الموريتاني، ولذلك فإنّ اتخاذ إصلاحات مؤسسة لتطهير النشاط المصرفي في البلاد أصبح أمرا حتميا، كما يجب ترتيب إجراءات إعادة الهيكلة والتطهير المالي حسب الأهداف الشاملة للسياسة الاقتصادية، وهذا يعني إعطاء الحرية على حد ما للمصارف من أجل تنظيم عملها وتسيير شؤونها وخاصة تشجيع المبادرة في مجال التسيير وتوزيع القروض مع وضع يود وإجراءات لضمان تسيير ومعتلن يحترم القواعد العامة للتسيير.

فبدون محيط مصرفي سليم ونقي، لا يمكن أن يوجد تقدم ونمو اقتصادي، وعليه فإنه من أجل ضمان التحسن في أداء المؤسسات المصرفية يجب أولا العمل على حسن التسيير الإداري الداخلي لكل مصرف وتطبيق إجراءات صارمة على المصارف التي تخالف القواعد العامة للتسيير، وللوصول إلى هذه النتيجة كان لزاما الأخذ بعين الاعتبار لعاملين:

خصوصة بعض المؤسسات المصرفية والحدّ من الصعوبات الهيكلية للمحافظ المالية لمؤسسات أخرى، وبالفعل كانت الدولة مساهمة ي كل المصارف وتخلت عن كامل حصصها لصالح الخواص الوطنيين.

تعتبر الديون المحمّدة من أهم التحديات التي تعاني منها النظام المصرفي ولقد وصلت إلى أكثر من 45% من إجمالي المحافظ المالية للمصارف، فظلت إجراءات التحصيل ناقصة دون المستوى.

أما فيما يتعلق بإجراءات خصخصة المصارف فلقد تعرضنا لها سابقا ولم تكن بالعملية السهلة بل في كل عملية خصخصة نجد الدولة نفسها مرغمة على تحمل بعض الأعباء بسبب الالتزامات اتجاه تلك المؤسسة كما أنه قبل خصخصة بعض المؤسسات تمت إعادة هيكلتها وتطهيرها عن طريق الدعم المالي أحيانا لتحسين وضعيتها.

ويتمثل التحدي الثاني في تراكم كميات كبيرة من الديون المحمّدة والمعدومة، ولقد نال هذا الموضوع بعد إعادة هيكلة المصارف في 1988 الكثير من الدراسة والبحث ولقد تمّ الوصول إلى هذه النتائج:

يجب إعطاء الأولوية للتحصيل من أجل ميزانيات المصارف وذلك لتدعيم وإحياء الثقة في النظام المصرفي لدى الجمهور المتعامل معه.

إنّ الصبر في هو المدعو بالدرجة الأولى إلى المشاركة الفعالة والجادة في عملية الإصلاح وتحصيل الديون، على أن يدعم ويعزز من طرف السلطات التي يقع على عاتقها خلق وتطوير الإطار القانوني وكذلك القضاء على الدائنين ذوي النوايا السيئة وإقصائهم من التعامل مع النظام المصرفي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي- سياسة وإدارة أسعار الصرف - مصدر سبق ذكره، ص 505.

وفعلا تمّ استصدار قانون لتنظيم وضمان تحصيل الديون المصرفية في 26 يناير 1993 يحمل الرقم 22/93 كما تمّ فتح وكالة خاصة بتحصيل الديون البنكية ARCB، وتمّ إنشاء على مستوى البنك المركزي إنشاء بنك المعلومات يتولى جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالمتعاملين مع القطاع المصرفي ووضعت هذه الهيئة تحت تصرف المصارف لتزويدها بالمعلومات الخاصة عن كل عميل.

لقد وصلت الديون المصرفية إلى أكثر من 20 مليار أوقية وهو ما يمثل أكثر من 45% من إجمالي القروض، ونصيب العائد على الدولة منها هو 10 مليارات من الأوقية، وبعد خمس سنوات من النشاط لم تكن النتائج ذات أهمية حيث لم يتم تحصيل إلا 4,904 مليار أوقية أي ما يمثل نسبة 24,52% بمعدل سنوي 4,45% سنويا.

ولقد تولى البنك المركزي بالإضافة إلى الرقابة وتنفيذ السياسة النقدية خطط إعادة الهيكلة والسهر على تطبيق برامجها وتقديم الدعم الفني والمالي لهذه المؤسسات الخاضعة لإعادة الهيكلة ولقد تجسد دوره في هذا المجال في:

1- تعويض الخسائر التي لحقت بأصول البنك الوطني لموريتانيا، وكذلك دعم الأصول المالية لبقية المصارف و ذلك طبقا لمتطلبات كل مصرف حتى يضمن المحافظة على الملاءة و السيولة.

2- إعادة تنظيم الهيكل المحاسبي و الإداري و الرفع من مستوى الرقابة الداخلية للتحصيل و المعلوماتية.

3- إعادة تأويل وتكوين العمالة المصرفية.

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات تمّ إعداد خطة بالاشتراك مع بعض الشركاء والمتعاملين لتقديم الدعم المالي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وكان البنك المركزي هو المسئول عن تنفيذ هذه الخطة التي تحتوي على:

- إنشاء قانون مصرفي يتلاءم مع الوضعية الحالية للقطاع ويتمشى مع النشاط المصرفي الجديد.
- يتولى البنك المركزي الإشراف على الاتصال بين المصارف الوطنية والوكلاء الأجانب للوصول بهم إلى اتفاق بخصوص تسديد المستحقات الخارجية ذات الأجل القصير، والتي تجمد من طرف البنك المركزي.

- كما يتولى إجراءات إنشاء مدرسة مصرفية لتحسين وتدريب عمال المصارف.
  - ويسهر البنك المروي على وضع تعليمات جديدة لإعادة تحصيل الدون المصرفية المشكوك فيها.
- ولقد وصلت جهود لإصلاح بدون الأخذ في الاعتبار مصاريف تأهيل العمالة أكثر من 19,9 مليار أوقية خصصت منها أكثر من 9 مليارات من الأوقية لتصفية اتحاد مصارف التنمية أما البقية فهي مستحقات للغير على المصارف العمومية. وكانت الدولة قد تحملت في إطار إعادة الهيكلة، أكثر من 15,4 مليار أوقية خصصت منها لتصفية اتحاد مصارف التنمية 9,3 مليار أوقية وتم إصلاح البنك الوطني لموريتانيا الذي كلف مليارات أوقية والباقي خصص لإصلاح كل من بنك شنقيط والبنك الموريتاني للتجارة الدولية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:



## الجدول رقم 02 - 7 تكلفة إعادة هيكلة المصارف

النسب	المجموع	القطاع الخاص	الحكومة الموريتانية	الوحدات المصرفية
49,74	9,9	-	9,9	تصفية اتحاد مصارف التنمية
	6,4	-	6,4	الودائع و مصاريف العمال و الخزينة
	3,5	-	3,5	الالتزامات الخارجية
2,01	0,4	-	0,4	إصلاح البنك الموريتاني للتجارة الدولية
		-	0,4	ديوان لتسوية المؤسسات العمومية ذات الضمان من الدولة
25,12	5	1	4	إصلاح البنك الوطني لموريتانيا
	4	-	4	خسائر في الأصول
	1	1	-	زيادة في رأس المال
8,04	1,6	0,5	1,1	إصلاح بنك شنقيط
	1	0,5	0,5	زيادة في رأس المال
	0,6	-	0,6	ديون لتسوية مؤسسات عمومية ذات ضمان من الدولة
15,09	3	3	-	إصلاح بنك البركة الإسلامي الموريتاني
	3	3	-	زيادة رأس المال
	19,9	4,5	15,4	المجموع

Source/ Banque Africaine développement : Politique de développement en Afrique Nouakchott, 8/12/2008.

## المطلب الرابع: تطور العمل المصرفي في الفترة 2007-2009

خضع النظام المصرفي الموريتاني لإصلاحات عديدة تضمنتها برامج الإصلاح الاقتصادي التي كان الاقتصاد الموريتاني محلا لها منذ 1985، ولقد اتجهت هذه الإصلاحات إلى تعزيز دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على المصارف الثانوية لخصصتها، وهو ما وقع بالفعل، فأغلب المصارف الثانوية مملوكة الآن من طرف الخواص، وهي شركات مغلقة ذات رأس مال محدود، فلم يعد هناك وجود لمصارف القطاع العام، والحالات التي تمكن الإشارة إليها في هذا الصدد هي حالة بنك شنقيط الذي هو مصرف مشترك بين الحكومة الموريتانية والحكومة الليبية وكذلك بنك السكان المتخصص في تمويل التنمية وهو مصرف مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ومادامت المنظومة المصرفية الموريتانية قد خضعت للإصلاح في العقد الماضي، والتي تناولناها في المبحث السابق، نرى بأنه من الضروري أن نتناول الحديث عن بعض الجوانب التي ترتبط بالعمل المصرفي والتي قد تؤثر على مسيرته، ففي المطلب الأول سنتعرض للتشريع المصرفي الذي ينظم المهنة المصرفية ويحدد المسؤوليات وكذلك القوانين الخاصة بتحصيل الديون المصرفية والتي لا بدّ منها، خاصة في ظل التلاعب المستمر بأموال المصارف من طرف العملاء وعدم خضوعهم لأية عقوبات.

أما في المطلب الثاني فسنستطرق لمساهمة هذا القطاع في تمويل التنمية، والتي يوجد الاقتصاد في أشد الحاجة إليها لانعدام الهيئات المتخصصة في تقديم القروض والتمويل للقطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد، وأخيرا خصصنا المطلب الثالث للتطلع على أهم المعوقات التي يعاني منها العمل المصرفي الموريتاني.

## ➤ التربع المصرفي من خلال القانون 011/95 والقانون 022/93

كانت موريتانيا وحتى بعد الاستقلال تعيش تبعية مطلقة لفرنسا وكانت عضوا في الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا الذي يهتم بتسيير وتنظيم الشؤون المالية والمصرفية للدول الأعضاء، ولذلك فإن النظام المصرفي الموريتاني وكما مر معنا سابقا، كان جزءا من النظام البنكي الفرنسي ولم يكن يوجد في موريتانيا في فترة الاستقلال إلى مصرفين يمثلان فروعاً لمصارف أجنبية هما البنك الدولي لموريتانيا (BIMA) و البنك الموريتاني للتنمية (BMD)، وكانت هذه الفروع تهدف إلى تجميع المدخرات واستخدامها لصالح المصارف الأصلية وإلى توفير السيولة لمساعدة الشركات التجارية الفرنسية الموجودة على التراب الوطني.

ولقد ظل الحال على ما هو عليه حتى 1967 حيث أنشأت الشركة الموريتانية للبنك بالتعاون بين الحكومة الموريتانية التي ساهمت بنسبة 51% من رأس مال المصرف والشركة العامة الفرنسية بنسبة 49% من رأس المال. ولم يجري أي تعيير على النظام القانوني المنظم للمهنة المصرفية والذي كان في جله مقتبسا من القانون الفرنسي الصادر في 13-14 يونيو 1941 ومن قوانين الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا التي كانت بدورها معتمدة على القوانين الفرنسية<sup>1</sup>.

وبعد أن أخذت موريتانيا قرار الانسحاب من الإتحاد ومنطقة الفرنك الغرب إفريقي، وبذلك جعلت حدا لتبعتها النقدية للمستعمر السابقة وقررت إنشاء بنك مركزي وطني يعتمد في تعاملاته على عملة محلية هي الأوقية و قامت بإعادة بناء النظام المصرفي ومرنته وقد تحملت بذلك الكثير من الأعباء والتكاليف.

<sup>1</sup> Ali Cissoko : **La crise du système bancaire en mauritanie fondement** et remede Mémoire de maitrise – université de Nouachott 93/94 page 11-10.

ولقد صدر أول تشريع ينظم المهنة المصرفية في بلادنا ي 24 يناير 1974 والذي يحمل الرقم 021/74 والذي ينص على أنّ الشؤون المالية وكذلك السياسة النقدية يتم وضعها من طرف السلطات النقدية والتي وهي وزارة المالية والبنك المركزي الموريتاني، الذي يتولى المالية والإشراف على المصارف الثانوية التي كانت آنذاك مصارف عمومية، كما حدد هذا القانون رأس مال هذه المصارف وطرق اعتمادها، وصلاحيات المديرين والمسيرين وعقوبات التلاعب بأموال المصارف ولقد صرح أن المصارف يجب أن تكون في شكل شركات مساهمة ذات رأس مال محدود<sup>1</sup>.

وبعد الشروع في الإصلاحات المصرفية في 1985 تم إصدار القانون 050/88 الصادر في 30 دجبر 1988 وإذ ألغى القانون 021/74 وحل محله ولم يحمل الكثير بل اكتفى بتوسيع صلاحيات البنك المركزي في شؤون الرقابة والإشراف على المصارف الثانوية وكذلك استشارته بخصوص كل الشؤون المالية التي تتخذها وزارة المالية، إلا أنّ القانون 042/91 الصادر في 17 يوليو 1991 اللاغي للقانون 050/88 والحال محله، ركز على أنّ يتولى البنك المركزي الموريتاني كل الشؤون المتعلقة بالمجال المالي والنقدي، على أن يبلغ وزارة المالية بتطوراتها، كما شدد من العقوبات التي يمكن أن يخضع لها مستخدمي أموال المصارف الثانوية والمخالفين لأوامر البنك المركزي فيها وخاصة فيما يتعلق بتطبيق النسب الاحترازية المتعلقة بتوزيع الأخطار، السيولة و الملائمة وكذلك المتعلقة بالرقابة الداخلية والخارجية<sup>2</sup>.

وأخيرا أصدر القانون 011/95 الذي يعتبر ثمرة الكثير من الجهود والتراكمات الفنية للقوانين، التي يحاول كلا منها أن يعالج نقائص معينة، ولذلك سنركز على دراسة وبحث ما تم تطويره وزيادته في هذا القانون وذلك في مطلب أول، كما أننا سنتطرق في مطلب ثان للقوانين

<sup>1</sup> القانون رقم 021/74 الصادر بتاريخ 24 يناير 1974 المتعلق بتنظيم المهنة المصرفية  
<sup>2</sup> القانون رقم 042/91 الصادر بتاريخ 17 يوليو 1991 المتعلق بتنظيم المهنة المصرفية.

المتعلقة بالديون المصرفية لأنّ هذه القوانين كانت ضرورية للحد من النمو المتواصل والمتفاحش لهذه الديون التي كانت حسب بعض المحللين أهم عائق أمام تطور الفن المصرفي ونجاحه في بلادنا، بل أدت ببعض وحدات القطاع إلى الاختفاء دون أن تجد محاولات التطهير المالي والإصلاحات.

## 1 - دراسة القانون المنظم للمهنة المصرفية 011/95

لقد ظهر هذا القانون بعد أن شهدت المنظومة المصرفية الموريتانية سلسلة من محاولات الإصلاح وإعادة الهيكلة والتي شملت عمليات إدماج وتصفية لبعض الوحدات وكذلك تحويل ملكية المصارف من القطاع العام إلى القطاع الخاص بعد تبني نموذج اقتصاد السوق الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد و تشجيع نمو القطاع الخاص وتراجع دور الدولة، لتتولى التنظيم و التشريع، ولقد صدر القانون 011/95 في 17 يونيو 1995 وهو يحتوي على عشرة أبواب تشمل 53 مادة.

إنّ صدور هذا القانون بعد حوصصة المصارف الثانوية وإجراء سلسلة من الإصلاحات الجذرية على مختلف أنماط تسيير وتنظيم وإدارة المصارف وكذلك إعادة تشكيلة رأسمالها، جعل منه قانونا غنيا لكل الإجراءات والأساليب التي تحكم وتنظم العمل الفني المصرفي الحديث.

وعليه سنتعرض لأهم العناصر التي شملها هذا القانون والتي لم تكن موجودة في القوانين السابقة<sup>1</sup>، وأهم ما تعرضت له الأبواب التي شملها هذا القانون:

الباب الأول: طبيعة المصارف والمؤسسات المالية التي تخضع لهذا القانون ويحتوي هذا الباب على خمسة مواد.

الباب الثاني: كيفية اعتماد المصارف والمؤسسات المالية ويضم ثلاث مواد.

<sup>1</sup> القانون رقم 011/95 الصادر بتاريخ 17 يونيو 1995 المتعلق بتنظيم المهنة المصرفية.

الباب الثالث: خاص بمسيري وعمال المصارف والمؤسسات المالية ويضم خمسة مواد.

الباب الرابع: خاص بالتشريع المتعلق بالمصارف والمؤسسات المالية ويحتوي هذا على ستة مواد.

الباب الخامس: يتعلق بالحسابات والميزانيات والتدقيق الخارجي وهو يحتوي على مادتين.

الباب السادس: ويتناول التنظيم والرقابة والداخلية في أربع مواد.

الباب السابع: آليا رقابة النشاط المصرفي من طرف السلطات النقدية وجاء هذا الباب في تسعة مواد.

الباب الثامن: تناول الترتيبات جزائية في ستة مواد

الباب التاسع: تناول الترتيبات الخصوصية التي تتعلق بالمؤسسات ذات الأنظمة القانونية الخاصة وجاء ذلك في ستة مواد.

الباب العاشر: خصص للترتيبات العامة وجاءت في خمس مواد.

وأهم ما تم تناوله في إطار هذا القانون ولم تتعرض له القوانين الأخرى، سنتعرض في الفقرات التالية، ويلخص في:

1- بخصوص الاعتماد المصرفي فقد أكد القانون بأنه لا يمكن أن يمنح إلا من طرف البنك المركزي

الموريتاني وقد حدد هذا القانون أهم العناصر التي يتضمنها ملف الاعتماد وهي:

النظام الأساسي للمؤسسة.

دراسة فعالية المشروع لمدة خمس سنوات

السير الذاتية للمؤسسين أهم المسيرين.

شهادة تيري زاو أية مكافئة لها

ويجب إشعار البنك المركزي بكل التغييرات التي تنوي المصرف أو المؤسسة المالية إجراؤها مثل الدمج، أو التخلي عن جزء مهم من الأصول أو تخفيض رأس المال.

2- لا يمكن لأي شخص مهما كان أن يدير أو يسير أو يراقب مصرفين أو مصرف ومؤسسة مالية في آن واحد، كما لا يمكن أن يجمع بين خمس وظائف إدارية في مؤسسات تجارية أو صناعية، ولا يسمح للمصارف والمؤسسات المالية أن تمارس مباشرة وبصفة اعتيادية نشاطات صناعية وتجارية، ولا تمثل امتدادا طبيعيا لنشاطها المصرفي.

3- تدار المصارف والمؤسسات المالية من طرف مجلس الإدارة الذي يعين من بين أعضائه رئيسا للمجلس، ويتولى الإدارة العامة للمؤسسة، ويكن أن يعاون من طرف واحد أو أكثر من طرف واحد أو أكثر من المديرين المساعدين.

حدد هذا القانون رأس مال المصارف والمؤسسات المالية ب (500.000.000) أوقية مدفوعة ومسددة بالكامل قبل بدأ العمليات مع الجمهور، ومنح القانون مدة سنتين للمصارف للتكيف مع إجراءات رأس المال.

كما حدد هذا القانون النسبة الدنيا للسيولة ب 20 % وطالب باحترامها وكذلك بتكوين نسبة لتوزيع الأخطار وأن لا تتجاوز 10 % بالنسبة للمستفيد الواحد، و25% بالنسبة لمجموعة من المستفيدين وتعني المجموعة هنا، شخصين أو أكثر من الأشخاص المعنوية الذين تضمنهم ارتباطات.

مثل:

❖ تسيير مشترك

❖ مساهمات مباشرة أو غير مباشرة تترجم في الحق في الرقابة على النشاط.

❖ ارتباطات مالية أو تجارية مباشرة حيث أن الصعوبات التي يتعرض لها أحد المجموعة تمس

الآخرين.

وعليه فإن الانتماء إلى مجموعة أو عدمه يحدده البنك المركزي.

ويجب ألا يتجاوز إجمالي مبالغ الأخطار التي تعرض لها كل مستفيد 8 أضعاف الأموال الذاتية الصافية للمصرف أو المؤسسة المالية، ويتولى البنك المركزي الموريتاني تفصيل القواعد المتعلقة بالتمثيل الدائم لرأس المال، ويعرف الحسابات التي تشكل الأموال الذاتية كما يقوم بتحديد العلاقة التي يجب أن تربط هذه الحسابات فيما بينها من جهة، وعلاقة الأموال الذاتية بالأصول من جهة أخرى والتعهدات خارج الميزانية.

4- تحدد مساهمة المصارف والمؤسسات المالية بـ 2% من رأس مال الشركة، ويمكن أن تزيد هذه النسبة بعد إذن، من البنك المركزي على أن لا تتجاوز 35% لفترة محدودة.

ويلزم القانون المصارف والمؤسسات المالية بالعمل على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وحساباتهم، وكل مخالفة أو إفشاء لهذا السر تعرض مرتكبيها للعقوبات الجزئية طبقا للقانون المعمول به.



ولقد حتم القانون على المصارف والمؤسسات المالية إعداد ميزانية عمومية وحساب عام للاستغلال وكذلك خاص بالأرباح والخسائر مصدقة كلها من طرف مفوضي حسابات مطالبين بتسليم نسخة من تقريرهما إلى البنك المركزي وأخرى لمدير المؤسسة التي خضعت للتدقيق.

ويمكن للبنك المركزي أن يصدر أمرا بتجميد نشاط مفوض حسابات لمدة ثلاث سنوات على الأكثر عند اتهامه بالتقصير أو المخالفة لأوامر البنك المركزي المعمول بها<sup>1</sup>.

5- تعرض هذا القانون لصلاحيات مجلس الإدارة الذي يعين من طرف الجمعية العامة للمساهمين على أن يكون عدد أعضائه سبعة، ولا يزيد عدد الأعضاء المسيرين عادة عن ثلاثة، ويتم تعيين الأعضاء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وتحدد تعويضاتهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين، وتم تحديد صلاحيات هذه الهيئة والمتمثلة في:

- تعيين رئيس مجلس الإدارة واللجنة الإدارية التي تتكون من ثلاثة أعضاء من بينهم المدير العام، وهي الهيئة لتسيير المصارف.
- هي المسؤولة عن الصلابة المالية الأساسية والإشراف على إدارة النشاط العام للمؤسسة، كما تعتمد السياسات والخطط والإجراءات المتعلقة بالبرامج المالية والتجارية وتصادق على الميزانية السنوية، وتراقب النفقات، لضمان تأمين السيولة، وكذلك تحدد إجراءات السياسات الائتمانية ونشاط الصندوق، والرقابة الداخلية، وتنظم المصادر البشرية، كما تسيير المعلومات المتوفرة والتي من خلالها يتم استخدام النفقات الهامة، كما يسهر المجلس على احترام القوانين والتشريعات وكذلك السياسات والإجراءات الداخلية، ويحدد معايير الامتياز الخاصة يتيم

<sup>1</sup> القانون 011/95 السابق الذكر.

التسيير والسياسات المعتمدة في السابق، يقوم المجلس بإقالة وتعويض أعضاء اللجنة الإدارية ويجدد سقف القروض التي يمكن أن تمنحها اللجنة الإدارية والمدير العام ومساعديه.

- تتولى الإدارية تطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة من طرف مجلس الإدارة وتجتمع مرة واحدة في كل شهر ويمكن للمجلس أن يقلل أعضاء اللجنة الإدارية قبل انتهاء فترتها إذ لاحظ عدم كفاءة الأعضاء، ويمكن أن تنازل بعد موافقة مجلس الإدارة، عن بعض صلاحياتها على أن تبقى مسؤولة عنها أمام المجلس.
- يقوم المدير العام بإشعار اللجنة الإدارية بالتعهدات التي قبل أو وافق عليها هو أو أحد ممثليه، وهو متابع من طرف لجنة القرض التي تتكون من :

❖ المدير العام المساعد.

❖ مدير قطاع القروض

❖ مدير قطاع الاستغلال

❖ مدير قطاع العمليات مع الخارج.

6- الرقابة الميدانية التي يقوم بها البنك المركزي للمؤسسات المالية يمكن أن تمتد إلى فروع المصارف، والمؤسسات التابعة لها، وعلى المؤسسة الخاضعة للرقابة أن تتعامل بكل بساطة ومرونة مع المفتشين وأن توفر لهم كافة المعلومات اللازمة.

7- لقد احتوى القانون الجديد على إجراءات خصوصية تتعلق بالمؤسسات ذات الأنظمة القانونية الخاصة، نصت هذه الإجراءات على أن المؤسسات التشاركية والمؤسسات ذات النظام القانوني الخاص مثل مكاتب الصكوك البريدية وصناديق الادخار، لا يمكن أن تتلق أموالا في شكل ودائع من الجمهور، ويلزم هذا الشكل من المؤسسات بالحصول على الاعتماد من طرف البنك

المركزي، وأن يكون في شكل شركات ذات رأس مال متغير أو تحت أي نوع من الأنظمة القانونية المقبولة من طرف القانون، ويجب على هذه المؤسسات الحصول على ترخيص من البنك المركزي إذا أرادت تغيير مقرها الاجتماعي وطبيعة تواجدها وتعديل رأس مالها الذي يجب أن يكون محل قانون خاص من طرف البنك المركزي يشمل طريقة تسير هذه المؤسسات والنسب الاحترازية.

في حين تطالب هذه المؤسسات بإعداد تقارير مالية وحساب عام للاستغلال وكذلك حساب للإرباح والخسائر مصدقة من طرف مفوض حسابات، على أن تسلم هذه الوثائق إلى البنك المركزي الذي يمارس عليها دورا رقابيا.

وهذه هي أهم الجوانب الجديدة في القانون 011/95 الذي لازال ساري المفعول حتى الآن.

### ➤ القوانين المتعلقة بتحصيل الديون المصرفية.

لقد عانى النظام المصرفي الموريتاني من مشكل الديون المتعثرة أو المجمدة منذ فترة طويلة، وتعود أسباب ظهور مشكل الديون المجمدة إلى الثمانينات عندما أسهبت المصارف في تقديم القروض لعملائها بمجرد تقديم ملف شكلي لا يحتوي إلا على وثائق بسيطة وبدون ضمانات،

يعتد بها، وإن وجدت الضمانات تكون زهيدة، لا تمثل 10% من قيمة القرض، وبعد تسليم القرض لا يخضع العميل لمتابعة فنية تمكن من معرفة وضعيته المالية لضمان استرداد القرض<sup>1</sup>.

وكان التوزيع الفوضوي للقروض وعشوائيتها بحد دعم المشاريع التنموية وتطوير الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة قد أدى إلى تراكم وزيادة مبالغ هذه القروض وإعدادها خاصة أن المصارف في هذه المرحلة هي مصارف عمومية تهدف في أغلبها إلى تمويل التنمية وتطوير الإنتاج، وكانت الفترة 85-1992 فترة عسيرة على الجهاز المصرفي الموريتاني مما دفع الحكومة الموريتانية إلى مراجعة نظامها المصرفي.

وبعد تفاحش مشكل المديونية بدأ التفكير الجدي في طريقة حل وتجاوز إشكالية الديون المصرفية الجمدة، فاستحدث القانون 108/82 الصادر بتاريخ 27 أغسطس - 1982، الذي حاول أن يضع الأسس الأولية لتحصيل هذه الديون، وأن يسن العقوبات على كل المتحايلين على المصارف<sup>2</sup>.

إلا أن هذا القانون لم يستطع أن يلعب دورا جديا في حل هذه المشكلة، كما أنه كان يعاني من نقص كبير، وفراغات واسعة، حاول القانون 22/93 أن يعالجها.

لقد صدر القانون 22/93 في 26 يناير 1993، وكان يهدف إلى منع المدينين من تنظيم حالة عدم التسديد، ومساعدة المصارف والمؤسسات الإقتراضية في تحصيل قروضها، وكذلك القضاء على تعسف مساعدي العدالة، ولقد تعرض هذا القانون لمجموعة من القضايا من بينها:

<sup>1</sup> البنك المركزي الموريتاني، تقرير عن وضعية المصارف الموريتانية، 1991، ص 51.  
<sup>2</sup> القانون رقم 108/82 الصادر بتاريخ 17/أغسطس/1992 المتعلق بتحصيل الديون المصرفية.

1- يتكون مبلغ الدين المصرفي من أصل القرض والفوائد والعمولات والتكاليف والرسوم المترتبة على عملية منح القرض، على أن يحدد سعر الفوائد في الاتفاقية الموقعة بين الطرفين، وإذا لم ينص على سعر الفائدة في الاتفاقية يطبق سعر الفائدة الأدنى المطبق على نوعية القرض الممنوح. ويحدد في الاتفاقية أجل تسديد القرض و إذا لم يحدد فيها، فإنه عادة لا يتجاوز سنة.

2- عند حلول أجل الدين، يجب على الهيئة المكلفة به أن ترسل إنذارا للمدين، عن طريق إشعار وكيل العدالة، بعد هذا الإشعار يمكن للهيئة المكلفة بالتحصيل أن تطالب بحجز تحفظي مؤقت للممتلكات العقارية، وفي حالة عدم رد المدين بعد تمام ثلاثين يوما من الإشعار يحق للهيئة المكلفة بالتحصيل رفع القضية للمحكمة لتبت فيها دون أجل.

3- تعفى المصارف و المؤسسات المكلفة بالتحصيل من تقديم أي تسديد مسبق أو أية كفالة خلال أي إجراء قضائي تقوم به لتحصيل ديونها، كما تدعى المراسيم المستعجلة وأحكام القانون المدني و التجاري و الإداري المتعلقة بتحصيل الديون من رسوم التسجيل ولذلك فهي تسجل مجانا لفترة خمس سنوات ابتداء من 1993/01/101 ، وتخضع رسوم نقل الممتلكات العقارية المكتسبة عن طريق أحكام صادرة لصالحها ، لنسب منخفضة تبلغ 1 % وذلك لمدة خمس سنوات.

4- تتمتع المصارف والمؤسسات المالية بحق الامتياز على جميع الممتلكات العقارية وغيرها التي يمتلكها العملاء وأزواجهم وأبنائهم الذين لم يبلغوا سن الرشد، شريطة أن يكون العميل قد أعطى أو تنازل عن هذه الممتلكات خلال فترة القرض. وإذا تمت إدانة العميل من طرف محكمة مختصة، يجب عليها أن تصادر جميع أملاكه طبقا للإجراءات القانونية ، ولذلك فعلى المحكمة أن تعين وكيل عدالة لبيع هذه الممتلكات في المزاد العلني على أن لا يقل إيراد البيع عن مبلغ الديون المطلوبة

والتعويضات المحددة لصالح الدائن. و إذا لم تجد المعروضات مشترين، فعلى المحكمة أن تحدد تاريخاً جديداً لا يقل عن 15 يوم و لا يزيد على ثلاثة أشهر لتنظيم عرض جديد.

5- إذا كان عدم سداد الديون مصحوباً بسوء النية، فإن المدين يتعرض للحرمان من الحصول على القروض المصرفية لمدة تتراوح بين ستة أشهر وخمس سنوات، كما يتابع بسبب الخيانة، وتجري ملاحظة مسئولية المصارف، إذا تم التأكد من تعاملهم مع العملاء أصحاب النوايا السيئة، وذلك طبقاً للقوانين المعمول بها.

وإذا كانت ديون مؤسسات الإقراض مضمونة برهن حيازي أو عقاري، فإنه يمكن لهذه المؤسسة في حالة عدم الاستجابة للإشعار بحلول أجل الدين، أن تقوم ببيع الممتلكات العقارية المرهونة وذلك عن طريق وكيل عدالة يعرضها للبيع في المزاد العلني<sup>1</sup>.

6- يمكن للمؤسسة التي تتكون ديونها من عقود عرفية و بناء على أمر من رئيس محكمة مختصة أن تقوم برهن نهائي على ممتلكات المدين، على أن يحدد رئيس المحكمة مبلغ الديون المضمونة ويعين ممتلكات المدين التي عليها الرهن.

ويلاحق بسبب السرقة المشتري الذي حصل على بضائع مستوردة عن طريق البحر ومسددة بإعتماد وثائقي بلا سند محول إلى أمره عن طرق المصرف، وستتم متابعة المتعاملين مع المذنب لنفس المخالفة.

<sup>1</sup> القانون رقم 022/93 الصادر بتاريخ 26 يناير 1993 المتعلق بتحصيل الديون المصرفية.

7- يمكن للمصرف أن يتمتع بالحقوق المترتبة على وصل التسديد من طرف إدارة الضرائب والجمارك إذا كان المصرف قد قام بدفع الضرائب والرسوم المترتبة على توفير الكفالة لصالح عميله لدى الخزينة العامة.

8- يمكن اللجوء إلى الإكراه البدني للعميل إذا استحال دفع غرامة مالية عن طريق تنفيذ الأحكام التي تدين العميل بسبب تحاييله أو ادعائه أنه عديم لا يملك شيء.

ويتم تحديد رواتب وكلاء العدالة المكلفين بالإشراف على عملية التحصيل على أن لا تتجاوز 200 ألف أوقية

هذه أهم المحاور التي تناولها القانون 022/93 وبعد استصدار هذا القانون تم إنشاء الوكالة الموريتانية لتحصيل الديون المصرفية والتي جمعت كل الملفات والمعلومات المتعلقة بالعملاء والدائنين. إلا أنه لم تصل مستويات تحصيل الديون المصرفية إلى المستوى المطلوب.

### المطلب الخامس : مساهمة القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية

لقد مر الاقتصاد الموريتاني بفترات صعبة، بدأت بعد الحصول على الاستقلال سنة 1960، حينها لم يكن يتوفر من مقومات التنمية الاقتصادية إلا التزر القليل فلا طرق ولا مصانع ولا مستشفيات ولا موانئ ولا مطارات ولذلك وجدت الحكومة نفسها مرغمة على إيجاد وخلق كل متطلبات التنمية ولم يكن أمامها إلا اللجوء إلى البلدان الأشقاء والأصدقاء لطلب العون.

ولم تكن المصارف المتواجدة ذات أهمية حيث أنها كانت تمثل مؤسستها الأصلية والتي أنشأتها لخدمة مصالحها ومصالح المؤسسات الأجنبية. كما أن هذه المصارف كلها مملوكة من

طرف الفرنسيين ، ولذلك فالتمويلات الممنوحة من طرفها كانت في الغالب تمويلات قصيرة أو متوسطة لا يمكن استخدامها في إنشاء مشاريع البنى التحتية التي تتطلب تمويلات كبيرة ذات فترات طويلة، وكانت هذه التمويلات تقدم بصفة عشوائية لا تراعي أولويات الاقتصاد الوطني بل توجه في معظمها لقطاع الخدمات ، خاصة قطاع التجارة الذي لا يعتبر قطاعا منتجا<sup>1</sup>.

وبعد الخروج من الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا سنة 1973 والإعلان عن مرتبة الجهاز المصرفي، حاولت الحكومة أن تتبع سياسة رشيدة وفعالة في إطار توزيع القروض المتوفرة، لكن الوضع لم يتغير كثيرا، بحيث أن هذه القروض تم تقديمها من طرف تلك المصارف التي تم تحويل ملكيتها إلى الدولة الموريتانية والتي لا يزال موظفيها وأطرها ناقصي خبرة، خاصة أن أغلبية المصارف، رحل موظفيها إلى بلدانهم الأصلية وأصبح المشرفين عليها عمال وطنيين ليست لديهم الخبرة الكافية ولا الإلمام الشامل بما يقتضيه العمل المصرفي، فتم توزيع القروض بإسهاب و بدون دراسة متأنية للمفات طالبي التمويل ولا جدوائية هذه المشاريع الممولة<sup>2</sup>.

هذا بالإضافة إلى أن مرتبة الجهاز المصرفي كلفت الدولة مصاريف كبيرة بدأت بشراء حصص الأجنبي في المصارف وتعويض موريتانيا لالتزاماتها اتجاه البنك المركزي لإفريقيا الغربية وكذلك مصاريف تكوين الأطر والموظفين الذين يشرفون على تسيير وإدارة أعمالها.

ومع دفع هذا ظلت القروض المقدمة من طرف المصارف تنمو وتزداد حتى 1987 حيث تسببت في إفلاس و تصفية بعضها.

<sup>1</sup>البنك المركزي الموريتاني : للتقرير 1988 ص 17

<sup>2</sup>- إتحاد بنوك التنمية : تقرير عن حصيللة المشاريع الممولة من طرف البنك حتى 1989.ص.9



مما دفع الحكومة إلى الدخول في اتفاقيات مع المؤسسات الدولية لإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد وذلك ما تم عبر سلسلة من البرامج الثبوتية والهيكلية والتي فرضت إجراء إصلاحات مالية من ضمنها حوصصة الجهاز المصرفي ووضع قيود على الائتمان الحكومي وتشجيع القطاع الخاص وتقديم القروض اللازمة له التي ستؤدي إلى تطوره وخلق مبادرات خاصة وفرص عمل جديدة.

ومن الناحية النظرية يتحتم على القطاع المصرفي أن يتبنى سياسة فعالة ورشيده لجلب المدخرات المحلية حتى يوفر البديل عن تلك القروض الأجنبية التي كانت هي الملجأ الوحيد أمام الحكومة في فترات البناء الأولي لهياكل الدولة.

هذه الإدخارات التي كانت ضئيلة لسببين أولهما ضعف المستوى الوطني للأجور مما يستحيل معه ادخار جزء من الدخل، وثانيتهما عزوف المواطنين عن التعامل مع المصارف لعدم الثقة فيها وكذلك لعدم توفرها بشكل كبير لهؤلاء المواطنين<sup>1</sup>.

وبعد إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإصلاحه، أصبح إلزاما عليه أن يتحمل مسؤولياته ويساهم حسب إمكانياته في تشجيع وتمويل المشاريع ذات الأولوية والتي لا غنى عنها في ظل غياب أو تراجع التمويل الأجنبي للتنمية الذي أصبح باهظ التكلفة وقاسي الشروط.

وسنتطرق هنا لمساهمة المصارف الثانوية في تمويل التنمية من خلال الائتمان الموجه لكل من الصناعة، الزراعة، الصيد والخدمات.

### أولا: دور القطاع المصرفي في تمويل الصناعة

<sup>1</sup> محمد الأمين ولد سيدنا : دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية – مصدر سبق ذكره ص.98

لقد عانى القطاع الصناعي في موريتانيا من ندرة ونقص التمويل، خاصة أن هذا القطاع يحتاج إلى تمويلات كبيرة ولفترات طويلة، لأن إنشاء المصانع وشراء الآلات والمعدات يتطلب مبالغ باهظة ووقتا طويلا قبل الشروع في السداد إلا أنه لم يظهر في تركيبة القروض الموجهة للاقتصاد منذ منتصف الستينات وجود يذكر لقروض طويلة الأجل وذلك بسبب عدم رغبة المصارف التجارية في تقديمها لأنها غير أكيدة الاسترجاع وكذلك لعدم وجود مصرف متخصص في تمويل الصناعة.

هذا بالإضافة إلى عدم وجود نواة صناعية يمكن تطويرها من خلال قروض قصيرة الأجل، ولذلك فأغلب ما حصلت عليه الصناعة من قروض إنما هو قروض متوسطة أو قصيرة تم الحصول عليها عن طريق جهود شخصية وروابط خاصة.

ولذلك فالحديث عن تمويل الصناعة سيرتكز على التمويلات التي قدمها إتحاد بنوك التنمية (UBD) وكذلك المصارف التجارية بعد هيكلتها، عندما أصبحت مصارف خاصة :

### 1- تجربة إتحاد بنوك التنمية في تمويل الصناعة:

لقد تركز النشاط الصناعي الموريتاني في المدن الكبيرة ولم يظهر في التجمعات السكانية الأخرى أي نشاط صناعي يذكر إلا بعد الانتهاء من مشروع كهرة المدن التي أنجزت مؤخرا وكان هذا النشاط ذو طابع حرفي فلم يتجاوز المجالات التقليدية التي ينعدم فيها طابع التجديد والابتكار وكل هذه الصناعات ذات ملكية فردية تعتمد في الخبرة والتمويل على الجهود الذاتية ولقد كلفت الحكومة في إطار تشجيع ودعم الصناعات المتوسطة والصغيرة اتحاد بنوك

التنمية بتقديم الدعم المالي والفني لهذه الصناعات فتجسدت مساهمة هذا المصرف في محاولات لترقية وتطوير قطاع الصناعات وشملت أوجهها عديدة منها:

1- منح القروض لتمويل عمليات شراء التجهيزات والمعدات الضرورية لتطوير إنتاج المشروعات المختلفة.

2- تقديم ضمانات من المصرف للهيئات المالية الأجنبية المانحة للقروض لهذه المشروعات.

3- المساهمة في رأس مال الوحدات الإنتاجية الأساسية.

4- تقديم الدعم الفني وإعداد دراسات الجدوى لهذه المشاريع.

ولقد كان المصرف يشترط من اجل الاستفادة من تمويله أن تكون المشاريع الصناعية تهدف إلى تحقيق المساعي التالية<sup>1</sup>.

1- توفير السلع الغذائية الضرورية و التي عليها طلب استهلاكي كبير في للسوق المحلي.

أن تستغل هذه المشاريع تقنيات بسيطة وملائمة لا تتطلب أموالا باهظة وخاصة من العملات صعبة و أن توفر فرص عمل جديدة.

2- أن تكون لها مردودية اقتصادية ومالية وأن ترتبط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وانطلاقا من هذه المعايير والأهداف فلقد قام اتحاد بنوك التنمية (UBD) بتمويل أكثر 37 مشروع بتكلفة وصلت إلى أكثر من 103334155 أوقية ومن بين هذه المشاريع 27 مشروع في مجال الصناعة

<sup>1</sup>النظام الأساسي لإتحاد بنوك التنمية المصدر السابق.

التحويلية و10 مشاريع في مجال الصناعات التقليدية ويوضح الجدول التالي مساهمة هذا المصرف في بعض المشاريع.

## جدول رقم 02 - 8 : يبين مساهمة اتحاد بنوك التنمية في قطاع الصناعة حتى 2009

المشروع	مساهمة اتحاد بنوك التنمية
الشركة الموريتانية لصناعة الألبان	60
مصنع المشروبات الغازية	20
مشروع إنتاج علف الحيوانات	72
مشروع مصفاة الزيوت الغذائية	40
مشروع صناعة البسكويت	15
مشروع صناعة الحلوى	44,9
مشروع صناعة المياه المعدنية	38,34
مشروع صناعة الأحذية	16
مشروع صناعة البطاريات	50
مشروع صناعة الورق المقوى	43
مشروع الأدوات الصحية وآلات المكاتب	28,1
مشروع صناعة الأقلام	39
مشروع الشباك والأحبال	92,4
مشروع صناعة مواد التجميل	16,8
مشروع صناعة الأواني المنزلية	19,5
مشروع صناعة الزجاج	8
المجموع	603,8

المصدر: اتحاد بنوك التنمية تقرير عن حصيلة المشاريع الممولة حتى 1989

وكثيرا ما واجهت هذه المشاريع أزمات إنتاجية حادة لعدم قدرة سلعها على المنافسة ولكون السوق المحلية سوقا مفتوحة، وكذلك لانعدام التوافر الدائم للمواد الأولية المستخدمة.

لقد ساهم هذا المصرف كذلك في رأس مال بعض الهيئات الائتمانية التي تقدم التمويل إلى المنشآت الصغيرة وأغلب المبادرات الفردية .

وتتميز شروط الحصول على قروض هذا المصرف باليسر حيث تغطي فترة القروض من 8-10 سنوات مع فترة إعفاء تدوم من 18-24 شهر، كما أن معدل الفائدة المفروض على هذه القروض لا يتجاوز أكثر من 6% بل قد يصل إلى 3 % تبعا لأهمية النشاط وانسجامه مع الأولويات الاقتصادية.

لقد ساهم المصرف في توفير التمويل لصالح بعض المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة عن طريق إبرام اتفاقية مع الصندوق الفرنسي للتنمية قدرت ب 60 مليون أوقية، وزعت في شكل قروض فعلا عن طريق مصارف ثانوية.

### ثانيا - مساهمة المصارف التجارية في تمويل الصناعة :

لقد شاركت المصارف التجارية بصفة مستمرة في تقديم القروض للصناعة لكن هذه القروض كثيرا ما استخدمت في مجالات غير منتجة وغير ضرورية.

وتحتل مساهمة هذا القطاع في تمويل الصناعة مرتبة متأخرة حيث انتقلت من 4324 مليون أوقية في 2003 إلى 3877 مليون في 2006 وأخير 3408 مليون أوقية في 2009، ويبدو جليا أن مساهمة هذا القطاع لم تكن تنم باستمرار<sup>1</sup>.

تنوزع هذه التمويلات بين أربع قطاعات هي المناجم، الطاقة، الصناعات التحويلية ثم البناء والأشغال العامة. ويحصل قطاع الصناعات التحويلية على أكثر من 55% ليأتي بعده قطاع البناء والأشغال العامة الذي يستحوذ على أكثر من 25% من هذه التمويلات. ثم يأتي في الترتيب الأخير كلا من قطاعي المناجم والطاقة حيث لم يحصلوا معا إلا على ما يمثل 5.30% في سنة 2009.

لقد استأثر هذا القطاع بنسب متفاوتة من إجمالي الاستثمارات الوطنية من خلال مختلف الخطط التنموية فتراوحت نسبته بين 33,8% في الخطة الأولى و34,4% في الخطة الثانية والثالثة وأخيرا 31% في الخطة الرابعة. أما نصيب هذا القطاع من برنامج التقويم الاقتصادي والمالي فلم يتجاوز 12% وهو ما يمثل 6600 مليون من مجموع الاستثمارات.

ولقد وصلت مساهمة القطاع المصرفي في تقديم التمويل للصناعة في العقد 80-1990 إلى عشر مليارات أي ما يمثل 5% من إجمالي القروض وهي نسبة ضئيلة.

كما استمرت سيطرة القروض القصيرة الأجل على التمويلات المقدمة من طرف المصارف بصفة عامة، أما في مجال الصناعة فتجد أن هذه القروض القصيرة وصلت إلى 3450 مليون أوقية في 2003 من الإجمالي الموجه إلى الصناعة وهو 4324 مليون أوقية في نفس السنة أما في 2009 فلقد كان إجمالي القروض الموجهة إلى الصناعة تصل إلى 3408 مليون أوقية وكانت 2726 مليون أوقية

<sup>1</sup>البنك المركزي الموريتاني : نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1998

منها قروض قصيرة الأجل وتظهر هذه النسب تديني الحجم الذي كان يخصص للقروض المتوسطة من أجل تمويل الصناعة وبذلك يظهر جليا أن التمويل طويل الأجل قد اختفى مع اختفاء اتحاد مصارف التنمية.

وعموما يمكن إظهار الجدول التالي لتوضيح وضعية هذا القطاع والتمويلات التي حصل

عليها:

جدول رقم 02 - 9: يبين وضعية القروض الموجهة لقطاع الصناعة في الفترة 2003-2009

مليارات الأوقية

الفترة		2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
البيان								
قروض قصيرة الأجل	المناجم	229	309	178	215	264	6	6
	طاقة	320	119	159	184	177	171	164
	الصناعات التحويلية	1709	1702	1856	1790	1610	1703	1491
	بناء وأشغال عامة	1192	1117	1036	1208	1123	1056	1064
	مجموع القروض قصيرة الأجل	3450	3247	3229	3397	3174	2936	2726
	مناجم	-	-	-	-	-	-	-
	طاقة	22	4	4	4	4	4	4



قروض	الصناعات تحويلية	796	469	525	476	448	727	678
متوسطة	بناء وأشغال عامة	20	-	-	-	-	-	-
الأجل	مجموع القروض	838	473	529	480	452	731	682
	متوسطة الأجل							
مجموع		4288	3720	3758	3877	3626	3667	3408
القروض								

### المصدر : البنك المركزي الموريتاني نشرة ربع سنوية مارس 2009

ومن خلال هذا الجدول يتبين أن القروض القصيرة الأجل واصلت نموها وسيطرهما على التمويلات المقدمة من طرف المصارف التجارية حيث وصلت أدنى نسبة لها سنة 2003 وهي 70,45% من إجمالي هذه القروض أما القروض المتوسطة فإن أعلى نسبة وصلت إليها هي 20,01% بنسبة 2009 من إجمالي تمويل الصناعة وهبطت إلى 12,71% من إجمالي هذا التمويل سنة 2004.

أما نسبة إجمالي ما تحصلت عليه الصناعة من إجمالي القروض المصرفية فتميزت بالتذبذب حيث وصلت إلى أعلى نسبة سنة 2003 وهي 11,71% وكانت أدنى نسبة وصلت إليها سنة 2009 هي 8,22% من إجمالي القروض.

### ثالثا : مساهمة القطاع المصرفي في تمويل قطاعي الزراعة و الصيد البحري

لقد ظل القطاع الزراعي لفترات طويلة يعتمد على القدرات الفردية في التمويل وعلى آلات و وسائل بسيطة و تقليدية للإنتاج، و لذلك فهو قطاع تقليدي متخلف لم يحظى بالحصول على

التمويل الكافي لتطوير وضعيته، و عزفت عنه الاستثمارات الأجنبية التي لم تتوجه إلا إلى القطاعات الحديثة التي تضمن مردوديتها كما أن الحكومة بعد الاستقلال قد أهملت هذا القطاع إهمالا شديدا ولم تهتم به، و لذلك كانت الانعكاسات حادة عند حلول الجفاف، و قد استفادت هذه القطاعات من تمويلات من طرف اتحاد مصارف التنمية وكذلك من قروض المصارف التجارية.

### 1- تمويلات اتحاد مصارف التنمية :

ظل هذا القطاع يفتقر إلى أبسط التمويل لضمان المحافظة على ما كان متوفرا من النشاط، كما انه لم توجد هيئة مكلفة بتمويل القطاع إلا في سنة 1980 عند تأسيس الصندوق الوطني للتنمية، لكن المصارف الموجودة وخاصة البنك الموريتاني للتنمية كان يقدم بعض القروض في إطار شخصي يعتمد على المعرفة والوزن الاجتماعي ولم يكن يتوخى في هذه القروض معايير التخصيص الدقيق والمحكم، بل كانت معدلات الفائدة المفروضة عليها وفترات السداد تشكل عوائق أمام طالبي هذه القروض.

كما أن الشركة الوطنية للتنمية الريفية كانت تساهم بتقديم قروض إلا أنها محدودة وبالفعل لعبت هذه المؤسسة دورا في تنظيم وتأطير المزارعين والفلاحين.

وفي سنة 1987 تم دمج الصندوق الوطني للتنمية و البنك الموريتاني للتنمية والتجارة في مصرف واحد عرف باتحاد مصارف التنمية تحمل هذا المصرف على عاتقه تقديم المساعدة والإرشاد إلى هذا القطاع وتجسد ذلك في الإجراءات التالية:

1- إنشاء إدارة على مستوى المصرف لتقديم القروض للزراعة ودراساتها وتابعها.

2- تشجيع إنشاء الهيئات والمؤسسات التي تشرف على التأطير والتسويق والإرشاد الزراعي، وذلك بالمساهمة في رأس مال هذه الهيئات أو تقديم قروض مسيرة وقصيرة لهذه الهيئات.

3- تطوير وتمويل المشاريع الزراعية وتشكيل التعاونيات الزراعية لتنظيم المزارعين وتأطيرهم وكذلك تقديم البذور والمساعدات الفنية التي ستؤدي إلى تطوير الإنتاج وتحسين ظروف معيشة المزارعين في المناطق الريفية.

4- أما مساهمة هذا المصرف في تقديم القروض فقد وصلت إلى 791 مليون أوقية في سنة 2008 وهو ما يمثل 34% من إجمالي القروض المقدمة من طرف المصرف، ولقد شملت قروض المصرف عدة مجالات منها مجال الفلاحة الذي استفاد من 20 قرص في الفترة 2008-2009، ومجال الزراعة حيث حصل على 16 قرص لتمويل المشاريع الزراعية بلغت 124 أوقية ومن ضمن هذه المشاريع:

- مشروع "جدر المحكن" لإنتاج الحبوب والخضروات في سنة 2007 والذي تصل تكلفته إلى 24.866.000 أوقية ساهم المصرف بأكثر من 70% منها.
- مشروع "لكصيبة" لإنتاج الحبوب والخضروات لسنة 2008 بتكلفة قدرها 20.030.000 أوقية ساهم المصرف فيها ب 49,92% .
- مشروع دواجن " تن اسويلم" بتكلفة قدرها 8,8 مليون سنة 2007 بتمويل كلي من المصرف.

ولقد حاول المصرف آن يغطي حاجيات التمويل في هذا القطاع لكن سوء التسيير والاستغلال الغير عقلاني والغير رشيد لأغلبية القروض جعلها عديمة الجدوائية.

أما قطاع الصيد فعلى الرغم من انه حديث النشأة، فإنه هو الآخر قد عانى من نقص كبير في القروض والتمويل ولقد ساهم اتحاد مصارف التنمية في تقديم الكثير من التمويل لهذا القطاع في إطار دعم وتنظيم القطاع، وكذلك بناء الهياكل الأساسية لصناعة السمك مثل التثليج والتعليب وشراء أدوات الحفظ والتخزين وكذلك التسويق ولقد ساهمت قروض اتحاد بنوك التنمية في كل مجالات القطاع<sup>1</sup>.

فمن أجل تحسين وترقية تسويق وتوزيع الأسماك في الداخل تم تمويل مشاريع البنية الأساسية واقتناء شاحنات التثليج، كانت القروض المقدمة في هذا الإطار هي قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، بلغت في نهاية 2007 ما قيمته حوالي 333,4 مليون أوقية أي ما يمثل 14,5 % من إجمالي قروض اتحاد بنوك التنمية.

أما قطاع الصيد الصناعي فقد استحوذ على نصيبه من القروض، فخصصت لاغتناء تجهيزات الصيد كالمحركات والبواخر وغيرها، فقام المصرف بتمويل شراء ثماني بوخر تثليج وصلت تكلفتها حوالي 852 مليون، بالإضافة إلى تمويل مشاريع شخصية قدرت تكلفتها ب 223,2 مليون أوقية سنة 2009.

وبخصوص الصيد التقليدي أسهم اتحاد بنوك التنمية بتقديم قروض قدرت ب 110 مليون أوقية خصصت لتمويل 14 مشروع تهدف إلى تزويد السوق المحلية بالأسماك، كما أن هذا القطاع لعب دورا بارزا في توفير فرص عمل لطبقة كبيرة من العاطلين. وهو يحظى بأهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية للحكومة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> اتحاد بنوك التنمية: تقرير عن حصيلة المشاريع مصدر سبق ذكره.

<sup>2</sup> محمد الأمين ولد سيدنا : رسالة ماجستير مصدر سبق ذكره، ص 107.

ويتميز قطاع الصيد بأنه في إطار الخطة الاقتصادية الرابعة التي غطت 81-85 استحوذ على 6620 مليون أوقية، ووصلت مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى 8% في 2006 ثم 7% في 2007 و6% في 2008.

وعموما فإن تمويل قطاعي الزراعة والصيد من طرف اتحاد بنوك التنمية لم يلعب دورا مهما في تطوير وترقية القطاعين، بل إن إنتاجه هذين القطاعين لم تتطور كثيرا كما أن القروض التي غالبا ما تتحول إلى ديون معدودة أصبحت عائقا أمام تطور نشاط المصرف، لذلك فإن البعض يعزي فشل هذا المصرف إلى التمويلات الباهظة من طرفه لهذين القطاعين.

## 2. تمويلات المصارف التجارية لقطاعي الزراعة والصيد:

لقد ساهمت المصارف التجارية في الزراعة والصيد البحري مساهمات معتبرة حيث وصلت نسبتها من إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية إلى 42,87% وهو ما قدر بـ 17,73 مليون أوقية.

وظلت القروض الموجهة لهذين القطاعين تنمو وتزداد فانتقلت من 8431 مليون أوقية سنة 2006 إلى 17737 مليون أوقية في سنة 2007 لتشهد هبوطا سنة 2008 حيث وصلت 13143 مليون أوقية سنة 2009.

وتتوزع أغلبية هذه القروض إلى قروض قصيرة في أغلبها ثم قروض متوسطة، ولقد استحوذ قطاع الصيد على أغلبية هذه القروض التي استفاد منها كلا من الصيد التقليدي والصيد الصناعي. أما التمويلات الخاصة بالزراعة فهي تمويلات قليلة استحوذت عليها الزراعة وتربية المواشي.

وعموما فإن ضعف التمويل المصرفي وشروطه وتبعيته لأولويات السياسة العامة للحكومة جعل نصيب هذين القطاعين يتذبذب بين الهبوط والارتفاع حيث وصل إلى 41,65% من إجمالي قروض المصارف التجارية في 2007 ثم 42,87% سنة 2008 وأخيرا وصل إلى 31,72% سنة 2009 ويعود هذا التراجع في السنة الممنوحة لهذين القطاعين إلى التراجع الحاصل في نمو حجم القروض الموجهة إلى الاقتصاد من طرف المصارف التجارية بصفة عامة.

ولتوضيح مساهمة المصارف التجارية في تمويل القطاعين عن طريق القروض القصيرة والمتوسطة الأجل ومدى مساهمة كل منهما في هذا التمويل نورد الجدول التالي الذي يبين وضعية القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الصير في، شهرية، تصدر عن الرابطة المهنية للبنوك الموريتانية، نواكشوط، ع 10، أغسطس 1992، ص5.

## جدول رقم: 02 - 10 يوضح وضعية القروض الموجهة لقطاعي الزراعة والصيد البحري في فترة 2003-2009.

ملايين الأوقيات

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	البيان	الفترة
12315	13.127	13860	16492	15008	14026	13.311	قروض قصيرة الأجل	فلاحة- تربية
	100	168	1234	294	331	266		زراعة
175	357	283	297	275	210	185		تربية المواشي
12081	12.670	13409	14898	14439	13.485	12.860		الصيد البحري
828	896	835	1308	1402	1976	1938	قروض متوسطة الأجل	فلاحة- تربية مواشي - صيد
1	1	1	573	328	335	362		زراعة
23	33	66	101	114	133	144		تربية مواشي
794	862	768	634	960	1508	1432		الصيد البحري
13143	14023	14695	17737	16410	16002	15249	بمجموع القروض	

المصدر: البنك المركزي الموريتاني نشرة ربع سنوية مارس 2009

ومن خلال هذا الجدول يمكن أن نصل إلى الملاحظات التالية:

- 1- ظلت نسبة قطاع الصيد من القروض المتوسطة والقصيرة مرتفعة فلم تقبض عن 90% خلال الفترة في حين كانت حصة ضئيلة.
- 2- إن القروض المقدمة من طرف المصارف التجارية كانت تسيطر عليها القروض القصيرة الأجل حيث كانت أدنى نسبة قصيرة للقروض القصيرة الأجل إلى إجمالي القروض هي 87,29% في سنة 2003 في حين وصلت أعلى نسبة لها إلى 94,32% في سنة 2007، كما أن نسبة القروض المتوسطة إلى إجمالي القروض المقدمة من طرف المصارف لم تكن بالمحظوظة حيث ظلت تتراوح بين 12,71% سنة 2003 و 5,68% سنة 2007.
- 3- يقع قطاع الزراعة من حيث نرتب نسبة القروض المتحصل عليها ي المرتبة الثانية، ويأتي قطاع تربية المواشي في المرتبة الأخيرة.

وعموما على القائمين على السياسة الائتمانية وآلية توزيع القروض أن يبادروا بإصلاح هذه الوضعية " المرضية" التي تتوضح من خلال تركيبة القروض وتوزيعها، فإلى متى سيبقى قطاع الزراعة وتربية المواشي يعيش التهميش والإهمال رغم أهمهما يوفران الكثير من فرص العمل وتعتمد عليهما فئات اجتماعية مهمة وواسعة.

#### رابعا : مساهمة القطاع المصرفي في تمويل قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات أحد المؤسسات التمويلية في البلاد خاصة أن القطاعين الصناعي والزراعي لم يستطيعا أن يستقطبا نصيبا من هذا التمويل الذي غالبا ما يكون قصير أو متوسط الأجل، وبالفعل فإن تمويلات من هذا النوع لا تستجيب كثيرا لمتطلبات التنمية.



وبعد خوصصة أغلبية المؤسسات العمومية وخاصة مؤسسات القطاع المصرفي، اختفت كلية القروض الطويلة الأجل، لأن المصارف التي أخذت على عاتقها مسؤولية تمويل التنمية فضلت أن تركز نشاطها على القروض القصيرة التي لا تتجاوز مدتها سنة ي العادة ثم المتوسطة بشكل نادر. ولقد استحوذ قطاع الخدمات وخاصة قطاع التجارة على أغلبية القروض الموجهة للتنمية<sup>1</sup>.

ولمعرفة مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل قطاع الخدمات سنتطرق لمساهمة اتحاد مصارف التنمية أولا ثم نتناول دور المصارف التجارية في هذا القطاع.

### 1- مساهمة اتحاد مصارف التنمية في تمويل قطاع الخدمات:

إن اتحاد مصارف التنمية هو مصرف مختص في تمويل التنمية وخاصة الصناعة والزراعة كما نص على ذلك نظامه الأساسي صراحة، إلا انه قدم الكثير من القروض الموجهة للخدمات والتجارة وذلك بسبب اشتداد الحاجة إلى التمويل وقلة عدد المؤسسات التمويلية والمصارف وضغوط رجال الأعمال والتجار على هذه المؤسسة من أجل التسامح في منح القروض. لقد قدم هذا المصرف قروضا من 24 مشروع حتى 2007 كلها تابعة لقطاع الخدمات وذلك بتكلفة قدرها 4.162 مليون أوقية تضمنت قروضا في مجال الصحة وجهت لتمويل 7 عيادات و5 صيدليات، كما مول ورشات لإصلاح السيارات بتكلفة قدرها 10,5 مليون أوقية وخمسة مخابر خصصت لها 35,8 مليون أوقية. هذا ضلا عن المساهمة في تمويل فندقين من رأس ماليهما 41,5 مليون أوقية.

<sup>1</sup> Mohamed Ouelid Ahmed Salem ; l'économie Mauritanienne ; le bilan de la planification. Imprimerie -1  
AtlaS- Nouakchott. Avril .1994.

ولذلك فلقد استحوذ هذا القطاع على ما يعادل 3% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف اتحاد مصارف التنمية. وكان نصيب التجارة من هذه الحصة هو الأكثر والأهم ويعود ذلك إلى أن موريتانيا تعتمد بشكل كبير على توفير حاجياتها من السلع المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية وكذلك السلع الكمالية على الاستيراد من الخارج، فضلا عن أن العائدات من قطاع الصناعة يتم بها تمويل التجارة، فتلجأ الصناعة إلى طلب التمويل من المصارف التي كثيرا ما ترفض تقديم القروض التي يتطلب سدادها فترات طويلة، وبذلك يجد نقص التمويل الملاحظ في قطاع الصناعة تفسيره، الشيء الذي يحتم على الدولة البحث عن بديل عاجل لتوفير التمويل للزراعة والصناعة<sup>1</sup>.

## 2- مساهمة المصارف التجارية في تمويل قطاع الخدمات.

من الجدول التالي الذي يتضمن الإحصائيات التي تظهر تفاصيل مساهمة المصارف التجارية في تمويل قطاع الخدمات، يمكن تحديد المستوى الذي وصلت إليه هذه التمويلات. ومن خلال الجدول السابق يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

1. ظلت نسبة قطاع الخدمات من القروض تزداد خلال الفترة 2002-2009 حيث وصلت إلى 38,12% من إجمالي القروض سنة 2003 أما 2009 فقد وصل إلى 51,50% من إجمالي القروض، ولذلك فإن قطاع الخدمات حصل دائما على حصة معتبرة من القروض المصرفية.
2. في إطار هذا القطاع توزعت القروض على مختلف مجالاته حيث حصلت التجارة على أكثر من 80% من إجمالي القروض وحافظت على هذه النسبة العالية خلال الفترة، وفي المرتبة الثانية تظهر المواصلات وخدمات أخرى ثم العبور والنقل في المرتبة الثالثة بنسب أقل.

<sup>1</sup> البنك المركزي الموريتاني: تقرير عن النظام المالي الموريتاني، مارس 1998 ص 12.

3. تحتل القروض القصيرة الأجل نسبة كبيرة من إجمالي القروض الموجهة من طرف المصارف التجارية حيث ظلت تمثل في المتوسط خلال الفترة نسبة 92% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية. ولقد حصلت التجارة وحدها على هذه النسبة العالية خلال الفترة، وفي المرتبة الثانية تظهر المواصلات وخدمات أخرى ثم العبور والنقل في المرتبة الثالثة بنسب أقل.

4. تحتل القروض القصيرة الأجل نسبة كبيرة من إجمالي القروض الموجهة من طرف المصارف التجارية حيث ظلت تمثل في المتوسط خلال الفترة نسبة 92% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية. ولقد حصلت التجارة وحدها على 82% من إجمالي القصيرة في حين حصلت على 41,8% من إجمالي القروض المتوسطة.

وعموما فان النظام المصرفي قد لعب دورا أساسيا في تقديم القروض إلى النشاطات الاقتصادية إلا أن هذه القروض وبصفة عامة تتميز بأنها لفترات قصيرة أو متوسطة وبمعدلات زائدة مرتفعة لا تشجع كثيرا على الاستثمار، كما أن إمكانية الحصول عليها ليست في متناول الجميع.

وفي ظل غياب القروض الطويلة التي يمكن بواسطتها خلق منشآت صناعية و آلات إنتاجية وطنية تبقى التنمية في أشد الحاجة إلى التمويل اللازم لها، ولذلك فعلى الدولة العمل على توفير مثل هذا التمويل وان تخلق مؤسسات ائتمانية على تحمل مسؤولية التمويل والتأطير.

## خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما درسناه في هذا الفصل يتبين أن الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمن برامج التثبيت الاقتصادي والذي يشرف علي تطبيقها صندوق النقد الدولي، وبرامج التكيف الهيكلي الذي يراقب تنفيذها البنك الدولي، تنطلق من رؤية موحدة محتواها أن مآزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية، إنما يعود إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي ارتكبتها هذه البلدان، وعليه فإنه للخروج من هذا المآزق والركود حسب نظرة الصندوق النقد الدولي، يتعين علي هذه البلدان القيام بإحداث تغييرات جذرية في سياساتها الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها بلدان كثيرة إنما كانت نتيجة مباشرة للمديونية المرتفعة التي تعاني منها. وقد أشرنا في هذا الفصل إلي تطور النظام المصرفي الموريتاني في ظل هذه الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في هذا البلد منتصف الثمانينات، وذلك تحت وطأة مديونية المرتفعة وعجز عن السداد، بالإضافة إلي تدهور ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.



الفصل الثالث

دراسة تأثير الإصلاحات الاقتصادية

علي البنك الموريتاني للتجارة

**BMCI** الدولية

## مقدمة الفصل الثالث

بقي القطاع البنكي الموريتاني في وضعية خاصة وخطيرة حتي سنة 1986 بدأ برنامج إعادة تأهيل القطاع البنكي ضمن برامج التقويم الاقتصادي والمالي وتعود هذه الوضعية السيئة إلي ضعف بنية تحصيل الديون، وسوء التسيير وحينها كان النظام البنكي الموريتاني يتكون من 1: بنك موريتانيا الدولي، البنك الدولي لغرب إفريقيا- سابقا، والشركة الموريتانية للبنك. "الشركة العامة سابقا"، والبنك العربي الليبي للتجارة الخارجية والتنمية وهو بنك مختلط ينقسم رأس ماله الدولتين الموريتانية والليبية، والبنك الموريتاني للتجارة الخارجية والتنمية وهو بنك للتنمية مع دور ثانوي للتجارة، هذا بالإضافة إلي البنك العربي الإفريقي الموريتاني، وهو بنك ذو رؤوس أموال عربية وموريتانية.

إلا أن النظام المصرفي الموريتاني خضع لبعض الإصلاحات الاقتصادية كما تم تناولها في الفصل السابق ومن خلال هذا الفصل سنتناول تأثير الإصلاحات الاقتصادية على البنك الموريتاني للتجارة الدولية وذلك من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية الموريتانية

المبحث الثاني: المعوقات التي يعاني منها النظام المصرفي

المبحث الثالث: مكانة البنك الموريتاني للتجارة الدولية ضمن الهيكل المصرفي الموريتاني

<sup>1</sup> محمد ولد أعر ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .

## المبحث الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية الموريتانية

تمثل موريتانيا في حدودها الحالية إقليما شاسعا معظمه صحراوي، وقد ظل هذا الإقليم بدون سلطة سياسية مركزية حتى عهد الاستعمار، ولم يكن يقطنه سوى تجمعين سكانيين من البدو الرحل، كانا يتعايشان جنبا إلى جنب منذ عدة قرون، ومنقطعين عن باقي العالم، حيث وسائل الاتصال كانت نادرة ومحدودة، والحالات الاستثنائية التي كان يتم عن طريقها التبادل غير المنتظم، هي الحدود في الجنوب، أو أثناء مرور القوافل عبر المناطق الشمالية<sup>1</sup>، وبقيت موريتانيا على هذه الوضعية إلى أن نالت الاستقلال السياسي سنة 1960، كما لم تعرف موريتانيا ولفترة طويلة المؤسسات المالية والاقتصادية الحديث.

### المطلب الأول: مرحلة استقلال الجهاز المصرفي الموريتاني

لقد كان الاعتقاد سائدا آنذاك في أن الاستقلال الاقتصادي والمالي هو جزء لا يتجزأ من الاستقلال السياسي لذلك عمدت الحكومة الموريتانية في إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة بين موريتانيا والاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، وسعيها منها للاستقلال الاقتصادي قامت الحكومة بتأميم شركة استخراج الحديد (ميفرما) وتم إعلان إنشاء العملة الموريتانية المستقلة والتي عرفت باسم الأوقية سنة 1973، وإنشاء البنك المركزي الموريتاني.

### ✓ إنشاء البنك المركزي الموريتاني:

القانون رقم 73/136، الصادر بتاريخ 20 مايو 1973، وقد تم تحديد رأس ماله بـ 200 مليون أوقية مسدد بالكامل من طرف الحكومة الموريتانية، وقد حدد في المادة الأولى<sup>2</sup> طبيعة هذا البنك حيث نصت بأنه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وله الحق في

<sup>1</sup> عالي توفيق صادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، أبوا ظبي 1996، ص498.

<sup>2</sup> البنك المركزي الموريتاني، النظام الأساسي 1973، ص04.



استخدام بعض موارده في المجالات الاقتصادية والاجتماعية, كما يحق له أن يساهم في رأس مال بعض المؤسسات المصرفية.

ويوجد المقر الرئيسي للبنك المركزي الموريتاني، في المقر السابق لفرع البنك المركزي لغرب أفريقيا بنواكشوط وله ثلاثة فروع أخرى في (أنواذيبو، روصو، النعمة)، وله مكتب في مدينة سيليبا، وقد روعي في هذا التوزيع منافذ التعامل مع العالم الخارجي، ويسمح لهذه الفروع بإعطاء الإذن بتصريف العملات الصعبة للقادمين، دون أن يسمح لها بتصريف العملة المحلية وتحويلها للراغبين في السفر إلى عملات صعبة.

#### ✓ إنشاء العملة الوطنية:

لقد نص القانون الصادر بتاريخ 20 مايو 1973 رقم 73/136 على إصدار عملة وطنية، وقد أطلق عليها الأوقية\* وأنشأت هذه العملة مرتبطة بسلة من العملات الأجنبية وهي (الفرنك الفرنسي، والليرة الإيطالية، المارك الألماني، البسيطة الإسبانية، الفرنك البلجيكي، الدولار الأمريكي) ومصدر هذه العملات هو صادرات موريتانيا آنذاك من (الحديد، الجلود، السمك، الحيوانات، الصمغ العربي، ...).

وتم وضع هذه العملة للتداول في 29 يوليو 1973، وهو يوم فتح البنك المركزي لأبوابه، وقد حددت قيمة الأوقية بـ 0.016 غرام من الذهب الخالص، وسعر صرف يعادل 0.1 فرنك فرنسي للأوقية الواحدة (10UM=1FF)، و 5 فرنكات أفريقية للأوقية الواحدة (1UM=5CFA) و 47 أوقية للدولار الأمريكي الواحد (1\$=47UM) وساد الاعتقاد آنذاك أن هذا السعر قد وضع لطمأنة المؤسسات الاقتصادية الوطنية، ولإبقاء نظام العد كما هو لدى الموريتانيين حيث كانوا قبل

\* العملة الوطنية لموريتانيا

الأوقية يطلقون على كل خمس فرنكات أوقية، ولذلك لم يستخدموا الفرنك كوحدة للعد أبدأ، وبتبني هذا السعر للصرف لم يشعر المواطن العادي بتغيير كبير وخاصة في أسعار المواد والسلع والخدمات.

وقد استمدت العملة الموريتانية قيمتها مقابل العملات الأخرى عن طريق التسعير المباشر الذي يفرضه البنك المركزي الموريتاني، في ظل الرقابة على الصرف وعدم حرية تداولها بحجة حماية رؤوس الأموال المحلية، والحاجة إلى العملات الصعبة، كما بدأت عملية التخلص التدريجي من العملات المتداولة في البلاد مثل (الفرنك الفرنسي والفرنك غرب أفريقي)، وللسيطرة على إنجاح النظام النقدي الجديد، تبنى البنك المركزي الموريتاني وكما أسلفنا رقابة شديدة على الصرف، وذلك من أجل المحافظة على رؤوس الأموال الوطنية، وعدم إعطاء الفرصة للمهربين بنقلها إلى الخارج.

#### المطلب الثاني: وحدات البنوك التجارية الموريتانية

لم تكن البنوك التجارية الموريتانية تتعدى السبعة بنوك وذلك قبل القيام بعمليات الإصلاح الاقتصادي، حيث تضمنت عمليات الإصلاح تخفيض عددها، وذلك بتصفية الوحدات الفاشلة والتي بلغت ديونها المجمدة درجة مرتفعة، وتشمل البنوك التجارية الموريتانية عددا محدودا لا يزيد على 10 وحدات مصرفية وفيما يلي إشارة سريعة على هذه البنوك:

1- البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI) : تم إنشاء البنك الموريتاني للتجارة الدولية على أنقاض البنك العربي الإفريقي الموريتاني الذي تم إنشاؤه سنة 1974 في إطار إستراتيجية البنك

المركزي الموريتاني ذات الاتجاه العربي الإفريقي في مجال الاستثمارات، وقد بلغ رأسمال هذا الأخير 150 مليون أوقية موزعة كآتي<sup>1</sup>:

51% البنك العربي الإفريقي بالقاهرة .

49% البنك المركزي الموريتاني.

وكان مقر هذا البنك في انواكشوط وله ثلاثة فروع داخلية (انواذيبو، النعمة، العيون) وبعد إفلاس البنك العربي الإفريقي تم بيعه للقطاع الخاص في 15/12/1986 ليصبح على شكل شركة مساهمة وطنية، يملك القطاع الخاص 50% والحكومة الموريتانية 10%، وقد بلغ رأسمال هذا المصرف إبان إنشائه 500 مليون أوقية إلا أنه ومنذ بداية سنة 1993 تمت حوصته بنسبة 100%، وهو مؤسسة خاصة منظمة وجوبا في شكل شركة ذات رأس مال مختلط خاضعة للإطار القانوني المطبق على مؤسسات القرض. ويبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك في سنة 2009 خمسة مليارات أوقية مملوكة كلا من طرف خصوصيين موريتانيين<sup>2</sup>.

كما أن البنك الموريتاني للتجارة الدولية يعتبر مصرفا للتجزئة. لصالح الزبناء وهو يملك أكبر شبكة من الوكالات موزعة على التراب الوطني قدرها 27 وكالة كما يضم إلى غاية 31 دجمبر 2009 ما مجموعه 350 عاملا .

وعلى المستوى الدولي فان البنك يمتلك فرعا في جمهورية غامبيا، وشبكة واسعة من المراسلين الأجانب المتواجدين في مختلف القارات.

<sup>1</sup> ولد الحسن سيدنا، دور النظام المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2006-2007، ص99.

<sup>2</sup> البنك الموريتاني للتجارة الدولية، التقرير السنوي 2007-2008.

وفي مجال دعم البنك للقطاعات الاقتصادية وجه البنك إلى قطاع الصيد التقليدي والتجارة والصناعة أكثر من 56% من القروض الإجمالية التي منحها سنة 1996<sup>1</sup>.

**2- البنك الوطني الموريتاني (BNM):** تم إنشاء البنك الوطني الموريتاني في 6 فبراير 1989، وذلك نتيجة الإدماج بين أول مصرفين في البلاد، الشركة الموريتانية للبنك، والبنك الدولي الموريتاني.

وقد كان رأسمال البنك الوطني الموريتاني عند إنشائه 500 مليون أوقية ويتكون من 100 ألف سهم، القيمة الاسمية لكل سهم 5000 أوقية.

وقد تعرض هذا المصرف إلى أزمات ناتجة عن سوء التسيير، وارتفاع حجم الديون المحمّدة، وفي كل مرة يوشك على الإفلاس تقوم الحكومة بدعمه ماليا لتغطية النقص الحاصل في السيولة حيث استفاد سنة 1989 من مساعدة بمقدار 50.32 مليون أوقية، ثم مساعدة أخرى سنة 1990 بمقدار 197 مليون أوقية، لكن هذه الإسعافات لم تنقذ هذا المصرف من الهزات العنيفة فقد سجل خسارة سنة 1990 بمقدار 68 مليون أوقية، لكن نتيجة لتقليص عدد المصارف التجارية الموريتانية بفعل ظاهرة الدمج حيث كانت لا تتعدى أصابع اليد جعلت احتمال إغلاقه أو دمج يعرض السوق النقدية لعملية احتكار.

وفي ظل هذه الوضعية لم يبقى أمام الدولة إلا أن تعلن عن خصصتها، وهو الحل السحري الذي تنقذ به الدولة الموريتانية مؤسسها المنهارة.

وفي أغسطس 1991 تولى القطاع الخاص الموريتاني والقطاع الخاص الأجنبي امتلاك أسهمه، وفي نهاية 1992 اكتمل امتلاك رأسمال هذا المصرف للقطاع الخاص الموريتاني، وتمت زيادة رأسماله لتصل إلى 1.5 مليار أوقية، أما السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك منذ إنشائه وحتى انتقاله إلى

<sup>1</sup> Jeune Afrique, Économie, Avril 1996. P332.

التسيير الخاص، فتمتاز بالتركيز على القروض القصيرة الأجل، وخاصة القروض الممنوحة للقطاع التجاري.

✓ **بنك شنقيط (CB):** هو البنك العربي الليبي الموريتاني بعد أن تم تعديل اسمه سنة 1992، وقد أنشأ هذا المصرف بموجب القانون رقم 72/252 الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 1972، ويزاول المصرف أعماله تحت وصاية السلطات النقدية، ومسجل بالسجل التجاري تحت الرقم 2062، ومسجل في قائمة المصارف بالبنك المركزي تحت الرقم 1، وذلك حسب متطلبات القانون، وقد تلازم إنشاء هذا المصرف مع بداية الاستقلال النقدي وقد بلغ رأسمال هذا المصرف عند التأسيس 520 مليون أوقية موزعة كالتالي:

51% المصرف العربي الليبي الخارجي.

49% الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وقد تمت زيادة رأسمال هذا المصرف سنة 1995 ليصل إلى 2 مليار أوقية، موزعة على 40 ألف سهم، القيمة الاسمية للسهم الواحد 50.000 أوقية مدفوعة بالكامل وموزعة كالتالي:

الجمهورية الإسلامية الموريتانية 20.000 سهم أي ما نسبة 50%.

المصرف العربي الليبي الخارجي 20.000 سهم أي نسبة 50% .

✓ **البنك العام لموريتانيا (GBM):** أنشأ هذا المصرف في 27 نوفمبر 1995 على شكل

شركة مساهمة برأسمال قدره 500 مليون أوقية موزعة كالتالي:

65% القطاع الخاص.

30% الشركة العامة البلجيكية.

5% الشركة المالية الدولية.

وقد بدأ هذا المصرف نشاطه سنة 1996، وهو يتدخل في جميع النشاطات التي يسمح بها القانون المصرفي المنظم للمهمة المصرفية.

✓ **بنك التجارة والصناعة (BCI):** يعتبر هذا المصرف أحدث البنوك التجارية في موريتانيا حيث أعلن عن إنشائه في بداية 1999، وذلك برأسمال قدره 500 مليون أوقية، موزعة على الشكل التالي:

68% القطاع الخاص الموريتاني.

32% مجموعة بنوك هولندية.

ويدخل هذا المصرف في إطار التعاون المصرفي بين القطاع الخاص الموريتاني ونظيره الأوروبي حيث يعتبر هذا المصرف ثاني مصرف بعد البنك العام الموريتاني يشارك فيه رأسمال أوروبي. وقد مول هذا البنك مشروع لصالح التعاون الموريتاني الألماني (JTZ) بمبلغ قدره 400 مليون أوقية وذلك في إطار برنامج مكافحة الفقر في موريتانيا.

ويوجد مقر هذا البنك في نواكشوط، وله فرعين: أنواذيبو و تجكجة.

✓ **بنك البركة الإسلامي الموريتاني (BAMIS):** تأسس بنك البركة الموريتاني الإسلامي في 21 ديسمبر 1985 على شكل شركة مساهمة، وكان ذلك بترخيص من السلطات المختصة على أن لا يتعامل بما حرم الله، وخاصة الربا -أخذًا وعطاء- وباسم بنك البركة الموريتاني الإسلامي للاستثمار والتنمية، أما الغرض من البنك فهو القيام بجميع الأعمال والخدمات المصرفية بما فيها قبول الودائع المحلية والأجنبية وكذلك القيام بأعمال التمويل والاستثمار

وإنشاء المشروعات الصناعية والعمرانية والمساهمة فيها، وذلك وفقا للاستثمارات الإسلامية من مشاركة ومراجعة ومضاربة وتأجير وغيرها. ولكي يتمكن البنك من القيام بأعماله على أحسن وجه تم تخصيص مبلغ 500 مليون أوقية كرأس مال مقسمة إلى 50 ألف سهم بقيمة السهم الواحد 10.000 أوقية، موزعة كالتالي:

البنك المركزي الموريتاني 5000 سهم بقيمة 50 مليون أوقية ونسبة 10%.

القطاع الخاص الموريتاني 20.000 سهم بقيمة 200 مليون أوقية ونسبة 40%.

شركة البركة للاستثمار والتنمية بجدة 25.000 سهم بقيمة 250 مليون أوقية ونسبة 50%.

### ✓ بنك التجارة والاستثمار في موريتانيا: **BACIM BANK**

لقد تم تأسيس هذا البنك في 2002/03/9 ويبلغ رأس ماله 150.000.000 أوقية<sup>1</sup> وجميع أسهم البنك مملوكة 100% من طرف القطاع الخاص الموريتاني وقد حقق هذا البنك أرباحا معتبرة، وفي السنوات الأخيرة وبسبب الديون والسياسة التي كان يدار بها البنك تراجع مستوى الأرباح بل كاد أن تتم تصفيته لولا تدخل البنك المركزي الموريتاني.

### ✓ بنك الأمانة للتنمية والإسكان (B.A.D.H) : تأسس هذا البنك سنة 1996 برأس

مال قدره 1.500.000.000 أوقية موزعة كالتالي<sup>2</sup>:

27.5% البنك المركزي الموريتاني

20% الشركة الوطنية للصناعة والمناجم

10% بنك شنقيط

<sup>1</sup> بنك التجارة والاستثمار، التقرير السنوي منشور بتاريخ 2009/12/31، ص 10.  
<sup>2</sup> البنك المركزي الموريتاني، تقرير منشور بتاريخ 2008، ص 02.

10% البنك الموريتاني للتجارة الدولية

10% البنك الوطني لموريتانيا

10% شركة التأمين وإعادة التأمين "نصر"

5% شركة البناء والإنشاءات الموريتانية

5% الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

2.5% البنك العام لموريتانيا.

ويعتبر أول مصرف متخصص في البلاد حيث يقوم هذا المصرف بإعطاء قروض قصيرة الأجل موجهة لمحدودي الدخل وكذلك قروض السكن.

✓ المؤسسة العامة لموريتانيا (S.G.M): تأسس هذا البنك حديثا أي سنة 2005 براس مال قدره 400.000.000 أوقية مملوكة بالكامل من طرف القطاع الخاص.

✓ **BNP.PARIBAS Mauritanie**

تأسس هذا البنك سنة 2006 براس مال قدره 3.220.000.000 أوقية مملوكة بالكامل من طرف BNP.PARIBAS<sup>1</sup>. وهو آخر بنك يتم تأسيسه حتى الآن.

<sup>1</sup> نفس التقرير المذكور أعلاه، ص3



## المبحث الثاني: المعوقات التي يعاني منها النظام المصرفي بعد عملية إصلاحه

### المطلب الأول: المعوقات المتعلقة بالإرادة وتنظيم المصارف

تختلف البنية الإدارية من مصرف إلى آخر، فهي غير ثابتة ومتداخلة، ولم يتم فيها تحديد المسؤوليات بشكل واضح ومتميز، يمكن معه محاسبة كل إدارة على ما تقوم به من عمل، ولقد أدى هذا التداخل إلى انتشار الفوضوية وضعف المرودية في هذه الإيرادات.

إن وجود عدد كبير من الإدارات وكذلك المصالح التي يكون أغلبها لا يجد ما يقوم به من أعمال وإنما استحدث لخلق الوظائف التي يمكن أن تستوعب عمالا، فبدل أن يقلص عدد الإدارات حتى يتلاءم مع المسؤوليات والوظائف التي تقوم بها المصارف وهي عادة إدارة الدراسات والفرص، إدارة الاستغلال والعمليات مع الخارج، والإدارة العامة التي تضم إدارة المحاسبة، نجد في المصارف الموريتانية عددا من القطاعات الإدارية قد تصل إلى إحدى عشر قطاعا، مما يزيد من التكاليف والنفقات الإدارية، وبالتالي يؤثر على التوازن المالي والسيولة خاصة في ظل وجود إقبال كبير من لدن الجمهور، مما يعني محدودية الودائع بمختلف أشكالها.

أما عن الهيئات الإدارية التي تحكم المصارف بالإضافة إلى مجلس الإدارة، توجد اللجنة الإدارية وكذلك لجنة القرض، ولا ضرر في وجود هذه الهيئات لكن المآخذ الوحيد على وجودها، هو أنها كثيرا ما تكون مشكلة من أعضاء غير محترفين وليسوا على دراية بالتقنيات المصرفية التي من خلالها يمكن أن يضمنوا سلامة ما قدم لهم من تقارير وأطروحات تحكم النشاط العام للمؤسسة. كما أنهم في الغالب لم يمارسوا العمل المصرفي، ولم يتقوا أي تكوين يؤهلهم لتقييم هذه السياسة والأعمال.

إن أعضاء مجلس الإدارة كثيرا ما تم تعيينهم على أساس أنهم موظفو غدارة سابقين، لم تؤخذ في الاعتبار معرفتهم بالشؤون المصرفية ولاضطلاعهم على واقع الصناعة والتجارة، وإنما هو تعيين رسمي، ولا يمت إلى الواقع الميداني والتقييم الصحيح للنشاط بصلة.

لم يسبق في تاريخ المصارف الموريتانية رفض تقرير مالي سنوي أو ميزانية على أساس عدم مطابقتها للمعطيات والنظم، ولم يطلب مجلس إدارة أبدا في تاريخ المصاريف الوطنية من أي خبير إجراء تدقيق ومقارنة لما هو في التقارير المالية والواقع الحقيقي لهذه المصاريف.

وبعد الإصلاح المصرفي، لم تتطور الحالة حيث أن أعضاء مجلس الإدارة الآن يمثلون أكبر المساهمين والذين يتمتعون بحق الإطلاع الدقيق على الوضعية العامة وكذلك بحق الرقابة لكن، ضعف المؤهلات وعدم الاحتراف لازال عائقين أمام أعضاء المجالس في هذه المصاريف.

أما لجنة القرض واللجنة الإدارية، فهما هيئتان داخليتان تتكونان من أعضاء مسيرين، قد يكونون على مستوى معين من التأهيل والمعرفة، لكن انتشار التلاعب في الإدارات والفوضى، كذلك عدم صرامة المدير العام وعدم المتابعة الدقيقة لنشاطات أعضاء هذه اللجان جعلت منها هيئات غير فعالة، لا تجتمع لأداء عملها إلا بعد الإعلان عن مجلس الإدارة، الشيء الذي يتطلب منها إعداد تقارير لعرضها في الاجتماع.

وتعتبر هذه الأخلاقيات هي السائدة في أغلب المصارف الموريتانية، الشيء الذي يعطي صورة ما عن واقع التسيير والإدارة الداخلية، التي تمتاز بالفوضوية الواسعة واللامحدودة، كذلك عدم التأهيل في صفوف العمال، وعدم تميز المسؤوليات، وبالتالي التباطؤ في تقديم الخدمات، فعند أول زيارة للمصرف يستقبل العميل من طرف شبائيك إدارة الاستغلال، فيفاجأ في الاستقبال،

وقد لا يجد من يقدم له أبسط خدمة ، وهي الاستعلام عن أسهل وأقرب الخدمات، وقد ينظر ساعات طويلة، ليحصل على رصيد حسابه، وهذه حالة الواجبة التي تربط المصرف بالعالم الخارجي، أما في إدارة القروض فينتشر عدم التنظيم والفوضى، وعدم الدقة في استلام الملفات الخاصة بطلب القروض، وكذلك عدم وضوح المعايير والضمانات التي يجب أن تقدم للحصول على القرض، فقد يكون الشخص محظوظا فيختفي ملفه أو يجد أحد أصدقائه في الإدارة فلا يأخذ أي ملف ولا أية ضمانات وفي غياب الرقابة الداخلية وصرامتها لا يمكن أن يوضع حدا لهذه التجاوزات والتي تظهر بتفاحش عندما تعلم انه في إدارة المحاسبة لا يوجد أرشيف منظم يمكن الإطلاع عليه عند الحاجة، كما أن الميزانيات كثيرا ما تكون مغالطة أو غير صحيحة، أما الأرصدة المعلقة فقد تصل مبالغ خيالية لسنوات عديدة، هذا بالإضافة إلى ضعف إلى مستوى موظفي إدارة المحاسبة التي هي من أهم الإدارات في المؤسسات المصرفية، لأن الدقة في تشكيل وتنظيم الحسابات هي التي تضمن التسيير العقلاني السليم.

أما المستوى العام للمسؤولين المشرفين وكذلك الموظفين، فيلاحظ تدني شامل لهؤلاء وأولئك، ففي السابق لم يتعين مديري المصارف انطلاقا من مؤهلاتهم كانوا يعينون تعيينا عشوائيا لا يأخذ بعين الاعتبار المؤهلات العلمية والفنية لهؤلاء الموظفين، فكيف يمكن لمن لا يفرق بين حساب مدين وآخر أو عملية سحب وعملية تحويل أن يضمن تسيير سليم وفعال لمؤسسة مصرفية، وهل يمكنه أن يضع الأسس العلمية والتقنية للحد من المخاطر والتجاوزات.

أما مستويات الموظفين فكثيرا ما الأسس العلمية والتقنية للحد من المخاطر والتجاوزات.

أما مستويات الموظفين فكثيرا ما تكون معتمدة على مستوى متواضع من الدراسة العامة لم يستفيدوا من تكوين يؤهلهم لأداء مهامهم ووظائفهم المصرفية على أحسن ما يرام، وعليه فإن برامج التكوين والتأهيل على مستوى المصارف يجب أن تعزز وأن يحصل على القدر الكافي من التمويل. لأنه هو الذي يضمن تطور العمل المصرفي وازدهاره<sup>1</sup>.

وهناك جانب مهم من التنظيم والإدارة لا يمكن التغاضي عنه وإهماله ألا وهو علاقة المصارف الثانوية ببعضها من جهة وعلاقة المصارف الثانوية بالبنك المركزي، فالجانب الأول يتعلق بالعلاقات البنينة بين المصارف التي يجب أن يطبعها نوعا من الجدية في التعامل وتبادل المعلومات عن العملاء والسوق، والمحيط العام، إلا أن عدم تفاهم مسيري المصارف، وتدني مصداقيتهم، وشيوع عدم التماسك والصلابة في القرارات والسياسات المنتجة من طرفهم، أدى إلى تراجع ثقة الرأي العام بالمصارف والعمل المصرفي عموما.

أما العلاقة التي يجب أن تربط البنك المركزي مع المصارف الثانوية فيلاحظ رغم صدور قانون صارم بخصوص الالتزام بأوامر وتعليمات البنك المركزي، لم تتطور هذه العلاقة إلى المستوى الذي يضمن التنفيذ السليم للأوامر والتعليمات المتعلقة بالسياسية النقدية والرقابة على المصارف للحد من التجاوزات التي كثيرا تكون القوانين والنظم محلا لها من طرف المصارف الثانوية<sup>2</sup>.

إلا أن علاقة الوكالات والفروع بالمقر الرئيسي لم تكن بالأحسن حظا، حيث أن هذه الوكالات والفروع ما تكون إدارات محلية لا تقوم إلا بعمليات بسيطة مثل فتح الحسابات واستقبال الودائع، ويعانون من تبعية مطلقة للمقر الرئيسي، لأن كل العمليات متركزة فيه، فعند

<sup>1</sup> جريدة البيان - أسبوعية مستقلة نواكشوط العدد 80 الصادر 6 يوليو -1993. ص 4.

<sup>2</sup> Le banquier « ARCB3 N ; 9 DU 9 JUIN 92. P ; 2.

الحاجة إلى أبسط الخدمات، تجبر الفروع على الاتصال بالمقر الرئيسي، لأن الوضع تحسن الآن، وأصبحت المصارف تتمتع بنوع من الاستقلالية وخاصة في مجال التسيير وتقديم القروض في حدود معينة، لكن مازالت أغلبية المصارف تركز نشاطها المحاسبي والمالي.

وعموما فإن هذه الفروع لازالت ضئيلة الانتشار، وقليلة الموظفين، في الغالب لا تتجاوز موظف في كل إدارة، وهذا يوحي بما تقوم به من عمليات أو تتحمله من مسؤوليات، كما أن مساهمتها في النتيجة العامة لنشاط المصرف تكون محدودة وقد يكون عبئا على المؤسسة، كما حدث في فرع البنك الموريتاني للتجارة الدولية في كيهيدي.

وأخيرا فإن الجانب الإداري والتنظيم للمصارف الثانوية لا زال يحتاج الكثير من الإصلاح والصرامة في احترام وتطبيق القانون.

### المطلب الثاني: المعوقات المتعلقة بالواقع الاجتماعي والتعامل مع الزبائن

تولي المصاريف اهتماما خاصا، لأن نشاطها يركز عليهم، يعتبرهم الحلقة الأساسية التي بدونها لا يمكن أن يحدث نشاط فعلي ناجح، ولا مردودية معتبرة، فهي من خلال ودائعهم، تمويل مختلف نشاطاتها، ومن خلال طلبات الافتراض الموجهة من طرفهم، تتحدد في الغالب مردوديتها وأرباحها.

وعليه فإن وضع إستراتيجية خاصة مدروسة فيما يتعلق بالتعامل مع الزبائن تعتبر من الضروريات التي يجب أن تركز عليها المصارف، حتى تحافظ على نشاطها، واستمراريتها بدون هذه

الإستراتيجية التي يجب أن تنطلق من الجدية في التعامل، والديناميكية في تقديم الخدمات، والبساطة في استقبال الزبائن وطلباتهم، يبقى النشاط المصرفي فارغا من محتواه، ناقص الأهداف والنتائج<sup>1</sup>.

أما الحالة السائدة لدى المصارف الثانوية، فحدث ولا حرج، فكثير ما يكون العميل محل عدم اعتباره، وعليه أن ينتظر ساعات طويلة لكي يحصل على ما يحتاج إليه من خدمات كما أنه قد لا يجد من يتعامل معه أو يسأله عن حاجته، ويصادف أحيانا بأن رصيده قد حول غلطا، وأن عليه الانتظار لفترة حتى يجري تحقيقا في هذه القضية لكي يتمكن من السحب وقد يكون هذا الادعاء غير فعلي، إنما الموظف لا يرغب ذلك الوقت في أن يقدم للعميل ما يحتاجه من معلومات أو لأنه مشغول بأمر أخرى، فيقوم بالتخلص من العميل بأي شيء.

أما الزبون الذي هو الجزء الآخر من الرابطة، فقد تسبب في الكثير من المرات بأن يخلق من المعوقات والمشاكل لهذه المصارف، فعندما يكون العميل سيء النية وينوي عدم السداد فإنه يقوم بعمليات مستمرة، بدءا بتشككة الملف كأن لا يقدم ضمانات ذات قيمة معتبرة وإن قدمها، يرجع بعد فترة من أخذ القرض، ليسترجعها بطرق ملتوية هي جزء من التحايل، أو أن يرفض تسديد القرض ويتهرب مدعيا أنه مفلس على الرغم أنه قادرا على السداد، بل لا يمانع من اللجوء إلى القضاء. هذا فضلا عن أن اللوائح المالية ودراسة المردودية والفعالية التي تم تقديمها في الملف هي وثائق أصلا إما مزورة أو غير واقعية. وعموما فإن العميل بعد أن يتسلم القرض لا يخضع لمراقبة جادة من طرف المصارف والإدارات الفنية لضمان استخدام القرض في المشاريع التي منحت من أجلها، ولا يبالي العميل بالإرشادات والتوجيهات التي يقدمها المصرف من أجل ضمان استرداد

<sup>1</sup> محمد الأمين ولد سيدنا: سبق ذكره. ص: 142.

القرض كما أن المشاريع كثيرا ما تتعثر في بداية فشرارها وبالتالي يعلن المقرض إفلاسه، وتتحول القروض إلى ديون مشكوك فيها أو ديون معدودة.

ويلعب التسامح أحيانا من لدن المصارف دورا كبيرا في عدم استرجاع القروض، فببساطة تمكن عملاء من تحويل قرض قصير الأجل إلى متوسط الأجل، ومن متوسط إلى طويل الأجل، وبذلك تمدد الفترة التي يستفيد منها المقرض في عدم السداد، آملين أنه بعد فترة ستتحوّل هذه القروض إلى ديون غير قابلة للتحصيل وخاصة في ظل التسيير العمومي للمصارف، أما الآن فإن الوضع قد تحسن قليلا بعد أن أصبحت هذه المصارف تابعة للقطاع الخاص، الذي لا يقبل التحايل والتلاعب بأمواله، كما أن استصدار قانون جديد يتعلق بتحصيل الديون المصرفية حدد العقوبات والجزاءات التي تحل بالمتحايلين على الأموال المصرفية، ساعد على تقليص عدد المتحايلين وتراجع حجم الديون المعدودة والمشكوك فيها كثيرا، وأصبح لدى كل مصرف هيئة مكلفة بتحصيل الديون ومتابعة قضاياها، إلا أنها لا زالت فتية وتعاني هي الأخرى من قلة عدد موظفيها إذا ما قورن بحجم الديون<sup>1</sup>.

أما من الناحية الاجتماعية فيمثل المصرف في العقلية الشعبية القديمة، "دار الدراهم ومحل الاقتراض الذي يلجأ إليه عند الحاجة، لأنه لم يعرف إلا في الفترة الاستعمارية ولم تتم عملية تبنيك" الاقتصاد بمفهومها الواسع إلى حد الآن، حيث لازال عدد المصارف قليلا لا يتعدى الستة مصارف تمتلك 23 فرعا ووكالة على كامل التراب الوطني، توجد 14 وكالة في أهم وجود عواصم ولائية لا يوجد فيها أي نشاط مصرفي، على الرغم من احتوائها على عدد كبير من السكان يتوزع في الأغلب على قرى وتجمعات ريفية، الشيء الذي يدل على أن السياسات

<sup>1</sup> - البنك المركزي الموريتاني - تقرير النظام المالي والمصرفي - مارس 1989، مصدر سبق ذكره، ص 15.

الوطنية لتعبئة الادخار المحلي لا زالت غير فعالة بل إن الغالبية العظمى لا تزال لا تعرف الإجراءات البسطة التي يتطلبها سحب شيك أو إيداع مبلغ مالي، ناهيك عن ضعف استعمال وسائل الدفع الأخرى.

ويلعب ضعف انتشار المصارف على المستوى الوطني دورا رائدا في عدم تطور النظرة التقليدية السائدة لدى المجتمع عن المصارف، كما أن الفئات الكبيرة من الشعب التي لا تزال تعيش في القرى والأرياف، لا تقبل أبدا بإيداع فوائدها لدى المصارف بل تفضل اكتنازها والاحتفاظ بها إلى حين الحاجة إليها ويعود ذلك حسب المحللين لمجموعة من العوامل:

- منها ثقة الجمهور بالمصارف وخدماتها نتيجة لعدم كفاءة هذه الخدمات والأزمات المتوالية التي عاشتها حتى في ظل الإصلاح والخصوصية. كما حدث في المصرف الموريتاني للتجارة الدولية.
- العوامل الدينية وبعض الفتاوى التي أصدرها بعض العلماء التي تقضي بتحريم التعامل مع المصارف التي تهيمن الربا وتتعاطاه، إلا أن هذا الامتناع عن التعامل مع المصرف لم يكن ذا شأن خاصة في الإقبال على طلب القروض.
- هذا بالإضافة إلى عدم تقرير المصارف بصفة كافية وانتشارها في مختلف التجمعات السكنية، جعل عدد المتعاملين مع هذه المصارف محدود.

هذا فضلا عن أن العوامل التي تقدمها المصارف لتحفيز المدخرين على إيداع فوائدهم لا تزال غير كافية وعادة ما تكون ضئيلة المردودية. قد يفضل البعض عليها الاستثمار في التجارة والخدمات أو الاحتفاظ بنقودهم حتى يحتاج إليها كما أن البعض الآخر يلجأ إلى الاندماج في



التعاونيات الاشتراكية أو الانتماء إلى هيئة أهلية تقوم بتجميع الفوائد وفي كل مرة تسلمها إلى أحد الأعضاء، وبذلك يكون العضو مطمئنا على أمواله لأنها بين أيدي آمنة بالنسبة له.

### المطلب الثالث: المعونات المتعلقة بتقديم القروض والديون المتعثرة

يعتبر تقديم القروض من أهم النشاطات التي تمارسها المصارف، فهي الملجأ الأهم والأساسي لطالبي التمويل ومن خلال هذه القروض تتحصل المصارف على إيرادات يمثل الفوائد والرسوم والعمولات التي تكون القروض محلا لها<sup>1</sup>.

وفي الحالة العامة فإن المصارف عندما تقبل منح قرض لشخص ما، تقوم بدراسة ملفه أولا والذي يجب أن يحتوي على مجموعة من الوثائق والمعلومات التي تشكل الأساس القانوني والتشريعي للملف، ثم تأخذ منه ضمانات حقيقية للاطمئنان على المبالغ المقرضة.

ولقد أوصي البنك المركزي الموريتاني المصارف الثانوية باعتماد ثلاث معايير عند تقديم القروض وهي:

- 1- معيار السيولة: ويلتزم هذا المعيار، المصرف الذي ينوي تقديم القروض مراعاة المالية، فعليه أن يوازن بين الأصول السائلة والشبه السائلة مع الخصوم ذات العاجل القصير، كما يجب أن لا تقل احتياطياته الاختيارية عن 20% من إجمالي ودائعه.
- 2- معيار المردودية: يجب أن يتأكد من دقة وجدية الدراسة المقدمة من طرف العميل للحصول على القرض، ومدى المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع.

<sup>1</sup> Ammour Benhalima . **Monnaie et régulation monétaire** (referee à l'Algérie) Dahleb ; Alger. Janvier 1997. P 15.

3- المقدرة على الدفع: يجب أن تقاس الموارد الثابتة للعميل وقدرته على توفير الأموال عن طريق تسيير بعض موجوداته.

أما الضمانات التي أوصى البنك المركزي من طرف المصارف الثانوية هي:

ضمانات عينية توصف بسهولة السيطرة عليها ومراقبتها ومدى ثبات قيمتها وقابليتها للتداول إلا أن القروض الاستثمارية يجب أن تكون ضماناتها ذات قيمة معتبرة، مثل أرض المشروع المقترض أو آلاته مبانيه كلها أو بعضها، أو كفالة تضامنية مع الشركاء في حالة ما إذا كان المقترض شركة. ولم تفلح هذه الإجراءات التنظيمية في تحسين الوضعية على مستوى المصارف، فلا زال التحايل يطبع تكوين اللفات المقدمة ولم تكن الدراسة المقدمة ولا اللوائح المالية إلا جزءا من ذلك التحايل والتزوير، خاصة أن اللوائح المالية لا يتم إعدادها إلا في إطار تشكيل ملف طلب التمويل، وفي الغالب فغن العملاء الذين يترددون على المصارف لطلب التمويل هم الذين ساهموا في الماضي القريب في خلق مشاكل مالية كثيرة لبعض المصارف وإفلاس أخرى، ولم يتلق هؤلاء أي جزاء ردعي على ما تماردوا فيه من مخالفة للقوانين وتحدي للقيم الوطنية، ولقد ساعد على استمرار هذا الوضع فساد الحالة المدنية وعدم تنظيمها، مما يسمح لنفس العميل باستخدام عدة أسماء يحصل عن طريق كل اسم منها على قرض.

ويلعب ضعف التنسيق بين المصارف في إطار تبادل المعلومات الخاصة بالزبائن، وكذلك عدم متابعة أوضاع هؤلاء الزبائن وحساباتهم، دورا لا يستهان به. في تطور هذه الوضعية، هذا ما جعل البنك المركزي يقوم بإنشاء هيئة لتجمع المعلومات الخاصة بالمتعاملين مع هذه الأجهزة.

أما الديون المتعثرة فهي ظاهرة كادت أن تقصف بالكيان المصرفي الموريتاني في العقدين الماضيين، ولقد تضاعفت مبالغ الديون المتعثرة أو المتجمدة كما يسميها البعض لتصل إلى أكثر من عشرين مليار أوقية، أي ما يمثل 45% من إجمالي القروض، ويمثل نصيب الدولة من هذه القروض 10 مليارات من الأوقية تتضمن التزامات كلا من البنك الوطني الموريتاني واتحاد بنوك التنمية بوصفها مشاركة في هذين المصرفين كما أن هذين المصرفين كانا قد قدمنا الغالبية العظمى من هذه القروض لأنهما بحكم مساهمة الحكومة في رأس ماليهما كانا مكلفين بتقديم التمويل للمشاريع ذات الأولوية في التنمية.

ويمكن توزيع القروض التي أصبحت ديون مجمدة من حيث الحجم إلى:

- ❖ 33 قرص تزيد قيمته عن خمسون مليون أوقية، وتمثل قيمتها 32.4% من إجمالي الديون المجمدة.
- ❖ 52 قرصا تتراوح قيمتها بين (20-50) مليون أوقية وهو ما يمثل 13.1% من إجمالي الديون المجمدة.
- ❖ 256 قرصا تتراوح قيمتها بين (5-20) مليون أوقية وهو ما يمثل 23.1% من إجمالي الديون<sup>1</sup>.
- ❖ وأخيرا القروض التي تقل عن 5 مليون وتمثل نسبتها 31.4% من إجمالي الديون المجمدة.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكل الديون المتعثرة، يمكن ذكر:

تساهل أخذ الضمانات الكافية لاسترجاع القرض، بالإضافة إلى توجيه القروض إلى مجالات غير المجالات التي منحت من أجلها أصلا، وهذا يعود إلى عدم صرامة الرقابة التي يجب أن تخضع لها هذه القروض.

<sup>1</sup>-البنك المركزي الموريتاني- تقرير النظام المالي والمصرفي - مارس 1989، مصدر سبق ذكره، ص 15.

❖ سوء تقدير المصارف لحجم المخاطر الائتمانية.

❖ ارتفاع تكاليف القروض، وكذلك معدلات الضرائب، الشيء الذي يحد من قدرة العميل على تسديد القرض.

وفي البداية حاولت المصارف اللجوء إلى القضاء من أجل أن يلتزم المتحايلين على المصارف أن يسددوا التزاماتهم اتجاهها، لكن العدالة لم تكن هي الوسيلة المثلى لتحصيل هذه الديون. فاضطرت المصارف إلى عقد بروتوكولات اتفاق مع أصحاب هذه الديون بموجبها على ما يناسبه. وقد يتخذ المصرف إجراءات تشجيعه للالتزام بالاتفاقية مثل تأجيل دفع الفوائد أو تخفيضها إذا سارع العميل في التسديد ولم تعطي هذه الطريقة نتائج تذكر، لعدم احترام أغلبية العملاء لالتزاماتهم، بل يستمرون في المماطلة للحصول على بروتوكولات جديدة قد تكون أكثر تسهيلا.

ولتوضيح الصورة التي بلغت الديون المتعثرة ومدى مساهمتها في شل حركة المنظومة المصرفية

نورد الجدول التالي:

جدول رقم 03 - 1: يبين وضعية الديون المتعثرة و علاقتها مع بعض التغيرات المصرفية خلال الفترة 2006-2009

الوحدة : مليون أوقية

إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي موارد البنوك التجارية %	إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي قروض البنك %	إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي الودائع المصرفية %	إجمالي الديون المتعثرة	البنك الموريتاني للتجارة الدولية	البنك العربي الليبي الموريتاني	اتحاد بنوك التنمية	البنك الوطني الموريتاني	اتحاد بنوك
31,1	55,2	107,1	15814	2634	1652	5464	7074	2006
34,9	56,9	108,6	18408	938	1915	4919	10.635	2007
31,7	53,6	110	19628	1413	1948	6468	9898	2008
32,3	52,6	103,3	19811	1376	2013	6529	9793	2009

Source : Agence de recouvrement des créances bancaire en Mauritanie, document sur les rétrospective et sur les 2009recouvrement par banque, NOUAKCHOTT.

يتضح من الجدول السابق أن القروض المتعثرة كانت تنمو بسرعة خاصة بالنسبة للبنك الوطني الموريتاني واتحاد مصارف التنمية، كما أن نسبة هذه الديون إلى الديون إلى الودائع كانت توحى بالكثير من الفوضوية في توزيع هذه القروض وكذلك الإفراط فيها، ولقد ظلت تتراوح طيلة الفترة المدروسة ما بين 110% و103.3% في سنتي 2008-2009 على التوالي ولم تؤخذ في الاعتبار تعليمات المصرف الخاصة باحترام حد أدنى من السيولة عن طريق توفير احتياطي يقدر ب 20% .

كما أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض، ما هي إلا دليل آخر على عدم موضوعية المعايير والأسس التي كانت من خلالها توزع وتمنح القروض، هذه القروض التي لا يسترجع منها إلا أقل من 50% من إجماليها، في حين أن هذه الديون التي أصبحت من ثلث موارد المصارف التجارية التي تعتمد عليها في استمرار نشاطها.

وانطلاقاً من هذا الواقع المزري الذي كانت تعيشه المصارف الموريتانية، بادر البنك المركزي إلى استصدار قانون خاص بالديون المصرفية وتنظيم مجالها، أنشأ وكالة لتحصيلها، لم تحقق الكثير من النجاح، وذلك يعود حسب المكلفين بهذه الوكالة إلى ضعف الوسائل الممنوحة لها، وفساد الجهاز الإداري والقضائي وتواطؤ أعوان العدالة مع المدينين، مما أدى إلى حل الوكالة في أبريل 1998 وتحويل نشاطها على المصارف كل حسب حصته من الديون.

وبعد سبع سنوات من العمل والنشاط لكي تستطع الوكالة تحصيل أكثر من 4904.8 مليون أوقية من إجمالي الديون البالغة أكثر من 24 مليار أوقية ولم تستطع المصارف أن تضبط سياستها الائتمانية حتى تحد من الديون المشكوك فيها<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: مكانة البنك الموريتاني للتجارة الدولية ضمن الهيكل المصرفي الموريتاني

#### المطلب الأول: نشأة البنك وتطوره

للبحث عن أصول هذه المؤسسة التي أصبحت فيما بعد أكبر بنك في البلاد يجب أن نعود إلى سنة 1974. حيث ولد هذا البنك في إطار إستراتيجية البنك المركزي الموريتاني ذات الاتجاه العربي الإفريقي في مجال الاستثمارات، حيث كان اسم هذا البنك BAAM (البنك العربي الإفريقي الموريتاني) برأس مال قدره 150 مليون أوقية مكتتبه بالكامل وموزعة كما يلي<sup>2</sup>:

51% للبنك المركزي الموريتاني .

49% للبنك العربي الإفريقي الدولي.

وفي سنة 1984 قرر البنك العربي الإفريقي بيع نسبة 40% من حصته في البنك ليصبح رأس مال البنك في تلك السنة 500 مليون أوقية مدفوعة بالكامل، وتغير اسم البنك ليصبح البنك الموريتاني العربي الإفريقي (BMAA). وفي سنة 1986 فشل البنك في تحقيق مستوى مرد ودية أفضل حيث بلغت خسارته 81 مليون أوقية، وفي الواقع فقد بلغت ودائع العملاء 1.789.000.000 أوقية في حين بلغ حساب الدائنين 1.536.000.000 أوقية ، وكانت الحالة المؤسفة للبنك أن النتائج أظهرت فشلا في انتشار البنك من هذه الحالة ، عند ذلك تنازلت الدولة عن حصتها لصالح القطاع الخاص، كما تنازل البنك العربي الإفريقي عن باقي حصته والمتمثلة في

<sup>1</sup> Agence de recouvrement des créances bancaires en Mauritanie- rapport d'activité 2009.  
<sup>2</sup> التقرير السنوي ، البنك الموريتاني للتجارة الدولية ، 2008، ص17.

9% وبذلك أصبح رأس ماله مملوكا من طرف القطاع الخاص ليتم تحويل اسمه إلى الاسم الحالي (BMCI) البنك الموريتاني للتجارة الدولية .

في هذه المرحلة اتخذ البنك تدابير صارمة وإدارة فعالة للمساعدة في إمكانية تعويض البنك عن الخسارة المؤلمة التي تعرض لها . وقد تم تعيين موظفين مؤهلين لتولي إستراتيجية الإدارة الحديثة ، وقد ساهمت هذه الخطة في نتائج ممتازة للبنك .

إن السياسة المتبعة من طرف البنك مكنته من اكتساب ثقة الفاعلين الاقتصاديين والشركاء على المستويين المحلي والدولي ، ويبدو ذلك واضحا من خلال شبكة وكالات تمت تنميتها وبسرعة داخل البلد ، وكذلك تم افتتاح فرع في الخارج في جمهورية غامبيا سنة 1997 وفي سنة 1998 شارك البنك بنسبة 15% من رأس مال البنك الدولي للتجارة والصناعة في جمهورية مالي . وهذا ما أكد بوضوح سلامة البنك المالية وتخطيه الأزمة التي كان يعاني منها.

### 1) تشكيلة المساهمين

يتمتع البنك الموريتاني للتجارة الدولية برأس مال مملوك من طرف خصوصيين، وهو موزع على النحو التالي :

النسبة	المساهمون
95,814%	أسرة أهل عباس
4,186%	آخرون



## 2 ( الإدارة ومفوضية الحسابات

مجلس الإدارة	للجنة التنفيذية
- الرئيس	الرئيس
المدير العام: مولاي عباس	المدير العام: مولاي العباس
-الإداريون	الأعضاء:
عبد الله ولد انويكظ	محمود ولد سالم
مولاي إدريس سيد محمد عباس	محمد محمود ولد أمي

## 3 ( الإطار المؤسسي

يعتبر البنك الموريتاني للتجارة الدولية أهم المصارف الخاصة في النظام المالي الوطني، وهو مؤسس كشركة ذات رأس مال مختلط تسيير وفق القانون 2007/020 القاضي بتنظيم مؤسسات القرض والقانون 2000/05 المحدد للمسطرة التجارية.

ويعتبر بكامله ملكا لخصوصيين موريتانيين، وقد شهد رأس مال البنك زيادة قدرها 500 مليون أوقية برسم 2009 أي بنسبة 10 % وقد أوصلت هذه الزيادة رأس المال إلى 5,5 مليار أوقية.

كما أن البنك الموريتاني للتجارة الدولية يعتبر مصرفا عالميا، ذلك أن نمو نشاطاته التجارية مدعوم بشكل واسع من شبكة من الوكالات (26 وكالة) موزعة علي مجموع ولايات الوطن، مع بواذر توسعة جديد يجري العمل عليها منذ سنة 2009.

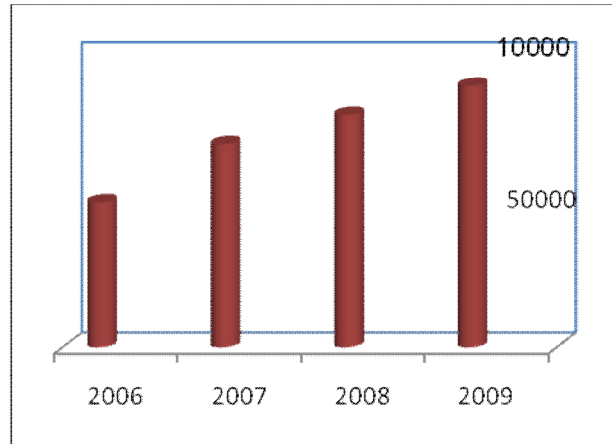
وتصل قدراته البشرية إلى 376 عاملا متخصصين في مختلف نشاطاته.

### المطلب الثاني: نشاطات البنك

#### أولا - مجموع الحصيلة

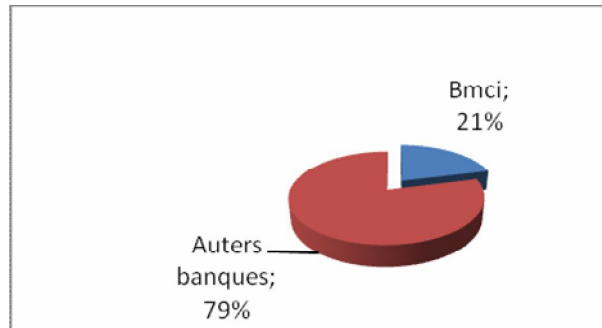
لقد ارتفعت الحصيلة العامة للبنك بنسبة 27 % علي مدى السنوات الأربعة الأخير وهو ما يمثل نسبة زيادة سنوية قدرها 6% مما يمكن البنك من تدعيم مكانته كرائد علي المستوي الوطني.

#### الشكل 03 - 1 : تطور الحصيلة الإجمالية للبنك



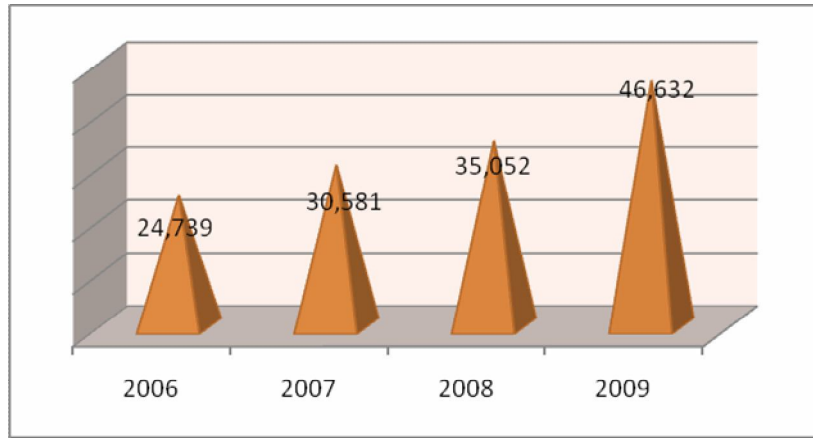
المصدر : من أعداد الطالب

#### الشكل 03 - 2 : حجم الحصيلة الإجمالية للبنك من مجموع النظام المصرفي الوطني



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا علي التقرير السنوي للبنك

## ثانيا - الودائع

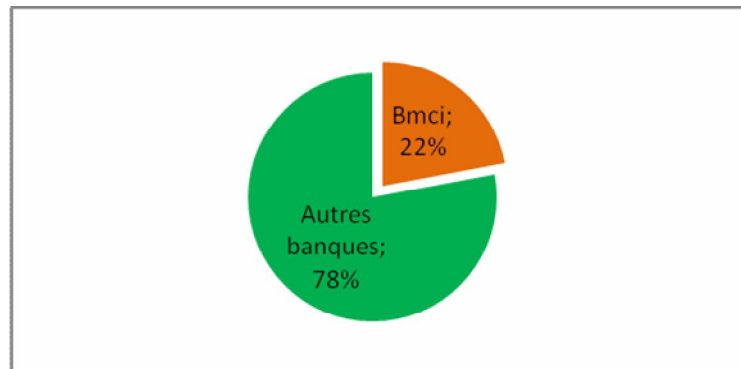


المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي للبنك

نلاحظ أن الودائع في نمو مستمر لقد زاد حجم الودائع لدي البنك بأكثر من 11 مليار أوقية مسجلا بذلك زيادة قدرها 33% على مدي سنة ومعدل زيادة شهرية قدرها 2,75% خلال نفس الفترة، مما يعزز موقعه كرائد على المستوى الوطني.

الشكل 03 - 3 : نسبة البنك من

الودائع على المستوى الوطني

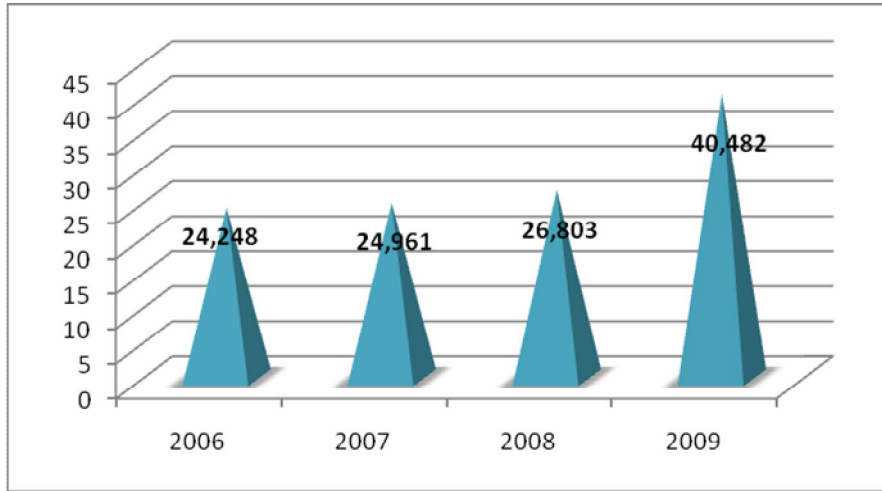


المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي للبنك

## ثالثا - القروض

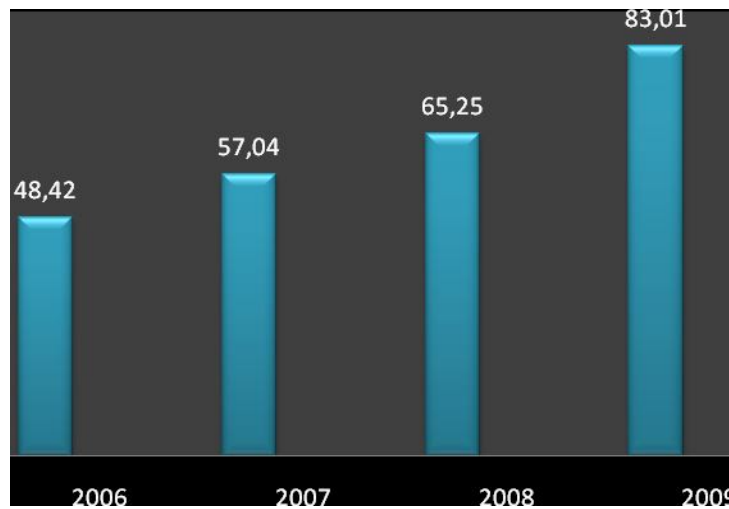
تشكل التنمية الاقتصادية أولوية البنك حيث قدم سنة 2009 أكثر من 40 مليار أوقية في مجال تمويل الاقتصاد، مسجلا بذلك زيادة تزيد نسبتها علي 21% علي مدي سنة واحدة. ولقد استفادت من هذا الجهد جميع شرائح السكان علي مستوي التراب الوطني مع التركيز علي التمويل الإسلامي.

#### الشكل 03 - 4 : تطور مساهمة البنك في الاقتصاد الوطني



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا علي التقرير السنوي للبنك

#### رابعا - المعاملات المصرفية



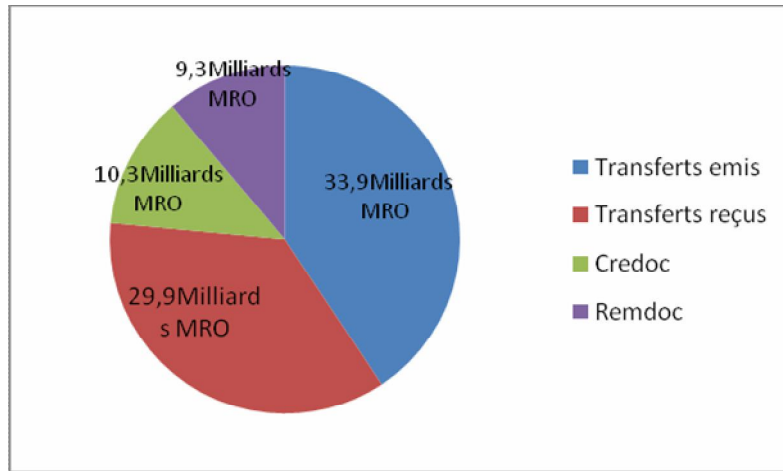
المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا علي التقرير السنوي للبنك

نلاحظ أن البنك قد قام بمواصلة الجهود التي سبق أن بدأ بها من أجل ان يستفيد أكبر قدر من المواطنين من خدمات الحساب المصرفي وفي هذا الإطار واستعانة بقدرات شبكة وكالاته المتعددة والموزعة على عموم التراب الوطني فقد سجلت دفاتر البنك 17847 حسابا جديدا وهو ما يمثل زيادة قدرها 27% على مدي سنة . ووتيرة شهرية يبلغ معدلها 2%.

#### خامسا : المبادلات مع الخارج

نلاحظ أن البنك قام بمواصلة تطوير المبادلات مع شركائه في الخارج وقد وصل حجم هذه المبادلات إلى 63,9 مليار من الأوقية في سنة 2009 ويصل المبلغ المرسل من هذا العدد 33,9 مليار. أما الواردات فتبلغ 29,9 أي يمثل زيادة قدرها 1281 مليون أوقية مقارنة مع 2008 أما مجموع الإعتمادات المستندية المفتوحة هذه السنة فقد بلغ 103 مليار من الأوقية وتبلغ مقابلات تسليم المستندات 9,36 مليار في نفس السنة.

#### الشكل 03 - 5 : حجم التحويلات الصادرة والواردة



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير السنوي للبنك

سادسا : تحليل جدول حساب النتائج للبنك الموريتاني للتجارة الدولية **BMCI** بالنسبة ل

2009 – 2007

الوحدة : مليار أوقية

التكاليف	31 - 12 2007	31-12-2008	31-12-2009	نسبة التطور %	نسبة التطور %
<b>1 - نفقات المالية :</b>	<b>651658</b>	<b>721449</b>	<b>702290</b>		
* فوائد مدفوعة	613695	594228	638001	7,36%	(-3,17%)
* محسائر على عمليات الصرف	37963	127217	64288	(-49,4%)	235%
<b>2 - نفقات عامة :</b>	<b>1236795</b>	<b>1323005</b>	<b>1673378</b>		
* مصاريف العمال	546714	627427	899030	43,2%	14,7%
* أعباء مرتبطة بالاستثمار	212041	186941	215850	15,4%	(-11,8%)
* أعباء مرتبطة بالنشاط	410102	444940	439478	1,2%	8,4%
* أعباء أخرى مرتبطة بالتسيير	67936	63696	119019	86%	(-6,2%)
<b>3 - أعباء أخرى</b>	<b>907714</b>	<b>714798</b>	<b>1547780</b>		
* مخصصات الإهلاك	437714	406898	383622	5,7%	(-7%)
* مخصصات الديون المشكوك فيها	470000	307900	1164158	278%	(-34,4%)
* مخصصات الأخطار والأعباء	-	-	-		
<b>4 - نتيجة الإستغلال</b>	<b>522358</b>	<b>1014768</b>	<b>48954</b>	<b>(-95%)</b>	<b>94%</b>
<b>المجموع العام</b>	<b>3318527</b>	<b>3774019</b>	<b>3972404</b>	<b>5,2%</b>	<b>13,7%</b>
<b>المنتوجات</b>	<b>31 - 12 - 2007</b>	<b>31 - 12 - 2008</b>	<b>31-12-2009</b>	<b>نسبة التطور %</b>	<b>نسبة التطور %</b>
<b>1 - فوائد محصلة</b>	1841977	2006888	2200308	9,6%	9%
<b>2 - العمولات المحصلة</b>	1027981	987846	874800	(-11%)	(-4%)
<b>3 - عائدات تابعة</b>					
* عائدات عمليات الصرف المختلفة	36306	288307	308362	7%	694%
* عائدات عقارية	41171	57668	64070	11%	40%
	8036	7926	25586	222,2%	(-1,3%)

17,3%	17%	499274	425381	363054	*عائدات سندات الإستثمار 4 - محاصيل أخرى
5,2%	13%	3972404	3774019	3318527	مجموع المحاصيل

جدول 2-03 : جدول حسابات النتائج

Source: BMCI (Banque Mauritanie Pour le Commerce International)

## 1 - التكاليف

أ - المصاريف المالية : حققت هذه المصاريف زيادة قدرها 609,788 أي 10,7% في 2008 لكن انخفضت ب 19156 أي -2,6% في 2009 وهذا الانخفاض راجع أساسا للمصاريف المالية علي الفوائد المسددة وعمليات المصاريف الاخرى وهذا مما يؤكد الجهود المبذولة من طرف البنك للتقليل منها.

ب - المصاريف العامة : وتتكون أساسا من المصاريف الإدارية ومصاريف العمال وقد حققت هذه المصاريف زيادة قدرها 6,9% حيث انتقلت من 123.6795 إلي 132.0050 في 2008 وحققت نسبة قدرها 26,4% بحيث انتقلت إلي 167.7332 في سنة 2009 بينما حققت مصاريف العمال زيادة قدرها 80713 أي بنسبة 14,7% في سنة 2008 كما حققت زيادة 271.603 أي بنسبة 43,2% في سنة 2009 .

اما المصاريف المتعلقة بنشاط البنك فحققت زيادة قدرها 34.838 أي بنسبة 8,4% في سنة 2008 كما شهدت انخفاض قدره -5462 أي نسبة - 15,4% في سنة 2009 .

ج - مصاريف أخرى : هذه الحسابات تسجل مخصصات الإهلاك ومخصصات المؤونات للذمم المشكوك فيها ومخصصات المؤونات لمخاطر المصاريف.

- أما بالنسبة لمخصصات الإهلاك فقد انخفضت ب -30816 أوقية أي بنسبة 7- % في 2008

كما شهدت انخفاض في سنة 2009 ب - 23276 أوقية أي بنسبة قدرها 7- %

- أما مخصصات المؤونات للذمم المشكوك فيها انخفضت ب -162100 أوقية أي بنسبة قدرها -

34,4 % في 2008 لكن نلاحظ أنها شهدت ارتفاع في سنة 2009 بمبلغ قدره 856258 أوقية

أي بنسبة قدرها 27,8 %

**د - نتيجة الاستغلال :** سجل هذا الحساب زيادة قدرها 492410 أوقية أي نسبة 94 % في سنة

2008 ولكن شهدت انخفاض لتصل إلي - 965814 أوقية أي 95- % في سنة 2009

وبشكل عام يمكن القول بأن المصاريف قد حققت زيادة متتالية خلال سنوات الدراسة 2007 -

2009

## 2-المنتجات:

أ) الفوائد المستلمة: هنا الحساب سجل زيادة بـ 164911 أي 9% في 2008 وكذلك 193420

أي 9,6 % في 2009 هاتين الزيادتين راجعا أساسا على الفوائد المستلمة على العمليات الخزينة

والتي سجلت هذه الأخيرة الزيادة من 1841977 في 2007 وانتقلت إلى 2006888 في 2008

لتصل إلى 2200308 في 2009.

ب) العمولات المسلمة: سجل هذا الحساب انخفاض ب 40135 أي 4% في 2008 و 113046 أي

11% في 2009 هذه العمولات المسجلة بين مدى حساسية هذه الأخيرة خاصة على العمليات

مع الأجانب و التي تمثل حصة الأسد منها.



ج) المنتوجات المرفقة: هذا الحساب يسجل المداخل على مختلف عمليات الصرف ومداخيل على السندات. سجل زيادة ب 268388 أي 313,8% في 2008 ومن 44117 أي 12,4% في 2009. وهذه الزيادة كانت أساسا عبارة عن مداخل وخاصة لمختلف عمليات الصرف.

د) منتوجات أخرى متنوعة:

سجلت زيادة ب 62327 أي 17% في 2008 وزيادة قدرها 73893 أي 17,3% في 2009. وإجماليا هذه المنتوجات حققت زيادة 455492 أي 32% في 2008 وأرتفاع يقدر ب 98385 أي 52% في 2009 ونلاحظ أن البنك حقق زيادات بنسبة لمصاريفه ومنتجاته لثلاث سنوات المتتالية ومن هذا الأساس لابد للبنك من التحفظ من مصاريفه لكي يحقق عوائد معتبرة من العمليات المالية.

### 3 - حساب قدرة التمويل الذاتي (CAF)

نتيجة السنة المالية + مخصص الإهلاك والمؤونات = CAF

(الوحدة : مليون أوقية)

البيان	2007-12-31	2008 12-31	2009-12-31	نسبة التطور	نسبة التطور
نتيجة السنة المالية	140207	108398	120453	22,7%	11,12%
مخصصات الإهلاك والمؤونات	907714	714798	1547780	(-21,2%)	116,5%
CAF	1048121	823196	1668233	(-21,4%)	102,6%

Source : BMCI (Banque Mauritanie Pour le Commerce International)

من خلال هذا الجدول تراوحت قدرة التمويل الذاتي للبنك بين 1048121 مليون أوقية سنة 2007 و823196 سنة 2008 حيث يلاحظ هناك انخفاض بقيمة (-224925)، بينما بلغت قدرة التمويل الذاتي 1668233 مليون أوقية في سنة 2009 أي بمعدل 102,6%. من خلال هذه النتائج تبين أن للبنك القدرة على تطوير نشاطاته مقابل ديونه رغم الانخفاض الملحوظ.

**4 - حساب نسب تحليل النشاط:** يمكن تحليل جدول حسابات النتائج للبنك الموريتاني للتجارة الدولية باستعمال طريقة النسب.

### 1- نسب الناتج البنكي:

#### الناتج الصافي البنكي

$$\text{معدل الناتج البنكي الصافي} = \frac{\text{ناتج الاستغلال}}{\text{الناتج الصافي البنكي}}$$

هذا المعدل يقيس درجة نجاح سياسة الاستغلال المتبعة من طرف البنك.

الوحدة: مليون أوقية

البيان	2007/12/31	2008/12/31	2009/12/31
معدل الناتج الصافي البنكي	$\%422 = \frac{2218300}{522359}$	$\%224 = \frac{2273288}{1014769}$	$\frac{2372818}{48954}$

التطور الايجابي لهذه النسبة يبين فعالية سياسة الاستغلال للبنك الموريتاني للتجارة الدولية.

ب- معدل النمو:

$$T = \frac{CA_n - CA_{n-1}}{CA_{n-1}}$$

الوحدة : مليون أوقية

	2008 – 2007	2009 – 2008
معدل النمو	$\%2,4 = \frac{2218300 - 2237288}{2218300}$	$\%4,3 = \frac{2273288 - 2372818}{2273288}$

هذا الجدول يبين النمو الإيجابي لنشاط الاستغلال للبنك الموريتاني للتجارة الدولية.

## 2- نسب متعلقة بالمرودية :

أ) المردودية المالية: يعتبر هذا المعدل هام من أجل تقييم أداء المؤسسة.

### النتيجة الصافية

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{رأس المال}}$$

الوحدة : مليون أوقية

البيان	2007/12/31	2008/12/31	2009/12/31
معدل المردودية المالية	$\%1,86 = \frac{140407}{7542015}$	$\%1,32 = \frac{108398}{8150411}$	$\%1,21 = \frac{120453}{9944689}$

توجد مردودية مالية خلال ثلاث سنوات وطبعا إيجابية حيث أنها تعتبر هامة بالنسبة للمساهمين

حتى يتم معرفة مردودية الأعمال على المستوى المالي.

## ب) المردودية الاقتصادية

### نتيجة الاستغلال

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

الوحدة : مليون أوقية

البيان	2007/12/31	2008/12/31	2009/12/31
معدل المردودية الاقتصادية	$23,5\% = \frac{522359}{2218300}$	$44,8\% = \frac{1014789}{2273288}$	$2\% = \frac{48954}{2372818}$

يلاحظ أن معدل المردودية الاقتصادية ارتفع خلال السنتين 2007 و 2008 لكنه أنخفض سنة 2009 وهذا الانخفاض راجع إلى النتيجة الصافية خلال هذه السنة. أما هذه النسبة فتتعلق بمعدل الهامش الإجمالي للاستغلال وترجم أداء المؤسسة من خلال تسيير موارد الخزينة.

$$\text{ج- نسبة الاستغلال الصافية} = \frac{\text{المصاريف العامة}}{\text{الناتج الصافي البنكي}}$$

الوحدة : مليون أوقية

البيان	31-12-2007	31-12-2008	31-12-2009
نسبة الاستغلال الصافية	$55,7\% = \frac{1236735}{2218300}$	$58,1\% = \frac{1323005}{2218300}$	$70,5\% = \frac{1673378}{2372818}$

• نلاحظ أن الزيادة في المصاريف العامة تفوق الزيادة في الناتج الصافي البنكي وهذا ما يوحي

ارتفاع النسبة خلال السنتين (2008 – 2009)

د- نسبة مردودية الأصول : هذه النسبة تقيس حجم الأصول البنكية علي الناتج المصرفي وتحسب

## الناتج الصافي مجموع الأصول

بالشكل التالي

البيان	31-12-2007	31-12-2008	31-12-2009
نسبة مردودية الأصول	$\%4,7 = \frac{2218300}{46838537}$	$\%4,2 = \frac{2273288}{54077436}$	$\%3,9 = \frac{2372818}{59737629}$

الوحدة : مليون أوقية

\*يلاحظ أن النسبة في انخفاض مستمر خلال الثلاث السنوات، رغم هذا الانخفاض إلا أنه يلاحظ أن الناتج الصافي يزيد بزيادة الأصول.

سابعاً : تحليل الميزانية

### 1 - تحليل التطور في جانب الأصول

البيان	-12-31 2007	-12-31 2008	-12-31 2009	نسبة التطور	نسبة التطور
الصندوق.البنك المركزي.الحوالات البريدية	4764425	8054980	6878107	69%	(-14,6%)
بنوك ومراسلون	3462814	2273677	1811454	(-34,3%)	(-20,3%)
قيم اخري	4304327	6151902	10520295	42,9%	71%
أوراق ومستندات مخصومة	1854387	3810991	6582422	105,5%	72,7%

الفصل الثالث دراسة تأثير الإصلاحات الاقتصادية على البنك الموريتاني للتجارة الدولي

قروض قصيرة المدى	20638971	21210999	22759006	2,77%	7,2%
قروض متوسطة وطويلة المدى	3608565	3750385	4044096	3,9%	7,8%
حسابات التحصيل	799672	1074360	735952	34,3%	(-31%)
مدينون اخرون	2389809	2866483	1472775	19,9%	(-48%)
سندات الاشتراك الصافية	1061110	1077110	208343	1,5%	(-80,6%)
صافي الاصول الثابتة	3954453	3806544	4664612	(-3,7%)	22,5%
مجموع الاصول	46838537	54077436	59737629	15,4%	10,46%

➤ حسابات خارج الميزانية (الوحدة: مليار أوقية)

البيان	2007-12-31	2008-12-31	2009-12-31	نسبة التطور%	نسبة التطور%
التزامات لحساب المراسلين	7296885	4853837	7059241	(-33,48%)	45,4%
التزامات لحساب الزبناء	17519345	21161734	167366551	20,7%	(-20,9%)
قيم مودعة	—	—	—	—	—
مجموع خارج الميزانية	24816230	26015572	23795892	4,8%	(-8,5%)

الجدول 03-3 جانب الاصول

Source: BMCI (Banque Mauritanie Pour le Commerce International)

أ- الصندوق BMC-CCP: هذا الحساب سجل ارتفاع يقترب 3290555، أي 69% لسنة 2008. هذه الزيادة تسمح بالتسيير الأمثل لخزينة البنك إلا أنها أدت إلى انخفاض الأرصدة الموجودة في حسابي الصندوق وحساب البنك المركزي بحيث بلغ هذا الانخفاض حوالي (-1176873) أي ما يمثل نسبة (6,14-%) في 2009. بصفة عامة هذا الانخفاض أثر كبير على وضعية سوق ما بين البنوك وسوق أذونات الخزينة.

ب- البنوك و المتعاملين في الخارج: هذا الحساب سجل انخفاض (1189137-) أي (34,3%) في 2008 وكذلك (-462223) أي (20,3%) في 2009 . هذا الانخفاض راجع إلى عدم توازن وضعية البنك في ما يخص الصرف الخارجي.

ج- قيم مالية أخرى: نلاحظ ارتفاع هذه القيم من 4304327 في 2007 لتصل إلى 6151902 في 2008 أي بزيادة حوالي 1847575، ما يمثل نسبة 42,9%

وكذلك نلاحظ ارتفاع هذه القيم ب 4368393 أي انتقلت من 6151902 في 2008 لتصل إلى 10520295 في 2009 أي نسبة 71% وهذا ما يدل على أن البنك يحتل مكانة هامة في السوق النقدي الوطني.

د- الأوراق التجارية و الوثائق المخصومة:

هذا الحساب سجل ارتفاع ب 1956604 أي ما يعادل بنسبة 105,5% في 2008 كذلك ارتفاع ب 2771431 أي بنسبة 72,7% في 2009 . هذا الارتفاع يدل على التسيير الأمثل لخزينة البنك.

هـ- القروض في الحساب: قيمة هذه الحساب توحى بالدور الذي سيلعبه البنك في تطوير الاقتصاد الوطني بحيث ارتفعت من 20638971 في 2007 لتصل إلى 21210999 في 2008 ، أي ما يمثل 7,2% في 2009 مقابل 2,17 مسجلة في 2008.

و- قروض متوسطة وطويلة الأجل: ارتفعت قيمة هذه القروض من 3608565 سنة 2007 لتصل إلى 3750385 أي ما يمثل 3,9% ، وفي سنة 2009 كانت نسبة الارتفاع 7,9%. هذا ما يبين الدور الهام الذي يلعبه البنك في تمويل الاستثمارات لمختلف القطاعات.

ر- حسابات التحصيل: سجلت ارتفاع يقدر ب 274688 أي بنسبة 34,3% في 2008 لكن سجل هذا الحساب انخفاض ب 338408 أي ب 31,4% في 2009 بحيث انتقل من 1074360 في 2008 لينخفض إلى 735952 في 2009.

س- حسابات مدينة أخرى: هذا الحساب سجل ارتفاع ب 476674 أي نسبة 19,9% في 2008 ولكن سجل انخفاض ب (1399708-) أي بنسبة (48,6%-) في 2009.

ط- سندات المساهمة: سجل ارتفاع ب 1,5% بحيث ارتفع من 1061110 في 2007 إلى 1077110 في 2008 أي ما قيمته 16000 ثم حققت هذه السندات انخفاض ب (868467-) أي (80,6%-) في 2009.

ظ- الاستثمارات الصافية: سجل هذا الحساب انخفاض ب (147909-) أي (3,7%) في 2007 بحيث حقق 3954453 في 2007 ثم 3806544 في 2008 كما نلاحظ وجود ارتفاع ب 858068 أي 29,5% في 2009.



2 - تحليل التطور في جانب الخصوم:

البيان	2007-12-13	2008-12-31	2009-12-31	نسبة التطور	نسبة التطور
- مؤسسة الإصدار-الخزانة العامة	-	-	427	-	-
- مصارف ومراسلون	53349	192738	272404	261,2%	41,3%
- قروض خارجية ومتوسطة المدي	125161	76162	76268	(-39,1%)	0,13%
- ودائع تحت الطلب	18906857	23684460	27822618	25,2%	17,4%
- ودائع لأجل	1832050	2124040	2070040	15,9%	(-2,5%)
- حسابات الادخار	4000487	4772708	5159603	19,3%	8,10%
- مبالغ مستحقة أخرى	5246103	4334852	3691549	(-17,3%)	(-14,84%)
- حسابات أخرى	840736	879766	743958	4,6%	(-15,4%)
- دائنون آخرون مختلفون	5362126	6350259	6482889	18,4%	2%
- حسابات الربط بين الفروع	228105	1027863	-	350%	-
- مخصصات مختلفة	2701543	2484172	3473179	(-8%)	39,8%
- احتياطات	3401609	3542015	4824236	4,12%	36,2%
- رأس مال	4000000	4500000	5000000	12,5%	11,1%
- نتيجة في الانتظار	140407	108398	120453	(-22,7%)	11,1%
<b>مجموع الخصوم</b>	<b>46838537</b>	<b>54077436</b>	<b>59737629</b>	<b>15,4%</b>	<b>10,46%</b>

حسابات خارج الميزانية (الوحدة: مليار أوقية)

البيان	2007-12-13	2008-12-31	2009-12-31	نسبة التطور	نسبة التطور
تأكيد اعتمادات مستندية	126347	572036	27000	352,7%	(-95%)

فتح اعتمادات مستندية	3488224	8756617	4022515	151%	(-54%)
كفالات و ضمانات	7428682	6258905	6717564	(-15,7%)	7,3%
التزامات اخري	13772976	10428011	13028812	(-24%)	24,9%
مجموع خارج الميزانية	<b>24816230</b>	<b>26015572</b>	<b>23795892</b>	<b>4,8%</b>	<b>(-8,5%)</b>

جدول 4-03 جانب الخصوم

Source: BMCI (Banque Centrale Pour le Commerce International)

### 1- الخصوم الصافية:

أ- بنك مركزي خزينة CCP: هذا الحساب سجل انخفاض متتالي خلال السنوات 2006 و2007.

ب- البنوك والمتعاملون معه: ارتفع هذا الحساب من 53349 في 2007 إلى 192738 في 2008 ، هذا الحساب متكون من البنوك المتعاملة في الخارج و BCM. حيث نلاحظ أن الزيادة قدرت ب 139389 أي ما يمثل نسبة 216,2 % في سنة 2008 كما سجل هذا الحساب ارتفاع ب 79666 أي 41,3% في 2009.

نلاحظ ارتفاع كبير جدا ب 261,2 % سجل في 2008 مقارنة بنسبة 2009

ج) الديون الخارجية: سجلت هذا الحساب انخفاض ب (48,999) أي ب (39-%) في

2008 غير أن هذا الحساب سجل ارتفاع طفيف ب 162 أي 0,13% في 2009.

د- الودائع تحت الطلب: هذا الحساب سجل ارتفاع ب 4777603 أي 25,2% في 2008 حيث ارتفع من 18906857 في 2007 ليصل إلى 23684460 في 2008 ، كما عرف هذا الحساب ارتفاع ب 4138158 أي نسبة 17,4 في 2009.

هـ- الودائع لأجل: سجل هذا الحساب ارتفاع ب 291990 أي ب 25,2% بحيث ارتفع من 1832050 في 2007 ليصل إلى 2124040 في 2008 وبعدها عرف انخفاض يقدر ب (54000-) أي (2,5%) في 2009.

و- وودائع الادخار: سجل هذا الحساب ارتفاع ب 4000487 في 2007 ليصل إلى 4772708 في 2008 أي 772221 أي ما يمثل نسبة 19,3% في 2008 كما عرف هذا الحساب ارتفاع ب 386895 أي 8,10% في 2009.

ي- مبالغ أخرى مستحقة: هذا الحساب يشمل التحويلات النقدية المحصلة و التحويلات النقدية عن طريق التحويل، حيث أنه سجل انخفاض خلال ثلاث سنوات. انخفاض ب (91125-) أي ما يمثل نسبة (17,3%) في 2007 ، وانخفاض ب (643303-) أي ما يمثل نسبة (14,8%) في 2009

ز- حسابات التحصيل: سجل ارتفاع ب 39,030 أي ب 4,6% ليرتفع من 840736 في 2007 ليصل إلى 879866 في 2008 ، كما سجل انخفاض (135808-) أي (15,4%) في 2009.

س- حسابات دائنة أخرى: ارتفع من 5362126 في 2007 ليصل إلى 6350259 في 2008 أي ارتفاع ب 988133 ب 18,4% كما عرف هذا الحساب ارتفاع ب 132630 أي 2% في 2009.

ط- حسابات ما بين الوحدات: ارتفع هذا الحساب من 228105 في 2007 إلى 1027863 في 2008 أي زيادة تقدر ب 799758 ، فهذه الزيادة تعتبر جد هامة ما يمثل نسبة 350%.

ض- مؤونات مختلفة: انخفضت المؤونات ب (217371-) أي بنسبة (8%-) بحيث ارتفعت من 2701543 في 2007 إلى 284172 في 2008 أما بالنسبة لنسبة 2009 ارتفعت ب 989007 أي بنسبة 39,8%

س- الأموال الخاصة: رأس المال الجماعي سجل ارتفاع خلال الثلاث سنوات المتتالية بقيمة 5000000 أي بنسبة 12,5% في 2008 وارتفاع بنسبة 11,11% في 2009.

بصفة عامة يمكن أن نقول أن الميزانية ارتفعت ب 7238899 أي بنسبة 15,4% في 2007 وارتفعت ب 5660193 أي بنسبة 46% في 2009.

### خلاصة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل يتبين أنه مع تفاقم مشكل القروض المصرفية، التي وجهت لتمويل التنمية وخاصة قطاع الصناعة وقطاعي الصيد والخدمات. التي لم يتم استردادها في الغالب، أصبحت الديون المجمدة والشكوك فيها تشكل أكثر من 75% من القروض المصرفية بدأت أزمة النظام المصرفي تتفا حش، فبالإضافة إلى مشاكل عدم الوفاء تعاني المصارف من سوء التسيير وضعف تأهيل موظفيها، وضآلة الإقبال لانعدام الثقة بالمصارف، وتراجع الوعي المصرفي بسبب ضعف تواجدها في مختلف جهات الوطن. هذا فضلا عن العوامل الاجتماعية والدينية التي أعاققت هي الأخرى عمل المصارف.

فرغم المعوقات التي يعاني منها النظام المصرفي بعد عملية إصلاحه إلا أننا نتيجة قيامنا بتحليل الوضعية المالية للبنك الموريتاني للتجارة الدولية لسنة 2009 ، وذلك بتحليل تطور مختلف حسابات الميزانية وجدول حسابات النتائج تم استخلاص أن البنك نوعا ما في وضعية مالية جيدة، فهو يعمل جاهدا على تحسين النشاط من أجل أن يحقق أرباحا حتى يحافظ على التوازن من أجل مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة إضافة إلى كسب ثقة المساهمين.

# الختامة

## ✓ ملخص البحث:

من خلال هذه الدراسة حاولنا أن نبين أهمية الإصلاحات الاقتصادية على النظام المصرفي الموريتاني مع دراسة حالة البنك الموريتاني للتجارة الدولية وذلك من خلال ثلاث فصول.

الفصل الأول تناولنا فيه النظام المصرفي، وفيه تعرضنا لمفهوم النظام المصرفي الذي نقصد به البنك المركزي، والبنوك التجارية، بالإضافة إلى النظم والقوانين التي تنظم نشاط هذه المؤسسات، ويعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، ويأتي علي قمة هذا النظام، كما أن نشاطاته في غاية الأهمية ووجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية، ويتمتع بالسيادة والاستغلال.

أما المكونات الأخرى لهذا النظام، فهي تقوم بوظائف هامة حيث تقوم البنوك التجارية فضلا عن قبول الودائع وتقديم القروض قصيرة الأجل بخلق النقود التي تعتبر من الوظائف الحساسة بالنسبة للاقتصاد ككل، ونتيجة لذلك يقوم البنك المركزي بوضع مجموعة من الإجراءات لمراقبة هذه البنوك، وذلك بما يتماشى مع حاجة الاقتصاد. وإلى جانب هذه الوظيفة الحساسة، تقوم البنوك المتخصصة بتوفير الأموال الضرورية لتمويل التجارة الخارجية من جهة وتمويل المشاريع المنتجة من جهة أخرى في القطاعات الرئيسية (الزراعة، الصناعة، الإسكان) وفي هذا الفصل تناولنا كذلك خصائص هذا النظام، مركزين علي خاصيتين أساسيتين هما:

مدي نماء الوعي المصرفي والذي يقصد به العادة المصرفية المتمثلة في تعود الأفراد علي إيداع أرصدهم النقدية لدي البنوك واعتمادهم في إجراء مدفوعا تمم النقدية علي الشبكات، وهنا أشرنا إلي نقص هذا الوعي أو هذه العادة يرجع إلي تركز المصارف في المدن الكبيرة وعدم انتشارها بشكل كبير في المدن الصغيرة.

تركز البنوك حيث لم يشذ النظام المصرفي عن غيره من ميادين النشاط الاقتصادي حيث تميز النظام المصرفي منذ منتصف القرن التاسع عشر بتركز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك العملاقة.

وفي الفصل الثاني تناولنا الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمن برامج التثبيت الاقتصادي والذي يشرف علي تطبيقها صندوق النقد الدولي، وبرامج التكيف الهيكلي الذي يراقب تنفيذها البنك الدولي. وتنطلق هذه البرامج من رؤية موحدة محتواها أن مأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية، إنما يعود إلي أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي إرتكبتها هذه البلدان، وعليه فإنه للخروج من هذا المأزق والركود حسب نظرة الصندوق النقد الدولي، يتعين علي هذه البلدان القيام بإحداث تغيرات جذرية في سياساتها الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها بلدان كثيرة إنما كانت نتيجة مباشرة للمديونية المرتفعة التي تعاني منها. وقد أشرنا في هذا الفصل إلي تطور النظام المصرفي الموريتاني في ظل هذه الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في هذا البلد منتصف الثمانينات، وذلك تحت وطأة مديونية المرتفعة وعجز عن السداد، بالإضافة إلي تدهور ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

وقد مر النظام المصرفي الموريتاني بمرحلتين أساسيتين :

مرحلة انضمام موريتانيا إلى الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا الذي أنشئ سنة 1962 : وتميزت هذه المرحلة بوجود ثلاث مصارف أحدهم متخصص في التنمية تملك الحكومة الموريتانية 58% من رأس ماله، هذه البنوك الثلاثة تخضع كلها لرقابة وإشراف البنك المركزي الإفريقي الغربية الذي بالإضافة إلى ذلك إصدار العملة "الفرنك الغربي الإفريقي" المتداول في دول الإتحاد النقدي.

مرحلة انسحاب موريتانيا من الإتحاد سنة 1973 : حيث دخل النظام المصرفي مرحلة جديدة تميزت بإنشاء بنك مركزي موريتاني، وهيكله رأس مال البنوك التي كانت موجودة خلال المرحلة الأولى حيث تمت زيادة نسبة الدولة الموريتانية من أسهم هذه المؤسسات المالية لتصل في الغالب ما بين 50% و 60% هذا بالإضافة إلى ميلاد مؤسستين مصرفيتين جديدتين.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه تأثير الإصلاحات الاقتصادية على البنك الموريتاني للتجارة الدولية وقد تبين أنه فرغم المعوقات التي يعاني منها النظام المصرفي بعد عملية إصلاحه إلا أننا نتيجة قيامنا بتحليل الوضعية المالية للبنك الموريتاني للتجارة الدولية لسنة 2009 ، وذلك بتحليل تطور مختلف حسابات الميزانية وجدول حسابات النتائج تم استخلاص أن البنك نوعا ما في وضعية مالية جيدة، فهو يعمل جاهدا على تحسين النشاط من أجل أن يحقق أرباحا حتى يحافظ على التوازن من أجل مواجهة المخاطر المصرفية المحتملة إضافة إلى كسب ثقة المساهمين.



## ✓ نتائج البحث :

و لقد استمر التسيير العمومي للمصارف لفترة طويلة، كانت تدار فيها بواسطة جملة من التعليمات والأوامر الصادرة من طرف البنك المركزي الموريتاني، وكان مسئوليتها يعينون من طرف هذه الهيئة، وقد لا يتمتعون بمستوى لائق يؤهلهم لأداء وتنفيذ مسؤولياتهم بحكمة، وعليه فقد قامت هذه المصارف بلعب دور المقرض لا غير، هذا المقرض الذي لا يطالب بإرجاع قروضه، فنتج عن هذا الوضع تراكم مبالغ كبيرة من الديون المجمدة والمشكوك فيها، وهذا ما يؤكد صحة فرضيتنا الأولى التي ترى بأن التسيير العمومي الذي كانت المصارف الوطنية تخضع له قد تسبب في خلق الكثير من المشاكل والعراقيل التي حالت دون تطور ونمو العمل المصرفي الموريتاني.

كما أن الإسراف في منح القروض دون ضبط المعايير العامة التي يجب توفرها في العمل الطالب للقرض ودون مراعاة تشكيلة الملف وعدم التحري في أخذ الضمانات وتقييمها، كان هو الأسلوب الشائع في التعامل المصرفي، خلال مختلف مراحلها مما يثبت صحة فرضيتها الثانية التي ترى بأن عدم كفاءة أجهزة الرقابة وعدم تطبيق الأسس والمعايير الدقيقة وسهولة التحايل على المصارف كان له دورا كبيرا في خلق أزمة سيولة لدى هذه المصارف.

في حين أن ضعف الوعي المصرفي واستمراره انهيار الثقة بالمصارف كانا سببا كافيا لعدم إقبال الجمهور على التعامل مع هذه المصارف وبالتالي تعمق وتفشي ظاهرة الاكتناز لدى أغلبية المجتمع، مما كان له الأثر على الودائع والسيولة لدى المصارف وهذا ما يدعم بحق فرضيتنا التالية.

وانطلاقاً من هذه الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي ترجع أسباب أزمات النظام المصرفي في مختلف مراحلها إلى:

- 1- تدني مستوى الرقابة الخارجية وعدم صرامتها.
- 2- ضعف المستوى التكويني والتأهيلي لأطر وموظفي المصارف.
- 3- عدم وجود هيئات متخصصة في تمويل التنمية حتى يتسنى تخصيص موارد المصارف التجارية لتمويل الخدمات.
- 4- ليبرالية القطاع المصرفي ساعدت علي دخول رؤوس أموال أجنبية لاستثمار في هذا المجال.
- 5- استقلالية البنك المركزي ضرورية لرفع من فعالية السياسة النقدية.

### ✓ التوصيات:

- وعليه فإننا نقدم التوصيات التالية لتفادي الوقوع مستقبلاً في مثل هذه الأزمات:
- 1- خلق هيئات متخصصة قطاعية تتولى تمويل التنمية على أن يشترك في رأسمالها الدولة والشركات العمومية والقطاع الخاص وأن تدار هذه الهيئة من طرف إحدى شركات القطاع شبه العمومي أو القطاع الخاص.
  - 2- خلق هيئات رقابة على مستوى كل مستوى كل مصرف لتعزيز الرقابة الداخلية ودعم الرقابة الخارجية على أن تكون مرتين في كل سنة، وأن تتولى هذه الرقابة هيئة مستقلة.

3- يجب على المصارف أن تزيد من ميزانيات التكوين والتأهيل حتى تحسن من مستوى أطرها موظفها، كما أن عليها أن تتعاون مع البنك المركزي في تخصيص بعض التمويل لإنشاء هيئة مصرفية لتكوين أطر وموظفي المصارف والقطاع المالي حتى تضمن مستوى يتماشى مع متطلبات العصر الحديث.

### ✓ آفاق البحث :

وختاما، فلقد تعرضنا في هذا البحث لمسيرة تطور النظام المصرفي الموريتاني من خلال التطرق لمختلف مراحلها، ونرى بأن هناك آفاقا رحبة أمام الباحثين في هذا المجال منها:

1- ما يتعلق بدراسة الناظمة المصرفية للدول المغاربية حتى يتسنى لنا تقييم التجربة المصرفية ومعرفة نواقصها.

2- القيام بدراسة وتحليل المعوقات والمشاكل التي حدثت من نمو وتطور العمل المصرفي في موريتانيا.

3- وأخيرا، مصير الأنظمة المصرفية في الدول النامية في ظل تنامي ظاهرة العولمة.

# قائمة المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

## 1 - الكتب:

- 1 - د. هشام جبر، إدارة المصارف، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، 2008.
- 2 - د. أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق الحاسوبية الحديثة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2004.
- 3 - د. احمد محمد غنيم، إدارة البنوك تقليد الماضي والكترونية المستقبل، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2007 الطبعة الأولى.
- 4 - د. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، الطبعة الأولى.
- 5 - د. خالد أمين، حسن سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008.
- 6 - د. احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة علي القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدر الجامعية، الطبعة الأولى، 2007.
- 7 - مصطفى رشيد-ي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعي للطباعة النشر والتوزيع، الإسكندرية 1981.
- 8 - د. هبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق سوريا 2002
- 9 - رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، الطبعة الأولى 2001
- 10 - علي الحربلي، تطور النظام المصرفي في الدول العربية، مكتبة المصرية، القاهرة، 1973.
- 11 - عز الدين صالحاني، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربي والدراسات الاقتصادية، 2002

- 12 - ناصر السعيدى: دور الدولة في القطاع المالي، إطار نظري للتحليل، التطبيق على حالة المغرب. مجلة الاجتهاد- العدد 38- السنة العاشرة- دار الاجتهاد، بيروت - لبنان - شتاء 1998.
- 13 - توماس بالينو وآخرون: الإصلاح النقدي والمصرفي - التمويل والتنمية - مارس 1996 المجلد 23.
- 14 - خالد الهادي، المرأة الكاشفة كصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر - دار هومة - أبريل 1996.
- 15 - بول.ر. ماسون وآخرون، هل يمكن أن يكون وضع رقم مستهدف للتضخم إطارا نظريا للسياسة النقدية في البلدان النامية؟ التمويل والتنمية، مارس 1998.
- 16 - بن عبد الفتاح دحمان - محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف، رسالة ماجستير - الجزائر 1997.
- 17 - إيهاب الدسوقي، التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- 18 - منى قاسم - الإصلاح الاقتصادي - دور المصارف في الخصوصية وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997.
- 19-مصطفى رشدي شيحة - الاقتصاد النقدي و المصرفي - الدار الجامعية للطباعة و النشر الإسكندرية 1981.
- 20-الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998.
- 21- رأفت رضوان، المبادئ الأساسية للتسويق و التجارة الالكترونية، ارايبسك قرافيك، مصر، 2003.
- 22-رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري، (بدون دار نشر)، 2000.
- 23- فرج عبد العزيز فرج، التطورات الاقتصادية و اقتصاديات البنوك، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.
- 24- مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2001.

- 25- هشام خالد، البنوك الإسلامية الدولية و عقودها، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001.
- 26- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2000، 27 - سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1982.
- 28- محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة، دار المعارف، مصر 1983.
- 29- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية 1982.
- 30- سيد الهواري، بنوك وإدارة مالية مع المستجدات المالية و المصرفية المعاصرة، مكتبة عين شمس، مصر، 2002.
- 31- سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996.
- 32- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1985.
- 33- أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك، مكتبة مدبولي، القاهرة 1989.
- 34- طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية و انعكاسها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2001.
- 35- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
- 36- الغولي أسامة محمد، شهاب مجدي محمود، مبادئ النقود والبنوك ( القاهرة: دار الشباب الجامعة الجديدة للنشر 1997 ).
- 37- جعفر الجزار: العمليات البنكية، بيروت، دار النفائس، 1985، والخبريري ورسلان المنشآت المالية، القاهرة، مكتبة عين شمس 1975.
- 38- محمد محمود مكاي، مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، مصر، سنة 2003.

## 2- رسائل وأطروحات جامعية:

- الصوفي ولد الشيباني، سياسة الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة في تنفيذها.
- عبد الله الوناس - أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة - رسالة ماجستير - جامعة الجزائر 1996.
- محمد الأمين ولد سيدنا دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، رسالة ماجستير معهد البحوث و الدراسات , القاهرة 1998.
- أكرم نعمان محمد الطيب، أثر التحرير الاقتصادي على الجهاز المصرفي المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر، 2001.
- بلاغ سامية، دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة 90-2000، رسالة ماجستير علوم التسيير فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، السنة الجامعية 2002-2003.
- بورزامة جيلالي، اثر إصلاح الجهاز المصرفي على تمويل الاستثمارات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- سمية عمران عبد الكريم، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات، مصر، 2002.
- عبد الله فكري محمد الوكيل، تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997.
- السيد يس، مفهوم العولمة، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ديسمبر 1998.
- محسن احمد الخضير، العولمة - مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، مصر، 2000.
- عبد الرحمن يسري، نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي في مواجهة العولمة، مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة، القاهرة 1999.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001.

-هبه محمد الطنطاوي الباز، التطورات العالمية و تأثيرها على العمل المصرفي و إستراتيجية عمل البنوك في مواجهتها مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2003.

-سيد عبد الله المحبوبي - الهجرات الداخلية و التنمية في موريتانيا الثنائي الحرج المطبوعة الجديدة نواكشوط 1997.

### 3- ملتقيات:

-الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري واقع وأفاق، المنظم بجامعة قالمة يومي 05-06 نوفمبر 2001.

-الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية - الواقع و التحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

### 4- مجلات، دوريات و تقارير:

-البنك المركزي الموريتاني - تقرير عن النظام المالي الموريتاني - مارس 1998

-البنك المركزي الموريتاني، نشر إحصائية ربع سنوية ، مارس 1998، البنك المركزي الموريتاني

-المصرف المركزي الموريتاني - نشرة إحصائية مارس 2009

-مجموعة تقارير سنوية BMCI : 90-91-92-93-94-95-96

-تقارير سنوية للبنك الوطني الموريتاني BNM لسنوات 95-96 و كذلك ميزانية المصرف خلال 1995.

-تقارير سنوية للبنك شنقيط لسنوات 93-94-95-96.

-التقرير السنوي لبنك الإسكان سنة 1996.

-البنك المركزي الموريتاني، تقرير عن وضعية المصارف الموريتانية، 1991.

Le banquier « ARCB3 N ; 9 DU 9 JUIN 92.

-البنك المركزي الموريتاني- تقرير النظام المالي والمصرفي - مارس 1989

Agence de recouvrement des créances bancaires en Mauritanie- rapport d'activité 2009

-جريدة البيان - أسبوعية مستقلة نواكشوط العدد 80 الصادر 6 يوليو -1993.



-احمد بوراس، الجهاز المصرفي و المالي العربي و قدرته على التأقلم مع المستجدات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة-الجزائر-، العدد 02، سنة 2003.

## 5- قوانين و تشريعات:

- القانون رقم 021/74 الصادر بتاريخ 24 يناير 1974 المتعلق بتنظيم المهنة المصرفية.
- القانون رقم 042/91 الصادر بتاريخ 17 يوليو 1991 المتعلق بتنظيم المهنة المصرفية.
- القانون رقم 011/95 الصادر بتاريخ 17 يونيو 1995 المتعلق بتنظيم المهنة المصرفية.
- القانون رقم 108/82 الصادر بتاريخ 17/أغسطس/1992 المتعلق بتحصيل الديون المصرفية.

## ثانيا- مراجع باللغة الفرنسية:

### 1- الكتب:

- Abdelkrim Sadeg, le système bancaire algérien-la nouvelle réglementation, sans maison d'édition.
- Abderahmene benhkalfa, facteurs de blocage et moteurs du changement dans le secteur bancaire, ouvrage collectif encadré par Abdelatif ben achenhou, édition alpha, 2004.
- Ahmed HENNI, Essai sur l'économie parallèle en Algérie, ENAG, Algérie, 1992.
- Anne Marie Percie du sert, Risque et contrôle de risque, Economica, Paris, 1999.

### 2- رسائل و مذكرات جامعية:

- Mohamed Salem oul Abdessalem. Problématique de l'ajustement de l'ajustement de l'économie Mauritanienne. Mémoire DEA Université de Tunis III (FScE.J), 1989. P104
- Marches tropicaux et méditerranéens N°2604/Oct 95 spécial Mauritanie p 18
- Banquier,Bulletin de liaison publier par APBM Nouakchott N°09 Juin 1992 P2
- Ali Cissoko : La crise du système bancaire en mauritanie fondement et remede
- Mémoire de maitrise – université de Nouachott 93/94 page 11-10
- Ammour Benhalima . Monnaie et régulation monétaire ( referee à l'Algérie) Dahleb ; Alger. Janvier 1997.

ثالثاً- مواقع على شبكة الانترنت:

- [www.arab-api.org/develop\\_bridge17.pdf](http://www.arab-api.org/develop_bridge17.pdf), Consulté le : 15/07/2004.
- [www.bis.org/bcbs/cp3fullfr.pdf](http://www.bis.org/bcbs/cp3fullfr.pdf),
- [www.banque-france.fr/fr/supervi/telechar/supervi\\_banc/ppsinb.pdf](http://www.banque-france.fr/fr/supervi/telechar/supervi_banc/ppsinb.pdf)
- [www.businessdecision.com/66-vers-des-systemes-integres-de-gestion-des-risques-dans-les-banques.htm](http://www.businessdecision.com/66-vers-des-systemes-integres-de-gestion-des-risques-dans-les-banques.htm)

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
55	خلق الودائع	1/01
57	عملية خلق النقود	2/01
83	وضعية أشباه النقود في الفترة 2004 - 2009	1/02
87	مصادر النظام النقدي ومقابلاتها في الفترة 2006-2009.	2/02
91	مصادر النظام النقدي ومقابلاتها خلال الفترة 2005-2009.	3/02
95	الميزانية العامة للبنك المركزي الموريتاني خلال الفترة 2002-2009	4/02
109	البنوك التجارية الموريتانية. (رأس المال والقروض والفوائد) في سنة 2009	5/02
110	الوضع الماضي المختصر لحساب مجموع المصارف الثانوية - أصول وخصوم في الفترة 2001-2009	6/02
115	تكلفة إعادة هيكلة المصارف	7/02
133	مساهمة اتحاد بنوك التنمية في قطاع الصناعة حتى 2009	8/02
136	وضعية القروض الموجهة لقطاع الصناعة في الفترة 2003-2009	9/02
142	وضعية القروض الموجهة لقطاعي الزراعة والصيد البحري في فترة 2003-2009.	10/02
168	وضعية الديون المتعثرة و علاقتها مع بعض التغيرات المصرفية خلال الفترة 2006-2009	1/03
178	جدول حسابات النتائج	2/03
185	جانب الأصول	3/03
188	جانب الخصوم	4/03

## ملخص

تناول هذا البحث موضوع النظام المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، و هذا نظرا لما يكتسبه من أهمية بالغة في الاقتصاد المعاصر المتميز بالحدثة و الديناميكية و تم معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق لماهية النظام المصرفي بصفة عامة من الناحية النظرية ،في حين تم التركيز على أهم الإصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الموريتاني في الجانب التطبيقي، مع ايضاح تأثير هذه الإصلاحات على البنك الموريتاني للتجارة الدولية (bmc)، و توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تفسر أسباب أزمات النظام المصرفي في مختلف مراحلها و التي تعود إلى تعود تدني مستوى الرقابة الخارجية وعدم صرامتها. عدم وجود هيئات متخصصة في تمويل التنمية حتى يتسنى تخصيص موارد المصارف التجارية لتمويل الخدمات استقلالية البنك المركزي ضرورية لرفع من فعالية السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية : النظام المصرفي ، إستقلالية البنك المركزي ، الإصلاحات المصرفية ،السياسة النقدية

## Résumé

cette étude relève du système bancaire mauritanien ainsi que de ses réformes.

Si ce système a été depuis sa création un système bancaire rigide relevant d'une économie planifiée la loi promulguant les réformes économiques englobe en fait les réformes de la BMCI.

L'étude que nous sommes proposés montre les contradictions du système bancaire antécédent ; en fait ces contradictions relèvent d'une détérioration du mode de financement de l'économie mauritanienne. Par ailleurs nous avons mis l'accent sur l'indépendance de la banque centrale ainsi sur les canaux de transmission de la politique monétaire par la banque centrale mauritanienne. Aussi nous avons analysé les résultats des réformes du système bancaire mauritanien que nous avons comparé avec ceux résultat des grandes réformes bancaires.

**Mot clé :** Système bancaire , l'indépendance de la banque centrale, réformes économique , politique monétaire

## Abstract :

this study falls within the Mauritanian banking system and its reforms.

If this system since its inception has been a study that reports to the Mauritanian banking system and its reforms.

If this system has been since its creation a rigid banking system under a planned economy the law enacting economic reforms actually encompasses reforms BMCI.

The study shows that we are given the contradictions of banking history, these contradictions are actually a deterioration of the financing of the Mauritanian economy. We have also emphasized the independence of the central bank and on the transmission channels of monetary policy by the Central Bank of Mauritania. So we analyzed the results of reforms in the banking system Mauritanian we compared results with those of major banking reforms.

**Keyword:** banking system, the central bank independence, economic reforms, monetary policy